تنبيهات واستدراكات

على تحقيق وضبط ومراجعة
كتاب شرح قصيدة كعب بن زهير
لأبي محمد عبدالله جمال الدين
ا بن هشام الأنصاري

ويليـــه

تنبيهات واستدراكات

عَلَى عَملِ مُحَققيْ كِتابِ الجُمَلِ في النّحْوِ
لِلخَليلِ بنِ أَحمدَ الفَراهيدي – المُحلّي – وجُوهُ النّصب
لأبي بكر أحمدَ بنِ شُقَيْر النّحوي البَغْدَادي

الدكتور / على بن سلطان الحكمي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية

ⓒ دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحكمي ، علي بن سلطان

التنبيهات والاستدراكات ـ المدينة المنورة.

... ص ؛ .. سم

ردمك ٥-٠٧-٩٤٩-٩٩٦٠

١ - الشعر العربي - نقد - عصر صدر الإسلام ٢ - الشعر الديني

٣ - المدائح النبوية أ - العنوان

ديوي ٨١١،٢٠٦٢ ١٦/١٩٩٩

رقم الإيداع : ١٦/١٩٩٩

ردمك : ٥-٠٧-٩٤٩-٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة المنورة - بريـــــــدة

٨٤٧١٩٧١ - ٣٢٣٦٠١٧

من تراثنا الخالد

١

شرح

قصيدة كعب بن زهير

في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

تأليف

جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

ضبط وتحقيق ومراجعة

الدكتور محمود حسن أبو ناجي

أستاذ الأدب العربي المساعد في جامعة الملك عبد العزيز

كلية التربية - المدينة المنورة

مؤسسة علوم القرآن

دمشق - ص ب ٤٦٢٠

بيروت - ص ب ١١٣/٥٢٨١

الطبعة الثالثة

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

مزيدة ومنقحة

مؤسسة علوم القرآن

سوريا - دمشق - شارع مسلم البارودي - بناء خولي وصلاحي - ص.ب ٤٦٢٠ - تلفون ٢٢٥٨٧٧ - بيروت - ص.ب ١١٣/٥٢٨١


المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فهذه تنبيهات واستدراكات على تحقيق الدكتور محمود أبي ناجي لشرح قصيدة كعب بن زهير للعلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري -رحمه الله- كنت نشرتها في ملحق التراث في أواخر العام الجامعي ١٤٠٩هـ ثم قدر لي أن أعيد النظر فيها بعد مضى أربع سنوات من نشرها بالحذف والإضافة، فأما الحذف فقد تناول بعض ما أملته عليَّ اعتبارات خاصة يومئذ في عمل الدكتور محمود أبي ناجي في التحقيق والمراجعة والتنقيح، وأما الإضافة فهي مما جد عندي بعد المراجعة والنظر. ولست أرى في هذه التنبيهات إحاطة بمساقط الخلل في عمل الدكتور أبي ناجي، وإنما فيها إشارة إلى بعض الجوانب المعتمة في عمله في شرح قصيدة كعب بن زهير، وسائر كتب التراث التي امتدت إليها يده

ولم يكل فيها نظره.. والله يغفر لي وله، ويمنحني وإيَّاه التَّوفيق في العمل، والتغلب على الكسل.

حرر في طابة الطيبة في العاشر من شوال ١٤١٥هـ

بقلم الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية.

التمهيد

يعد شرح العلامة "ابن هشام الأنصاري" على قصيدة "كعب بن زهير" المشهورة بقصيد (بانت سعاد) من أفضل الشروح التي صنفت على هذه القصيدة، وأدقها تحليلاً، وأحفلها بالنكات النحوية والصرفية، بَلْهَ ما في هذا الشرح من اللطائف البلاغية، والتنبيهات الدقيقة على ما في أبيات القصيدة من المعاني المستغلقة، والتراكيب المبهمة.

أما مادة الكتاب فقد أدارها "ابن هشام" على ثبت من الشواهد التي اختارها من موارد المعروفة؛ وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال، ثم ما استقام له من فصيح كلام العرب. وقد وفق في خدمة هذه القصيدة أيما توفيق، وزاحم من سبقه من العلماء شرّاح هذه القصيدة؛ بل فاقهم في حسن العرض، ودقة التحليل، وغزارة المادة التي توفر عليها في هذا الشرح.

ولابن هشام: في هذا الشرح، تعقبات على طائفة من العلماء – النحويين واللغوين – ومناقشات علمية؛ كشفت مخبآت علمه، وسعة اطلاعه، ودقة فهمه، وصفاء قريحته في الاستنباط.

وقد اهتم العلامة "عبدالقادر البغدادي" بهذا الشرح؛ فألف عليه حاشية مطولة؛ بسط فيها القول؛ ففصل ما أجمله "ابن هشام" وقيد ما أهمله من الأقوال والشواهد، وجاء فيها بعلم غزير، وتحقيق مفيد.

طبعات كتاب شرح قصيدة كعب بن زهير

ظهرت لهذا الشرح عدة طبعات؛ في فترات متفاوتة؛ أقدمها -فيما أعلم- طبعة القاهرة، سنة ١٢٧٣هـ، بحاشية الشيخ إبراهيم الباجوري (المتوفى سنة ١٢٧٧هـ) ثم أعيد طبع هذا الشرح مع الحاشية في السنوات التالية (١٢٨٦هـ، ١٢٩٠هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٤هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٠٧هـ، ١٣١٧هـ، ١٣٤٥هـ) ونشر في "ليبتسج" بعناية "جويدي" سنة ١٨٧١، ١٨٧٤م ونشره "علي ذو الفقار دونبدي" في دلهي بالهند سنة ١٩٠٠م[١].

وآخر طبعة ظهرت لهذا الشرح بتحقيق الدكتور محمود حسن أبي ناجي هي طبعة مؤسسة علوم القرآن بدمشق سنة ١٤٠٤هـ، وهي الطبعة الثالثة. وقد أتيح لي الاطلاع على هذا الشرح بتحقيق الدكتور أبي ناجي في طبعته الثانية؛ فعنّت لي ملاحظات واستدراكات على عمل

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١/١٥٨، ومقدمة الدكتور هادي فهر على شرح اللمحة البدرية: ٦٣، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: ٢/٢١٤.

المحقق، في هذا الشرح، دوّنتها على حواشي الكتاب في أثناء قراءتي له؛ فلما فرغت من القراءة ألفيت تلك الملاحظات تعشر صفحات الكتاب، فلما شرعت في نقلها من حواشي الكتاب استبعدت ما استأثرت به المطبعة من الأخطاء؛ فلم أثبت - في هذه التنبيهات - إلا ما أثأته يد المحقّق.

وفيما كنت أهيئ هذه التنبيهات للنشر علمت أن الدكتور حسين شرف؛ الأستاذ في كلية التربية بالمدينة المنورة نشر بحثاً حول تحقيق الكتاب، في العدد الثاني من "رسالة التربية" سنة ١٤٠٢هـ؛ فلما وقفت على هذا البحث وجدته قد تناول جوانب مهمة تتعلق بمنهج التحقيق، ونسخ الكتاب الخطية التي أغفل المحقّق التنبيه عليها، وبترقيم الآيات، و تخريج الأحاديث، والشواهد من الشعر، لكن الدكتور حسن كان موثقاً بقيد المصانعة، فالأستاذ المحقّق زميله في كلية التربية، وبينهما ما بين الزملاء عادة؛ لهذا رأيت قلم الدكتور حسين شرف يحجم عن كشف اللثام عما وقع فيه المحقّق من أوهام وتحريف في نصوص الكتاب.

وبعد فراغي من قراءة بحث الدكتور حسين شرف حول تحقيق هذا الكتاب طويت ما كنت كتبته عن عمل المحقّق، في هذا الكتاب، حتى رأيت له الطبعة الثالثة تعلو رفوف المكتبات؛ وقد كتب تحتها هذه العبارة: (مزيدة ومنقحة) فأحسنت بها الظن؛ لأنها صدرت بعدكتابة

الدكتور حسين شرف ملاحظاته على الطبعة السابقة ؛ فلابد أنَّ المحقّق قد أفاد من تلك الملاحظات ، وتلافى بها ما أثأته يده في الطبعتين السابقتين .

وفيما كنت أحيل النظر في صفحات هذه الطبعة ، وأتقرى مواضع الخلل في سابقتها إذا بي أجد تلك الأخطاء والأوهام والتحريفات بعينها ماثلة أمام ناظري ؛ لم تمتد إليها يد التنقيح ، ولا شملتها نفحات الزيادة بريح ، عندها فزعت بذاكرتي إلى ما كنت كتبته من تنبيهات واستدراكات حول هذا الكتاب ، وعمل المحقّق فيه ، فأعدت فيه النظر مرّة أُخرى ، ثُمَّ عرضته على ما كتبه الدكتور حسين شرف ؛ فحذفت ما تواردنا عليه ؛ فيما عدا بعض القضايا التي أجمل فيها الدكتور حسين الكلام إجمالاً ، والمقام يدعو إلى تفصيل القول فيها .

وقد وقف الدكتور حسين شرف في ملاحظاته على هذا الكتاب ، عند الصحيفة السادسة والثمانين من صفحات الكتاب ، أمَّا ما كتبه عن هذا الكتاب ، فقد انتظم صفحاته ، وفهارسه ، ومصادره .

وقد قسمت تلك التنبيهات إلى ثلاثةٍ أقسام :

القسم الأول : تناول عثرات وأوهام ومبالغات وردت في مقدمة الطبعة الثانية ، ومقدمة التحقيق ، وتوثيق نسبة الكتاب ، وذكر أهم نُسَخِهِ الخطية .

القسم الثاني : تناول عمل المحقق في الكتاب ، ومصادره فيه .

القسم الثالث : الفهارس .

القسم الأول:

(مقدمة الطبعة الثانية)

صدر المحقّق الطبعة الثالثة بنص مقدمة الطبعة الثانية دون أن يجرى عليها أي إضافة أو تعديل تتفق مع ماوصفت به هذه الطبعة من زيادة وتنقيح؛ بل قد أورد في هذه المقدمة؛ من الأوهام والعثرات ما أوجب التنبيه على كل ما ورد في هذه المقدمة؛ وإنما أقتصر على نماذج مما ورد فيها من مبالغات وتسامح في التعبير، أو هفوات.

قال في ص٥: "وما إن وُزِّعَتْ نسخ الكتاب كهدايا على الجهات الرسمية".

الكتاب وزع هدايا؛ وتلك نعمة فليحمد الله عليها، وأما كاف التشبيه - هنا - في قوله "كهدايا" فتركيب دخيل على العربية؛ لأنه لايوجد في الكلام أحد أركان التشبيه. وقد نبه غير واحد من علماء العربية في هذا العصر على هذا التركيب وفساده، وأنه مما منيت به اللغة عن طريق الترجمة العقيمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية؛ بل إن المرحوم الدكتور العلامة تقي الدين الهلالي سمي هذه الكاف "الكاف الاستعمارية"؛ لأنها دخلت في الأسلوب العربي مع دخول الاستعمار

بعض البلدان العربية والإسلامية(١).

وقال: "وإحياءً لتراث العرب والإسلام المتمثل في نشر هذه المخطوطة" هذه مبالغة؛ فهذه المخطوطة ومئين مثلها لا تمثل سوى قطرة من محيط تراثنا الواسع، ما كان أغنى المحقّق عن مثل هذه المبالغة التي لايرقى بها تراثنا؛ بل تهبط بقدره، وتهون من شأنه إذ تصبح هذه المخطوطة هي تراثنا أوهو متمثل فيها!!

وقال: "تطالب بإعادة طباعة هذه السفر القيم؛ الذي يحكي قصة من أجمل القصص في سيرة رسولنا -ﷺ- من حيث الحلم والتسامح مع شاعر".

ليس في هذا السفر إلا مسائل في النحو، والصرف، واللغة، وبعض اللطائف البلاغية، وتحليل معاني القصيدة، وكشف عن مخبآتها؛ لإسعاف طالبي العربية؛ أما القصص فطيف خيال ألمّ بالمحقّق لحظة كتابة هذه المقدمة. وأما الحلم والتسامح فهما من شمائل الرسول -عليه الصلاة والسلام.

وقال عن القصيدة: "وهذه القصيدة تحفة أدبية، وهي وثيقة تاريخية لتلك المرحلة العصيبة من تاريخ الإسلام".

هذا عارض من حمة المباغلة التي أولع بها لمحقق: فالشعر عاطفة وفن؛

---

(١) انظر: تقويم اللسانين: ص١٠.

لا وثائق تاريخية.

هذا عن الشعر. أما المرحلة العصيبة من تاريخ الإسلام - فقد انتهت قبل أن يفد كعب بن زهير على رسول ا لله -عليه الصلاة والسلام- تائباً مما فرط منه، وإنما المرحلة العصيبة -حقا- هي مرحلة كعب نفسه؛ يوم بلغه إهدار الرسول دمه، وأنه لامحالة مدركه، يومها ضاقت عليه الأرض بما رحبت؛ فلم يجد فجا يسلكه هرباً، ولاملجأ يأرز إليه إلا ا لإسلام، والتوبة النصوح، ثم المثول بين يدي رسول ا لله -عليه الصلاة والسلام- واستئمانه على نفسه، واستغفاره له مما فرط منه من قول، و لجّ فيه من غيّ.

وقال: "ناهيك عما في هذه القصيدة الغرّاء من كنوز اللغة، والبلاغة، والأدب، والتاريخ، والسيرة، وأخلاق الرسول، مع خصوم الإسلام".

أ هذا التفات من الشرح إلى القصيدة؟ أم اختلط القول، والحابل بالنابل؟ وأراه قد أسبغ على هذه القصيدة من المعاني ما لم تكن له و لم يكن من أغراضها؛ فليس في هذه القصيدة إلا استهلال الشاعر بالغزل؛ جريا على سنن شعراء عصره، وقد أخذ هذا الغرض أكثر من شطر القصيدة، وإلا مدح الرسول -عليه الصلاة والسلام- ثم مدح المهاجرين، أما كنوز اللغة فهي مادة القصيدة، وأما البلاغة فهي الدرر الكامنة في أبياتها، وقد غاص الشارح في أعماقها فاستخرجها لطالبي العلم، وقاصدي العربية.

مقدمة التحقيق

قال في ص٧: "وبعد؛ فإني قمت بتحقيق هذه القصيدة الكريمة لكعب بن زهير، والتي تولى شرحها ابن هشام شعوراً مني بالتبعات الجسام".

أ هذا تواضع من المحقّق؛ ليخفي وراءه ذلك الجهد الجاهد الذي أخرج به كتاباً أربت صفحاته على ثلاثمائة صفحة في بعض طبعات الكتاب، أم أنها الغفلة استولت عليه؛ فما يفرق بين الشرح والقصيدة.

لقد حسبت هذا زلة قلم؛ حتى رأيته يؤكد ما يقول في أسلوب خبري؛ خلاصته استفراغ الوسع في تحقيق هذه القصيدة.

ولنا أن نسأل عن كنه التحقيق الذي بذل في إخراج القصيدة؛ أ هو في نقلها من أصلها إلى أوراق العصر الجديدة بأخطائها دون ضبط لرواية أو شرح لغريب؟ أم في ذكر مصادرها؛ ولم يذكر مصدراً واحداً؟ أم في ذكر شروحها وشرّاحها، وليس شيء من ذلك قد ذكر!!

وقال في الهدف الرابع ص٨: "هذه القصيدة تمثل لوحة صادقة عن عصر الرسول -ﷺ- بما فيه من غزوات وحروب".

هذه ملحمة إذاً غابت عن دراسي الشعر الملحمي؛ إنه استنباط بعيد غوره، عسير إدراكه على أمثالي!!

وقال في الهدف الخامس: "هذه القصيدة سجل زاخر حافل بالأشعار في كافة العصور الأدبية، وفيها شروح وافية عن بعض الشعراء والأدباء".

أ رأيت قصيدة كهذه التي أعطت من ذاتها هذا السجل من الأشعار في كافة العصور!!

لو كان هذا الكلام عن شرح القصيدة لعدّ حمقاً، فكيف وقد قيل عن القصيدة؟

وقال في الهدف السادس: "وقد نسج كثير من الشعراء قصائد على غرارها ابتداءً من كعب ومروراً بالبوصيري".

يفهم من هذا أن "كعبا" ليس هو قائل القصيدة، بل هو أول من نسج على غرارها.

فمن ناسج القصيدة إذاً؟ وأين قصيدة "كعب" التي نسجها على غرار هذه القصيدة؟.

وقال في الهدف السابع: "إن هذه القصيدة قد أعطتنا الدليل على أن الشعر، في عصر الدعوة الإسلامية، قد يكون سلاحاً فتاكاً لايقل عن السيف في المعركة".

لو قال هذا المحقّق عن قصيدة "حسان ابن ثابت" يوم فتح مكة:

عَدِمْنا خيلَنا إنْ لم تَرَوْهَا ... تُثيرُ النَّقْعَ مَوْعِدُها كَداءُ

أو عن قصيدة كعب بن مالك في أهل الطائف وثقيف:

قَضَيْنا مِن تَهامةَ كلَّ رَيْبٍ ... وَخَيْبَر ثُمَّ أجمعنا السُّيوفا

نُخَيِّرُهَــا وَلَـوْ نَطَـقَتْ لَقالَـتْ   قَواطِعُـنَّ دَوْسـاً، أَوْ ثَقيفـا

لعدّ من التوفيق، ودقـة التحليـل، وحسـن التدليـل، أمـا أن يقـال عـن قصيدة كعب ابن زهير:

بَانَتْ سُعادُ فَقَلْبي اليـومَ مَتْبولُ   مُتَيَّمٌ إِثـرُهـا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

فهذا من فرط القول؛ بل من الحطب في اللّيل مِن يَابسٍ وَمِنْ رَطْبٍ.

وقال في الهدف الثامن: "إن هـذه القصيـدة قـد طُبعـتْ الطبعـة الأولى بالمطبعـة الأزهريـة سـنة ١٣١٧هــ، وحققهـا المرحـوم الشـيخ إبراهيـم الباجوري".

هذه معلومات تنقصها الدقة؛ فلهذا الكتاب أكثر من طبعة قبل هـذه؛ كما سبق به البيان؛ فأول طبعة -فيما أعلم- كانت سنة ١٢٧٣هـ.

وقال في الهدف التاسع: "إن هذه القصيدة تعلم كل من يقرؤها علوماً يخرج بمنـافع طيبـة في الديـن ، والتـاريخ، والأخبـار، والتفسـير، والفقــه، والأدب، فضلاً عن معرفة أصول النحو".

أنا لم أر قصيدة كهذه تحمل في معانيهـا هـذه النفـائس مـن المعـارف والعلوم، لقد صارت قصيدة بانت سعاد موسوعة علمية ما نظر فيها قارئ إلاّ وأخذَ منها بحظّ، وجـرى فيهـا علـى عـرق، يـاترى أكـان كعـب -رضي الله عنه- محيطاً بهذه العلوم قبل إسلامه؟، أم أنــه أُلْهِمَهـا إِلـهامـاً ساعـةَ أَلْقى هـذه القصيدة بين يدي الرسول -عليه الصلاة والسلام-؟!.

أشهد أني قرأت هذه القصيدة أكثر من مرة؛ فلم أظفر منها إلا بهذه المقدمة في التشبيب التي استغرقت أكثر من نصف القصيدة، وإلا مدح الرسول، واستعطافه، ومدح المهاجرين.

وقال في الهدف العاشر: "فإني أجد لزاماً عليّ من ضرورة أن تظهر هذه القصيدة بثوب جديد يدخل إلى عقول الدارسين؛ رغبة منهم بمعرفة ...".

أما أن الضرورة هي في هذه المعاضلة من قوله: "عليّ من ضرورة ....يدخل إلى عقول الدارسين رغبة منهم بمعرفة" ثم في تعدية الفعل "دخل" بإلى "يدخل إلى عقولهم".

وقال في ص١٠: "قمت بتجميع الأعلام، وعرّفت بها".

من أين جمعت الأعلام؟ ألم يكونوا في المخطوطة نفسها؛ إن كنت قد جمعتهم من خارج المخطوطة فقد أدخلت عليها معلومات دخيلة عليها.

لعل مراد المحقّق: التعريف بالأعلام، لكن خانه التعبير؛ وهو معذور؛ لأن داعي العجلة يستحثه، والمطبعة تلاحقه، والقارئ ينتظر!

أما عود الضمير (عليها) على الأعلام فلعله نزلهم منزلة المؤنث، على مذهب "الزمخشري": "كل جمع مؤنث".

وقال في الصفحة نفسها: "قمت باستخراج الأماكن.....قمت باستخراج شواهد الآيات الكريمة".

لعل مراده قمت بتخريج؛ فليكن هذا مما سبق به القلم.

وقال في ص١١: "ومن ثم قمت بربط النصوص الأدبية بعضها ببعض، وقمت بتحقيق القضايا الأدبية، والبلاغية، والنحوية، من مراجعها الأصلية".

كلا، لم يَتَحَقَّقْ شَيءٌ من هذا، فلا نصوص ربطت، ولا قضايا بلاغية، أو نحوية، وثقت، بل تركت ترعى مع الهمل!!

التوثيق:

إن أول عمل يقوم به مَنْ يَتوجَّهُ إلى تحقيق كتاب مخطوط هو: جمعُ مصوّراتِ النّسخِ الخطية عن الكتاب، أو جمعُ ما يتيسر له جمعه منها؛ فمقابلتها لاختيار النسخة الأصلية، ثم تحقيق عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وتوثيق نسبة الكتاب إليه، ثم متن الكتاب، ومتن الكتاب أمانة علمية وتاريخية بين يدي المحقّق؛ لايخفرها بتحسين أسلوب ركّت عبارة مؤلّفه، ولايبسط قولاً أوجزه مصنّفه، ولاينقل النص محرفاً بتحريف الناسخين، أو مصحفاً بنقلهم، وإنما يتحرى الدقة في تحرير النص وإخراجه إخراجاً سليماً في صورة أقرب ما تكون إلى الأصل الذي تركه مؤلفه.

وهذه القواعد معروفة في منهج تحقيق المخطوطات؛ لكن الدكتور "أبا ناجي" محقق كتاب "شرح قصيدة كعب بن زهير" لم يعوّل على تلك القواعد في تحقيقه لهذا الشرح؛ فما كان لديه من الوقت ما يصرفه في النظر في تلك المناهج و القواعد؛ بل ما كاد يظفر بهذا الكتاب بعنوانه المكتوب على أول لوحاته، واسم مؤلفه، حتى طار به فرقاً من لحاق الغوير، ولولا أن قيض الله له النسخة المطبوعة بحاشية الشيخ "إبراهيم الباجوري" لوقع في حيرة محيرة!!

ولئن أغضينا الطرف عن إهماله تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه؛ لشهرته بين الباحثين والدارسين لايعفيه البحث من التنبيه على نسخ الكتاب الخطية الموجودة في مختلف المكتبات، وخزائن المخطوطات؛ وبخاصة بعد أن توفرت بين أيدينا كتب التراث العربي[١]، وفهارس المخطوطات؛ التي تقدم للباحث أهم المعلومات عن الكتاب المخطوط. لكن محقق كتاب "شرح قصيدة كعب بن زهير" لم يكلف نفسه عناء البحث في صفحات هذا النوع من الكتب والفهارس؛ وهذا ما عَرَّضَ عَمَله، في هذا الشرح، لجرح الناقد، وثلم الباحث والدراس.

---

(١) انظر: تحقيق النصوص ونشرها - لعبدالسلام هارون، ودراسة تاريخية في منهج البحث وتحقيق المخطوطات - للدكتور أكرم ضياء العمري.

وحيث انساق بنا الحديث إلى نسخ هذا الشرح الخطية فإني أورد هنا بعضاً مما وقفت عليه، واطلعت عليه؛ في مصادر المخطوطات من نسخ هذا الشرح، عسى أن يكون في ذلك توجه هذا الملحظ، وبعده عن التعسف والافتات على المحقّق.

فلهذا الشرح في مكتبات تركيا، نسخ عدة؛ أذكر منها - على سبيل المثال- ما يلي:

١- نسخة "بريو باشا" تحت رقم ٥/٦٥٢؛ وهي ضمن محتويات المكتبة السليمانية(١).

٢- نسختان في مكتبة "أسعد أفندي" تحت رقم ٢٧٥٠، ورقم ٢٨٥٥.

٣- نسخة مكتبة "حاجي محمود أفندي" تحت رقم ١٣١٤؛ وهي ضمن المكتبة السليمانية - أيضاً.

٤- نسخة "الحميدية" تحت رقم ٥٣٦

وتوجد في أوربا أكثر من نسخة علاوة على نسخة "الأسكوريال" التي اعتمدها المحقّق، منها ما يلي:

١- نسخة "برلين" تحت رقم ٧٤٩٣.

٢- نسخة "برلين - بريل" تحت رقم ١٩٨.

٣- ونسخة "المكتبة الأهلية" بباريس قسم المخطوطات العربية تحت رقم ٣٠٠١.

---

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا: ١٩٨/١.

٤- ونسخة "المتحف البريطاني" تحت رقم ١٠٣١.

وفي القاهرة بدار الكتب المصرية أكثر من نسخه؛ منهـا أربع نسـخ تحت الأرقام التالية:

١- نسخة تحت رقم ٩٨.

٢- نسخة تحت رقم ١٩٤.

٣- نسخة تحت رقم ٨٨٩٠.

٤- نسخة تحت رقم ١١٤٧.

وفي المغرب وقفت على نسخة بخزانة "القروين" تحت رقم ٧٣٠.

وفي "مشـهد" بـإيران توجـد ثـلاث نسـخ؛ تحـت الأرقــام التاليــة: ١٥، ٢٣، ٦٨[١].

وفي "الجزائر" نسخة؛ تحت رقم: ١٥٢٧/٨.

وفي تونس توجد نسخة ناقصة بعض الصفحات.

هذا عـدا النسـخ الموجـودة في مكتبـات المدينـة المنـورة، وغيرهـا مـن مكتبات المملكة، ومكتبات الهند.

وقد ذكر الدكتور فؤاد سركين أن ما وصل إلينا من مخطوطـات هـذا الشرح أكثر من خمسين مخطوطة[٢].

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١٥٨/٢.

(٢) تاريخ التراث العربي - لفؤاد سزكين: ٢١٤/٢.

القسم الثاني

عمل المحقّق في الكتاب ، ومصادره فيه

اعتور عمل المحقّق في الكتاب كثير من الاضطراب والأوهام ؛ لتعجله في إخراجه ، وعدم تحرّيه الدقة في المقابلة على النسخة المطبوعة بحاشية الشيخ " الباجوري " التي غمزها بكثرة من الزيادات التي لم توجد في المخطوطة الأصلية ، والواقع أنَّ الزيادة التي يغمزها هي تعليقات الشيخ " الباجوري " أمَّا أصل الكتاب فقد كان سليماً - إلى حدٍ كبيرٍ من الخلل والاضطراب الذي نجده في تحقيق " أبي ناجي " لهذا الشرح .

وفي هذه التنبيهات يتناول البحث الجوانب التي اختلَّ فيها علم المحقّق . عسى أن يكون فيها ما يَفْرِي ما خَلَقَه في الكتاب . ويرأب ما أثأته يداه فيه .

- قال المصنف : (يشير في معلقته) ص ٣٠ س ٧ .

هنا - أسقط ناسخ مخطوطة " الأسكوريال " شبه جملة لم يتنبه لها المحقّق ، وتمام النص : (يشير إلى قوله في معلقته) .

- وقال : (أما على أنه خطاب للاثنين) ص ٣٨ س ٧ .

هنا أسقط المحقّق جملة من كلام المصنف، وتمام النّص؛ كما في النسخ الخطية: (وإما على أنه مؤكد، ووصل بنية الوقف، أو على أنه خطاب...).

- وقال: (ويحتمل كونها عاطفة "أبلغا").

كذا أورد المحقّق النص. وقد أوهم بجعل (أبلغا) بين علامتي التنصيص، ولم يعلق عليها بما يوضح مراده من جعلها بين علامتي التنصيص، والنص مضطرب؛ بسبب إسقاط المحقّق حرف الجر. والصواب:

ويحتمل كونها عاطفة على (أبلغا).

أورد المصنف حديث الرسول -عليه الصلاة والسلام- في شأن عمار بن ياسر -رضي الله عنه-: (ويح عمار؛ تقتله الفِئة الباغية).

فلم يخرّجه المحقّق، ولولا أنه ذكر من عمله تخريج الأحاديث من كتب الحديث المشهورة ما تعقبته في هذا؛ لأنه ليس من فرسان هذا الميدان.

والحديث في "صحيح البخاري":كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المساجد. فتح الباري ١/٥٤١، و"مسند الإمام أحمد": ٢/١٦١، كما أورده "البيهقي" في "دلائل النبوة": ٢/٥٤٦، و"العراقي" في تخريج

أحاديث "إحياء علوم الدين": ١٥٠٨/٣.

- احتج المصنف بالشاهد:

فَــلا لعَــاً لبني ذُبــيانَ إذْ عَثَروا

(ص٤٢ س١٠).

أهمل المحقّق هذا الشطر؛ فلم يَعزُه إلى قائله، ولاحقق في روايته.

والشاهد عجز بيت للأخطل التغلبي؛ مـن قصيـدة مـدح فيهـا الخليفـة "عبدالملك بن مروان"، وحرّضه على قتل "زفر بن الحارث" وصدر البيت:

"فلا هدى ا لله قيساً من ضلالتها"

وفي رواية المصنف لشطر الشاهد تحريف، يغلـب علـى ظـني أنـه مـن عمل النّسّاخ، و لم يفطن المحقّق لهذا التحريف؛ لأنه لم يعز الشاهد، ولاحقّق في روايته، وصواب روايته:

"وَلاَ لَعـاً لبني ذَكوانَ إذ عَثَـروا(١)"

وبنوا ذكوان هم رهط "عمير بن الحارث السلمي" زعيم قبيلـة قيـس؛ أحد الذين خرجوا على الخليفة "عبدالملك بن مـروان" وكـان قـد أثخـن في قبيلة تغلب؛ رهط الشاعر "الأخطل" ولما قُتِلَ " عُميرٌ" هذا، صالح "زفرُ بـنُ الحارث" الخليفةَ عبد الملك(٢).

---

(١) انظر: البيت في ديوان الأخطل: ١٠٧، ونقائض جرير والأخطل: ١٥٩.

(٢) ينظر حاشيته على شرح بانت سعاد للبغدادي ١١٧/١.

● أورد المحقّق في صلب النص اسم الشاعر الذي احتج المصنف بأبيات تنسب إليه، والأصل في قواعد التحقيق أن يُذكَرَ الشاعِرُ في الحواشي مع التنبيه على المراجع التي أوردت بَيْتَ الشاعر واسمه. ولو أنه وضع اسم الشاعر بين معكوفين. ثم نبه على ذلك في الحاشية لكان له من ذلك مخرج.

احتج المصنف على العروض الأولى من بحر البسيط ببيتها المشهور:

يَا حَارُ لاَ أُرْمَيَنَّ منكم بِدَاهِيةٍ لم يَلْقَهَا سَوقةٌ قَبلي وَلامَلَكُ

(ص٤٥/س٢).

فنسب المحقّق البيت لخفّاف بن ندبة، وأحال على "تهذيب اللغة" ج١٥/١٢٠، و"اللسان" و"التاج" (أثر).

وهذا وهم؛ فالبيت لزهير بن أبي سلمى؛ كما في ديوانه: ٨٣؛ وهو من شواهد العروض المشهورة(١).

ولو أننا أغضينا عن العزو إلى "تهذيب اللغة" فإن البحث لايغفر للمحقّق عزوه البيت إلى "اللسان" و"التاج" في مادة (أثر) إنها غفلةٌ ذهبت بالمحقّق في تيه طويل مداه؛ فإن (أثر) وردت في بيت "خفاف بن ندبة" الآتي في ص٥٤؛ وهو:

جَلاَّهَا الصَّيقلِيّون فَأخْلصوهَا خِفافاً كُلُّها يَتّقي بأثر

(١) ينظر: الإقناع في العروض وتخريج القوافي: ١٦، والوافي في العروض و القوافي: ٥٧.

وهو المجهول القائل في تحقيق "أبي ناجي" كما سيأتي بيانه:

- وقال المصنف: (ومن ضرب العروض المخبونة) ص٤٥ س٦.

الصواب: (ومن ضربي العروض).

- احتج المصنف على الضرب المردوف من البحر البسيط بقول الشاعر:

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعواءَ تَحمِلُني جَرداءُ معروقةُ اللّحيينِ سُرْحُوبُ

(ص٤٥ س٩).

فنسب المحقّق البيت لأبي داود الإيادي، ولا إخاله وثق هذه من مصدره؛ وإنما أرسلها مثلاً. والبيت لامرئ القيس؛ كما في ديوانه: ٢١٩، وسرّصناعة الإعراب؛ ٢١/١، وشواهد الإيضاح -لابن بري-: ٤٩٧.

وقد أَوْرَدَ المحقِّقُ نسبة البيت للإيادي في صلب النص، فأوهم بذلك أنها من المصنف، وبهذا المسلك قد يُظَنُّ أن الخطأَ خطأُ المصنِّفِ، وأن المحقّقَ إنما اقتفى أَثرَهُ.

- واحتج المصنف على عطف الإنشاء على الخبر بالبيت:

تُناغي عزالاً عند باب ابنِ عامر وَكَحّلْ مآقيكَ الحسانَ بإثْمِدِ

(ص٤٨ س١٥).

قال المحقّق: "القائل مجهول":

والقائل "حسان بن ثابت" كما في ديوانه: ٢٥-٢٦ وشرح أبيات المغني: ٦٢/٧، وحاشية البغدادي: ١٨٤/١.

وقد ضبط المحقّق (كُحْلُ) بضم الكاف، وسكون الحاء المهملة، وضم اللام، وهذا الضّبط لايتحقق به استشهاد المصنف في عطف الإنشاء على الخبر، والصّواب في ضبطه:

(وكَحّلْ) بفتح الكاف، وفتح الحاء المهملة، مضعفة بالتشديد، وسكون اللام، على أنها فعل أمر معطوف على "تناغي"، والمسألة خلافية؛ فمن يمنع العطف على الجملة الخبرية يقدر جملة طلبية محذوفة؛ أي: "فكن من النساء الحور وكحل" ورواية "السكري" لشطر البيت: "فغنٍّ لدى الأبواب حُوراً نواعِمَا" وعلى هذه الرواية العطف لجملة طلبية على طلبية مثلها(١).

- احتج المصنّف على مجئ "اليوم" لمطلق الزمان بشطر البيت:

إذا جاء يوماً وارثي يطلب الغنى

(ص٥١ س٩).

فأورده المحقّق مورد الكلام المنثور في صلب كلام المصنّف، ولولا أن المصنف قدم له بكلمة: "قال الشاعر" لتوهم من لم يحسن هذا الضرب من القول أن هذا نثر من كلام المصنف.

---

(١) شرح أبيات المغني: ١٦٤/٧ (بتصرف).

والشطر المحتج به صدر بيت لحاتم الطائي؛ كما في ديوانه[1]، وديوان الحماسة، وشرحها للمرزوقي: ١٧٨٦/٤، وديوان الحماسة[2]؛ وتمام البيت:

يَجدْ جُمْعَ كفٍّ غيرَ مَلأَى ولا صِفْرِ

● قال المصنف: "وباب التنازع يجوز فيه من الفصل مالا يجوز في غيره من الفصل".

والذي في النسخ الخطية، والنسخة - المطبوعة- وهو الصحيح: " وباب التنازع يجوز فيه من الفصل ما لايجوز في غيره".

● واحتج المصنف بالبيت:

تامتْ فُؤادَكَ لو يَحزُنْك ما صَنَعتْ إحدى نساءِ بني ذُهل بنِ شيبانا

(ص٥٣ س١١).

قال المحقّق: البيت لخفاف بن ندبة؛ كما جاء في "تهذيب اللغة ١٢٠/١٥، و"اللسان" و"التاج": (أثر).

وهذا وهم؛ فالذي جاء في "تهذيب اللغة" والمصدرين الآخريين بعده، هو البيت الذي سبق الإنباء عنه، والذي سيأتي بعد أسطر من كلام المصنف هنا.

---

(١) الديوان ١٢١.

(٢) الحماسة ٣٩٨/٢.

ويبدو أن المحقّق لم يرجع في هذه النسبة إلى موضع الشاهد، في هذه المصادر، وإنما أخذ ما أخذه عن كتب الفهارس والشواهد؛ دون تحقيق.

والبيت المحتج به للقيط بن زرارة؛ كما في "الصحاح": (تيم) وشرح أبيات المغني: ٥/١٠٩، وحاشية البغدادي: ٣٣٧-٣٣٩، والبيت من قصيدة أوردها العقد الفريد: ٢/٣٣٢.

- احتج المصنف على اللغات في "(أثر) بالبيت:

جلاّها الصَيقليّون فَأخلصُوها خِفافاً كلّها يَتّقِي بأَثْرِ

(ص٥٤ س١٣).

قال المحقّق: "القائل مجهول".

وجّهتَ سُدافته وتَرَكْتَ عُهَيِّداه

نسب قبلاً بيتين احتج بهما الشارح إلى قائل هذا البيت، وكان واهماً في تلك النسبة، فَلمَّا وصل به البحثُ إلى بيت الشّاعرِ "خفاف بن ندبة" جِهلَ قائلَه، أين "التّهذيب" و"اللّسان" و"التاج"؟ اللائي عزوت إليها قبلاً؛ إن بيت "خفاف بن ندبة" هذا مَسطورٌ بها؛ حيث عزوت إليها أجزاء ومادة.

وخلاصة القول: إن العجلة أظلّتْهُ عن طريق البحث وأصول التحقيق؛ فالبيت لخفاف؛ كما في ديوانه: ٥١-٥٣. وتهذيب اللغة: ١٥/١٢٠، وتهذيب إصلاح المنطق: ١/٩٢، والمشوف المعلم: ١/٥٢،

والتنبيه والإيضاح: (أثر) واللسان، والتاج: (أثر).

- أورد المصنف:

وإذا نَبا بكَ منزلٌ فتحوّلِ

فأورده المحقّق في سوق الكلام المنثور، و لم ينبه عليه في الحاشية بكلمة "مجهول" أو "غير معروف القائل".

والشطر عجز بيت لقيس بن خفاف البرجمي؛ من قصيدة في مكارم الأخلاق، مطلعها:

أَجُبيلُ إن أباك كاربَ يومَه فإذا دُعيتَ إلى المكارِم فاعْجَلِ

وصدر البيت:

وَأتركْ مَحلّ السُّوءِ لاتَحلُلْ به وإذا نبا بك - البيت

والقصيدة في المفضليات: ٣٨٤-٣٨٥، وشرحيها لابن الأنباري: ٧٥٠-٧٥١، والتبريزي: ٣/١٢٨٩-١٢٩١، كما وردت في الأصمعيات: ٢٢٩.

- احتج المصنّف بالبيت:

إذا المرءُ لم يَغشَ الكريهةَ أوشَكَت حِبالُ الهُوَيْنا بالفتى أَنْ تَقَطَّعا

(ص٦٠ س٢).

قال المحقّق: "القائل مجهول".

والقائل "هبيرة بن عبد مناف بن عرين" الملقب بالكلحبة؛ والبيت من قصيدة له في المفضليات: ٣١-٣٢، وشرحيها لابن الأنباري: ٢٣،

والتبريزي: ١/٦٠، كما أوردها "أبو تمام" في نقائض جرير والأخطل: ٩٣.

- احتج المصنّف على مجئ "غداة" لمطلق الزمان بالبيت:

غَداةَ طَغَتْ عَلماءِ بكرُ بنُ وائلٍ عَشيّةَ لاقينا جُذامَ وحِمْيَرَا

(ص٦٠ س١٥).

قال المحقّق: "القائل مجهول".

والبيت ملفّق من بيتين مختلفين لشاعرين:

وَ صدْرُ البيت من قصيدةٍ لقطريّ بنِ الفجاءَةِ؛ في زَوْجهِ "أُمّ حكيمٍ"، وقبل البيت:

لَعَمْري إنّي في حياة لَزاهِدٌ وفي العيشِ ما لم أَلقَ أُمَّ حَكيمِ

ومنها صدر البيت الذي احتج به المصنف، وعجزه:

غداة طفت عَلْماءِ بكرُ بنُ وائلٍ وَعُجنا صُدُورَ الخيلِ نَحو تَميمِ

والقصيدة في حاشية البغدادي: ١/٣١٠-٣١١.

وأما عجز البيت فلزفر بن الحارث الكلابي؛ أحد شعر الحماسة، وصدرالبيت:

وَكُنّا حَسِبْنا كُلَّ بيضاءَ شَحمةً عَشيَّةَ(١) - البيت

---

(١) انظر: ديوان الحماسة: ١/٩٦، والزهراء: ٢/٢٢٦-٢٢٧، والتذكرة السعدية: ١/٧٨-٨٩.

والذي أوقع "ابن هشام" في هذا التلفيق نقله "عن الكشّاف".

ثلاثة أصدار احتج بها "الزمخشري" على (غداة، وعشية، ويوم) على النحو التالي:

غداةَ طَغَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بنُ وائلٍ

عشيــة لاقَيْــنا جُــذامَ وحمــيرا

إذا جاءَ يومٌ وارثي يَطلبُ الغِنى

فظن "ابن هشام" المصراعين الأولين بيتاً واحداً؛ فجعل ثانيهما عجزاً للأول. وقد ترتب على هذا التلفيق خطأ في الإعراب؛ فقد أعرب "ابن هشام" "عشية" بدلا من "غداة" ولاوجه لهذا الإعراب بعد ما تبين أن "عشية" من بيت لاصلة له بما قبله؛ وإنما هي "عشية" منصوبة على الظرفية.

● قال المصنف في جمع الغداة: "وأنها جمع تغدية لاغداة" واستدل على غدية بقول:

أَلا لَيْتَ حَظِّي مِن زِيَارَةِ مَيَّةَ غُدِيّاتِ قيظٍ أَوْ عُشياتُ أشتيهْ

(ص٦٢ س١٠).

كذا أورد المحقّق النص، وفيه من التحريف والسقط ما أخل ببنية الكلام، وسوق النص، والصواب:

"وأنّها جمع الغِديَةِ لا الغَداة...."

واستدل على ثبوب غِدْيَةٍ بقوله:

أَلاَ ليتَ حَظِّي مِن زَيارَةِ مَيّةَ

وقال المصنف: "ولا دليل في هذا لجواز أن يكون إنما جاز غُديَّاتٌ لمناسبة عُشيَّاتٌ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ...".

الصواب: "ولادليل في هذا لجوَازِ أَنْ يكونَ إنَّما جازَ غُديّاتٌ لِمناسَبةِ عُشَيَّاتٍ؛ لأنه لايقال....".

- احتج المصنف ببيت الحماسي:

أَشابَ الصَّغيرَ وَأفنى الكبيرَ   كَرُّ الغداةِ وَمَرُّ العشِيِّ

(ص٦٢ -٦٣).

فاضطرب عمل المحقّق في شأن هذا الحماسي؛ فمرة قال: القائل "الحماسي أو الصلتان العبدي" ومرة نفى العلم بهذا الحماسي؛ فقال: "وإذا كان القائل الحماسي فإنه شاعر غير معروف".

وبعد هذه الرحلة بين الشك والنفي آثر أن يرمي بثالثة الأثافي؛ فترجم الصلتان العبدي، فهل كان ذلك منه لاحتمال أن يكون "الحماسي" هو: "الصلتان العبدي"، أو أنه قصد إفادة الدارسين بما عرفه من سيرة "الصلتان العبدي" وَحُكْمُه المُسَمّطُ بين جَريرٍ والفَرَزْدَقِ.

وَأَيّاًما كان الأمرُ؛ فقد أَدركَ مِن العلم ما أثبت به نسبة هذا البيت للصلتان العبدي، لكن بعد مقدمة مقلقة مفعمةٍ بالشّكِّ والنَّفْيِ. أما

"الحماسي" فما زال مجهولاً عند المحقّق، وعسى أن يهتدي إليه في ما يجد له من البحث.!

أرأيت كيف خبت جذوة البحث والتحقيق في هذا التخبط والتيه الطويل. أما إن "الحماسي" هو:"الصلتان العبدي" وقد اكتسب هذه النسبة؛ لأن أبا تمام سلكه في شعراء "الحماسة": ٦٢٢/٢.

وقال المصنف: "وهي بكذلك مخالفة لغُدوة".

والصواب: "وهي في ذلك مخالفة".

- احتج المصنف بالبيت:

نُجومُ سماءٍ كُلَّما انقَضَّ كوكبٌ   بَدا كَوكَبٌ تأوي إِليه كَوَاكِبُهُ

(ص٦٦ س٤).

قال المحقّق: القائل مجهول.

والقائل: "أبو الطّمحان حَنْظَلَةَ بن الشَّرقي القَيْني" كما في "الكامل": ١٦٧/١-١٦٨، و"أمالي الرضي": ٢٥٧/١، و"حاشية البغدادي": ٣٤٠/١.

وقال: "أنك في هذا القسم وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأول للثاني". ص٦٦ س٧.

هنا، وقع تحريف في أكثر نسخ الكتاب، والصواب: "لإثبات معنى الثاني للأول".

وقد نُبِّه عليه في إحدى نسخ الكتاب الخطية بما نَصّهُ: "قال البرماوي: هكذا في أكثر النسخ، والصواب لإثبات معنى الثاني للأول، اللهم إلا أن يُقَالَ: مراده بالأول الأول الواقع في كلامه؛ وهو المشَبَّهْ بهِ لا الأوّل مِن أجزاءِ القضية" فَتأَمّل(١).

وقال البغدادي في حاشية "١/٣٤٣-٣٤٤": "كذا جاء في جميع النسخ. والظاهر أنه تحريف من الناسخ الأول؛ وصوابه: لإثبات معنى الثاني المشبه به للأول وهو المشبه".

وقال: "والثاني ظرف للتشبيه".

الصواب: "الثاني أن يكون ظرفاً للتشبيه".

- احتج المصنف بقول الشاعر:

فإنْ شِئْتُ حُرّمتُ النِّساءَ سِواكُمْ

(ص٦٨ س١٤).

قال المحقّق القائل مجهول.

والقائل: الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي(٢)، وقيل: عبدا لله بن عمر بن عمرو بن العاص العرجي؛ نسبة إلى العرج؛ وهو موضع بالطائف(٣)، وتمام البيت:

---

(١) نسخة -طلعت- [١٨].

(٢) نسبه إليه صاحب الأغاني: ٣/٣٣٥.

(٣) نسبه إليه الجوهري في الصحاح (نقخ) وابن بري في التنبيه والإيضاح، وابن منظور في اللسان: (نقخ).

وَإِنْ شِئتُ لم أَطْعَم نُقاخاً ولاَبَرْدا

والبيت في "الفاخر": ١٧ غير منسوب وديوان الأدب: ١/١٠٢.

- واحتج المصنف بقول الشاعر:

تَحمَّلْتُ مِنْ نَعمانَ عُودَ أَراكَةٍ هِندٍ، ولكن مَنْ يُبَلِّغُهُ هِنداً

(ص٦٨ س١٦).

وذكر بيتين بعده.

قال المحقّق: القائل مجهول.

والقائل: عمر بن أبي ربيعة؛ كما في "ديوانه: ٤٨٩، ومعجم ما استعجم: ٢/١٣١٦، وَلِوَرِدِ الجعديّ في الحماسة ١/٩١، وكذا في الحماسة البصرية: ٢/١٨٤، وفي حاشية البغدادي: ١/٣٦٧-٣٦٩.

- احتج المصنف على من يتكلف غض البصر بالبيت:

يَغضُّ الطّرفَ مِن مكرٍ وَدهيٍ كأنّ بِهِ وليسَ بِه خُشُوعا

(ص٧١ س١٣).

فلم ينسب المحقّق البيت؛ وهو من قصيدة للمتنبي في مدح "علي بن إبراهيم التنوخي" كما في ديوانه: ٢/٣٦٠.

- احتج المصنف بالبيت:

وما كانَ غَضُّ الطّرفِ مِنّا سِجيَّةً وَلَكِنَّنا في مَذْحِجٍ غُرُبانِ

(ص٧٢ س٣).

قال المحقّق القائل مجهول.

والقائل: طهمان بن عمرو الكلابي؛ كما في التنبيه والإيضاح، واللسان (غرب): وحاشية البغدادي: ١/٣٨٢.

- قال المصنف: "وروى الأخفش هذا البيت:

فقال فريقُ القوم لمّا نشدتُهم نَعَمْ وفَريقٌ لا يمن ا للهِ ماندْرِي

(ص٧٥ س١٢).

فسارع المحقّق إلى نقل ترجمة "علي بن سليمان" المعروف بالأخفش الأصغر؛ فمن أوحى له بأن "الأخفش" هنا هو "علي بن سليمان"، وبخاصة أنه لم يعز هذا الشاهد إلى كتاب من كتبه، ولا إلى مصدر من المصادر التي تروي عنه؛ ما هكذا يا سعد تورد الإبل!!

الرواية رواية "سيبويه"، قال في باب ما يعمل بعضه في بعض:

"وزعم يونس أن ألف أيم موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف التي في الرجل، وكذلك أيمن؛ قال الشاعر:

فَقَال فريقُ القومِ لمّا نشدتُهم نَعَمْ -البيت"(١).

وقد تحرفت رواية البيت في موضع الشاهد، في عمل المحقّق؛ والصواب: نَعَمْ وفريقٌ لَيُمْنُ ا للهِ مَاندْرِي".

---

(١) الكتاب: ٣/٥٠٣.

- وقال المصنف: "وقوله: (ذي) نعت لمحذوف، أي: تغر ذي" (ص٧٨ س٦).

الصواب: "نعت لمحذوف، أي: تغر ذي ظلم".

- قال المصنف: (إذا جئتني فإني أكرمك؛ قال الشاعر:

ومن يشابه أبه مما ظلم)

(ص٨٠ س٥،٦،٧)،

في النص تحريف بالحذف، والزيادة. والصواب: "إذا جئتني فإني أكرمك، وإذا أشبه إنسان أباه فما ظلم".

هكذا سوق النص في النسخ الخطية، وفي النسخة المطبوعة بحاشية الباجوري(١).

- احتج المصنف على مجيء "إذا" غير مضافة بقول الشاعر:

واسْتغْنِ ماأعناك ربُّكَ بالغنى وإذا تُصبْكَ خصاصةٌ فَتَجَمّلِ

(ص٨٠ س٨).

فلم يوثق المحقّق البيت، ولاعزاه إلى قائله، والبيت لعبد القيس البرجمي، وقد نبه البحث قبلا على مصادر القصيدة التي ورد فيها الشاهد؛ عند الكلام على "عبد القيس" هذا:

".....وإذا نَبا بك منزلٌ فتحَوّلِ".

---

(١) انظر: ص١٧.

وهو الشطر الذي أورده المحقّق مورد الكلام المنثور(١).

قال المصنف: "وعلى هذا الوجه الحال هنا".

هنا. أسقط المحقّق كلمة أخل غيابها بسوق النص؛ والصواب: "وعلى هذا صح وجه الحال".

● قال المصنف في معاني الراح: "ويقال فيها -أيضا- رياح بياء بعد الراء المفتوحة؛ قال امرؤ القيس:

ولقيتُ ما لقيتْ مِعــدٌّ كلُّهــا وفقدتُ راحي في الشَّبابِ وخَالي

نشاوى تساقوا بالرياح المفلفل.

والثاني: الارتياح؛ قال [البحر الكامل].

أي: ارتياحي واختيالي" (ص٨٢ س١٢-١٧).

كذا أورد المحقّق النص قطعا غير متجاورة يكتنفها الغموض، ويغتلي فيها الارتياب؛ بسبب التحريف والزيادة، والتقديم والتأخير؛ في نص المؤلف، وقد أخل ذلك ببنية النص ومعناه؛ فقد قدم المحقّق بيتاً للجميح الأسدي، ونسبه لامرؤ القيس، ثم أردفه بعجز بيت لامرئ القيس، ثم أورد المعنى الثاني للراح، ثم زاد كلاماً دخيلاً على النص، ثم أورد المعنى الذي احتج له ابن هشام ببيت الجميح الأسدي، وفي هذا النسج "اختلط

(١) انظر: ص٥٨ من شرح قصيدة كعب بن زهير، والبيت من قصيدة الشاعر في المفضليات: ٣٨٤، والأصمعيات: ٢٢٩، واحتج به ابن هشام في المغني: ١٢٠.

الليل بألوان الحصى".

أما سوق النص في الأصول، وفي نسخة الباجوري المطبوعة التي قابلها المحقّق، فكما يلي:

"ويقال فيها -أيضا- رياح بياء بعد الراء المفتوحة؛ قال امرؤ القيس:

نشاوى تساقوا بالرياح المفلفل

الثاني: الارتياح، قال:

ولقيت ما لقيت معد كلها وفقدت راحى في الشباب وخالي

أي: ارتياحي واختيالي".

وقد عُزي الشطر الأول والبيت لامرئ القيس؛ تبعاً لذلك التحريف الذي حاق بالنص؛ وأما المصنف فإنه عزا الشطر الأول لامرئ القيس؛ وهو عجز بيت في أواخر معلقته المشهورة(1)، وقد اعتمد "ابن هشام" رواية "الجوهري" في "الصحاح" (روح) أما رواية "أبي زيد" في "جمهرة أنساب العرب" و"ابن الأنباري" في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات؛ فهي:

صُبِحْنَ سُلافاً مِن رَحيقٍ مُفَلْفَلِ

ولاشاهد في هذه الرواية على المعنى الذي أورده "ابن هشام" ولم يَعْزُ المحقّق بيت "الجميح الأسدي":

(1) انظر: جمهرة أشعار العرب: 1/169. وشرح القصائد السبع الطوال: 110.

ولقيتُ ما لقيتْ مَعدٌّ كلها - البيت

لأنه أورده تحت قول المصنف؛ قال: امرؤ القيس؛ فأوهم أن البيت لامرئ القيس؛ بسبب الخلط والتحريف الذي حدثه في النص.

والبيت للجميح الأسدي؛ في التنبيه الإيضاح واللسان (روح) وحاشية البغدادي: ١/٤٥١.

أورد المصنف كلام "الحريري" و "ابن مكي" في كلمة معلول، وتلحين بعض المحدثين في قولهم: حديث معلول، وأن الصواب: "معيل، أو معلل". (٨٤س٨-١٠).

ففرغ المحقّق إلى "بغية الوعاة" ولخص ترجمة "مكي بن أبي طالب" ولم يعز القول الذي أورده المصنف لابن مكي إلى كتاب من كتبه التي ذكرها "السيوطي" في الترجمة" التي لخصها، وأنى له ذلك، فابن مكي الذي نقل عنه "ابن هشام" في هذا الشرح، هو: عمر بن خلف بن مكي الحميري المارزي الصّقِلي، والكلام المنقول عنه أورده في كتابه "تثقيف اللسان" ونصه: "يقولون رجل معلول، وكلام معلول، والصواب: معل"(١).

● واحتج المصنف بالبيت:

إنّ سُلَيْمى - وَاللهُ يكْلَؤهَا - ضَنّتْ بشيءٍ مَا كان يَرزَؤُها

---

(١) تثقيف اللسان: ٢٠١.

(ص٩٠ س٩).

فنسب المحقّق البيت للخنساء، وأورده في صلب النص المحقّق، و لم يجعل هذه الإضافة بين حاصرتين؛ فأوهم بهذا التصرف أن الكلام كله للمصنف لمجيئه في صلب النص، وقد أكد المحقّق هذا الاحتمال بتلك الترجمة الموجزة للخنساء في الحاشية.

والذي يأخذه البحث على عمل المحقّق هنا يتلخص في الأمور التالية:

- أولاً: أنه لم يرجع البيت الذي نسبه إلى "الخنساء" إلى موضعه من الديوان، ولا إلى مرجع أو مصدر من المصادر التي احتجت بهذا البيت منسوباً إلى "الخنساء".

-ثانياً: أنه اقحم اسم "الخنساء" في صلب كلام المصنف، و لم يجعل أمارة على تصرفه هذا يعرف بها الباحث والدارس أنها من زيادات المحقّق أو استحسانه.

-ثالثاً: أن في هذه الإضافة تعدياً على حرمة المصنف العلمية؛ فقد كان يغذ في ستر من الله، لايتوهمه متوهم، أو يخطئه مخطئ في أمر هذا الشاهد الذي احتج به؛ حتى تقوله المحقّق ما لم يقله بلسان، ولا جرى قلمه فيه ببيان، هذا مايلحظه البحث على عمل المحقّق.

أما البيت فهو: لإبراهيم بن هرمة الفهري القرشي؛ أحد ساقة الشعراء: ابن ميادة، ورؤبة، وحكم الخفري، ومكين العذري، وإبراهيم بن هرمة من الخلج، والخلج من قيس عيلان، من أواخر من يحتج بشعره، ولد سنة ٩٠، وتوفي سنة ١٧٦هـ[1]. والبيت في ديوانه: ٤٨/١، والحلل: ٣٤٦-٣٤٦، وورد غير منسوب في جمل الزجاجي: ٢٨٠، ومجالس العلماء: ١٢٢، واحتج به المصنف في المغني: ٤٣٤.

- احتج المصنف على مجئ الحال ماضياً مقروناً بواو الحال وقد، قال: إنما يلزم ذلك إذا كان الماضي مثبتاً ولاضمير منه؛ كقوله (البحر من الطويل):

وجالدتهم حتّى اتّقوك بكبشهم وقد حان من شمس النَّهار غُرُوبُ

(ص٩٢ س٤،٥،٦).

وفي النص المنقول -هنا- خطأ في موضعين؛ والصواب: "ولاضمير معه، كقوله....".

أما البيت فعلق عليه المحقّق في الحاشية، بقوله: القائل مجهول.

والقائل: علقمة الفحل؛ كما في ديوانه: ٢٢٣، والمفضليات: ٣٩٥، وشرح المفضليات لابن الأنباري: ٧٨٢، والتبريزي: ١٣٠٤/٣.

- احتج المصنف على مجئ الحال مقرونة بواو الحال بالبيت:

---

(١) انظر: الشعر والشعراء: ٧٥٣/٢.

وقفتُ بربعِ الدَّارِ قد غَيرَها البِلَى   معـارِفَهـا والـسَّارِيـات الهـواطِلُ

(ص٩٣ س٧).

قال المحقّق: القائل مجهول.

والقائل: النابغة الذبياني: كما في ديوانـه: ١١٣، وشـرح ألفيـة بـن مالك لابنه عبدا لله بدر الدين بن محمد: ٣٤٢.

• قـال المصنـف: "والأبطـح مسيل فيـه رقـاق الحصـا وجمـع بطـاح" (٩/٩٧).

الصواب: "والأبطح مسيل واسع فيه رقاق الحصا وجمعه بطاح".

• واحتج المصنف على جمع أبطح على أباطح بقول الشاعر:

وَكائـنٌ بالأباطـحِ مِـن صـديقٍ   يَـراني لَـو أُصِبتُ هُـوَ المصَـابَا

(٩٧-١٣).

قال المحقّق: القائل مجهول.

والقـائل: جريـر؛ كمـا في ديوانـه: ١٧، ومعـاني القـرآن وإعرابــه: ٤٧٥/١، وأمالي ابن الشجري: ١٦٠/١، وشواهد المغني: ٧١٨.

• واحتج المصنف بالبيت:

وكانوا أناساً يَنفَحُون فأصبَحـوا   وأكثرُ ما يُعطونَكَ النّظرُ الشّزرُ

(٩٨-١٢).

قال المحقّق: القائل مجهول.

والقائل: أعشى تغلب ربيعة بن نجوان(1)، كما في أمالي ابن الشجري: 1/187، وحاشبة البغدادي: 1/511.

- واحتج المصنف على معنى "مشمول" بقول الشاعر:

تقولُ ياشيخُ أما تَستحِي مِن شَربِكَ الرّاحَ على المَكْبَرِ

فقلتُ لو باكَرْتِ مُشْمُولةً ... البيت.

قال المحقّق: القائل مجهول.

والبيت لأبي معوض المغيرة بن الأسود المعروف بالأقيشر الأسدي؛ كما في ديوانه 20 و شرح أبيات سيبويه: 2/390-391، وسمط اللآلي: 1/261، وخزانة الأدب: 4/485، وحاشية البغدادي: 1/555، ونسبه "ابن الشجري" في أماليه: 2/235، 238 للفرزدق، وقد وهمه "البغدادي" في هذه النسبة، والقول قول "البغدادي"؛ لأن البيت ليس في "ديوان الفرزدق".

- احتج المصنف على مجيءِ فعل (نفى) قاصراً بشطر البيت:

فأصبحَ جارُكُم قتيلاً ونَافياَ

(ص100 س18).

---

(1) في ألقاب الشعراء: لأبي جعفر محمد بن حبيب هو يعمر بن نجوان، انظر: نوادر المخطوطات: 2/317، وفي المؤتلف 20 هو نعمان بن نجوان.

وقد عزا البيت إلى "القطامي" أما المحقّق فلم يوثق رواية الشطر، ولاحقق في نسبة الشاهد إلى قائله؛ بل سارع إلى ترجمة القطامي من كتاب "الشعر والشعراء".

والشاهد صدر بيت للأخطل التغلبي: كما في ديوانه: ١٧٤، وروايته فيه صدرا وعجزاً:

لقد كان جارَاكم قتيلاً وخائفاً   أَصَمَّ فَقد زادوا مَسامِعَهُ وَقْرَا

وقد نبه العلامة "البغدادي" في حاشيته: ٥٦٩/١، على روايته ونسبته، فقال: وأقول: ليس البيت للقطامي؛ بل لخاله الأخطل، وليس المصراع المستشهد به كذلك، والبيت آخر قصيدة لِلأخطل.

- احتج المصنف على مجئ "الفارط" مطابقا من قصد به بالبيت:

فاسْتعجَلُونا وكانوا مِن صَحَابَتِنا   كَمَا تَعجَّلَ فَرَّاطٌ لِوارِّدِ

قال المحقّق: القائل مجهول، ص١٠٤.

والقائل: القطامي، كما في ديوانه: ٨٨، والبيت من قصيدة مدح بها "زفر بن الحارث" وبعد هذا البيت شاهد الاستعارة التهكمية المعروف:

نقريهم لهذميات نَقُدُّ بها   ماكان خَاطَ عليهم كُلّ زَرّادِ

- قال المصنف: "وانتصاب (غير) على الحال للفاعل" أرأيت حالاً تنصب لأجل الفاعل؟

الصواب: "وانتصاب "غير" على الحال من الفاعل".

احتج المصنف على مجيء (صاب) بمعنى قصد بقول "رجل من عبدالقيس يمدح النعمان بن المنذر:

تعاليتَ أن تُعزَى إلىالإنسِ جملةً ... وللإنسِ مَنْ يَعزُوكَ فَهوَ كَذوبُ

فلستَ لإنْسيّ ولكِنْ لمَلاءك ... تَنَزَّلُ مِن جَوِّ السّماءِ يَصوبُ

(ص١٠٥)

وفي رواية البيتين شيء من التحريف، والصواب:

تعاليتَ أَنْ تُعزَى إلى الإنسِ خُلَّةً - البيت

فَلستَ لإنسيٍّ ولكِنْ لِمَلأَكٍ - البيت

وقد حاد عن توثيق نسبة البيتين، وتعلل بترجمة "النعمان بن المنذر" والبيت الثاني من المفضليات: ٣٩٤ من قصيدة لعلقمة الفحل مدح بها "الحارث بن جبلة الغساني"، ونسبه "أبو عبيدة" في "مجاز القرآن" ١/٣٣ لرجل من عبد القيس، ويعزى هذا الشعر لأبي وجزة السلمي المعروف بالسعدي من قصيدة مدح بها "عبدا لله بن الزبير" أما البيت الأول فلم أره في قصيدة "علقمة" في "المفضليات".

- قال المصنف فيما نقله من تفسير: "قال ابن عباس - رضي الله عنه" (ص١٠٥).

الصواب: رضي ا لله عنهما. كذا في النسخ الأصول؛ وهو الحق في الترضي عن عبدا لله ووالده العباس بن عبدالمطلب؛ لأنّه أسلم وله صحبة.

- وقال المصنف في المعاني التي وردت لـ "البيض البعاليل": "وقيل هي الغدوات" (ص١٠٩).

والصواب: الغدران.

- قال: المصنف "ونقله أبو عبد الله الفارسي عن الزجاج ص١١١.

الصواب أبو عبد الله الفاسي؛ نسبة إلى مدينة فاس بالمغرب، واسمه: محمد بن الحسن بن يوسف المغربي الفاسي الحنفي المقري، نزل حلب، وبها تفقه على مذهب أبي حنيفة، ومات سنة ٦٥٦هـ، والقول المعزو إليه أورده في شرحه على الشاطبية؛ عند قول الإمام الشاطبي:

وأخلق به إذ ليس يخلقُ جِدَّتَهُ جديدٌ مواليه على الجد مُقبِلا

قال: "أفعل به أحد لفظي التعجب؛ تقول: أحسن بزيد إذا تعجبت من حسنه، إلى أن يقول: وحكي عن الزجاج أنه أمر حقيقة"(١).

- احتج المصنف بهذين البيتين:

ألا بْلِغَا خُلَّيَ جابِراً بأنَّ خليلَكَ لم يُقْتَلِ
تخطَّأتِ النَّبْلُ أحشاءَهُ وَأُخِّرَ دَهراً و لم يَعجِلِ

(ص١١٢)

قال المحقّق: القائل مجهول.

---

(١) اللآلي الفريدة في شرح القصيدة: ١ق ١٧، وحاشية البغدادي: ٦٣١/١.

والبيتان لأوفى بن مطرف الخزاعي المازني؛ كما في "ذيـل الأمـالي": ١٠٢/٣، و"صحاح الجوهري" (خطأ) و"حاشية البغدادي": ٦٣٤/١.

● قال المصنف: "وأنّ المراد من الدليل كونه ملوحاً بالمعنى المراد، وأنـه لم يصلح لأن يسد المحذوف، ألا ترى إلى قول الحماسي (البحر البسيط):

إِذَنَ لقامَ بنصري مَعشرٌ خَشِـنٌ   عنـد الحفيظَةِ إنْ ذُو لَوثَةٍ لاَنا

كذا أورد المحقّق النص، وفيه من الحذف مـا أخـل بسـوقه، ومعنـاه، والصواب: "وأن المـراد مـن الدليـل كونـه ملوحـاً بـالمعنى المـراد؛ وإن لم يصلح لأن يسد مسد المحذوف".

أما الحماسي الذي احتج المصنف ببيته؛ فقال عنه في الحاشية: القائل الحماسي "سبقت ترجمته" والبحر البسيط.

هناك حماسيان؛ عزا إليهما المصنف بهذه النسبة؛ أحدهما قال عنـه المحقّق: "إذا كان القائل الحماسـي فإنـه شـاعر غـير معـروف[1]" والآخـر هُدِيَ إلى معرفته[2]. فأيهما المعنى بقوله: "سبقت ترجمته"؟ وَأَنَّى للباحث أوالدارس أن يُدرِكَ مَرمَى هذه الإحالةِ المُبهَمةِ، أو التّوجيهِ البعيد!!

أما ذكر بحر البيت الـذي تعـود جعلـه بـين هلالـين ( ) في صلـب النص، ثم تكراره في الحاشية؛ فمن فرط القول، واستحكام الغفلة.

---

(١) انظر: ص٦٢ من شرح قصيدة كعب بن زهير.

(٢) انظر: ص٧٨ من شرح قصيدة كعب بن زهير.

• قال المصنف: "وعن الثاني: أن المراد به البخل؛ وهو أعم من الكرم بالمال والوصال"، ص١١٥.

أسقط المحقّق كلمة أخلت بسوق النص ومعناه: والصواب: "وعن الثاني: أن المراد ضد البخل".

• احتج المصنف بالحديث المشهور: "التمس ولو خاتماً من حديد"، ص١١٦.

قال المحقّق: الحديث رواه الإمام أحمد، والشيخان، وأبو داود، عن سهل بن سعد.

وهل يكفي هذا في تخريج الحديث؟ أين الجزء والصفحة،وأين هذا مِمَّا أختطّهُ لنفسه من عمل في هذه المخطوطة؟ في مقدمة التحقيق، ألم يقل: "خرجت الأحاديث، وحاولت أن أجد الراوي لكل حديث من كتب الحديث".

الحديث في "صحيح البخاري" كتاب النكاح باب السلطان ولي، وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: باب في التزويج على تعلم القرآن: ٤/٥٨٢-٥٨٣؛ كما ورد الحديث في "مسند الإمام أحمد": ٥/٣٣٦، و"سنن أبي داود" في باب التزويج على العمل يعمل؛ ١/٤٨٧.

• احتج المصنف على مجئ خبر "إن" بعد لو اسماً مشتقاً بالبيت:

ولو أن حَيّاً مُدرِكَ الفلاحِ أدرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

(ص١١٧).

قال المحقّق: صاحب البيت مجهول.

والبيت للبيد؛ كما في "شرح المفضليات" لابن الأنباري: ٣٦، و"الإبدال والمعاقبة والنظائر" ٦٢٢ مجلة المجمع العلمي بدمشق، و"الصحاح" (لعب) و"ثمار القلوب في المضاف والمنسوب" ١٠٢، و"حاشية البغدادي" ١/٦٥٨-٦٥٩.

- قال المصنف: "لو صدقتني في الوعد الذي وعدت به" (ص١١٨ س١٠).

الصواب: "لو صدقتني في الذي وعدت به".

- احتج المصنف بالبيت:

وقد زَعَمتْ لَيلى بأنّي فاجرٌ ... لِنفْسي تُقاها أو عليها فُجُورُها

(ص١١٨ س١٧).

قال المحقّق: القائل المجنون (مرت ترجمته).

أَفكلّما ذَكَرَ شَاعرٌ "ليلى" في شعره عُدَّ مجنوناً، أَمْ تُريدُ مجنوناً واحداً هو الذي انحصر ذكر "ليلى" في شعره من دون الشعراء طُراً؟! كم شاعرٍ هام بليلى، أو عرّض بذكرها في شعره!!

القائل هنا: هو "توبة بن الحمير" من بني عقيل، كان مقرباً إلى "ليلى" ولايراها إلا مُتبرقِعَةً، ويوم أَسْفرتْ له أرتابَ منها؛ وهو صَاحِبُ البيت المشهور:

وَكُنْتُ إِذا ما جئتُ ليلى تَبرقَعتْ   فقد رَابني مِنها الغداةَ سُفُورُها

وأخباره مسطورة في الشعر والشعراء: ٤٤٥/١، والأمالي: ٨٨/١، وغيرهما.

أما المجنون الذي مرت ترجمته فهو "قيس بن الملوح" المعروف بمجنون ليلى.

- أورد المصنف بيتي الحماسي:

لكل أناس مقبر بفنائِهم   فَهم يَنقُصُون والقبُورُ تَزيدُ
وما إنْ يزَالُ رَسمُ دارٍ قدأخْلَقَتْ   وَعَهْدٌ لِمَيتٍ بالعناءِ جَديدُ

قال المحقّق: القائل الحماسي (سبقت ترجمته) هناك حماسيان سبق القول فيهما؛ أحدهما قال عنه المحقّق: "وإذا كان القائل الحماسي فهو شاعر غير معروف" ثم أورد له ترجمة؛ دون أن يحقق القول فيه.

والآخر "قريط بن أنيف" الذي هُدي إليه؛ فأي الحماسيين هذا الذي سبقت ترجمته، أما إنه توجيه بعيد إدراكه؛ فالحماسي هنا هو "عبدا لله بن ثعلبة الحنفي" شاعرها جاهلي لم يرد له ذكر أو شعر قبل هذين البيتين في هذا الكتاب، والبيتان من قصيدة له في ديوان الحماسة:

١/٤٣١، وأورد "الجوهري" الشاهد في "الصحاح" (قبر) منسوباً، و"الجواليقي" في "التنبيه والإيضاح" (قبر).

- أقحم المحقّق جزءا من جملة أوجملة على تقدير المحذوف - بين أبيات للحريري جمع فيها بين القوافي المطلقة والمقيدة وبين إعتراض ابن الخشاب على الحريري في القوافي المقيدة إذا أطلقت اختلف الإعراب، وتلك الجملة هي قوله:

"مجزوء الكامل المرفل" (ص١٢٠).

يريد: بحر الأبيات، و لم يجعل هذه الجملة بين حاصرتين؛ حتى يعلم الباحث أنها مما استحسنه المحقّق؛ لأنَّ المصنفَ لم يَأْتِ بها، ولو جاء بها لجاءت بصيغةٍ غيرَ صِيغةِ الاعتراض أو الإقحامِ، بَينَ الأبياتِ والاعتراضِ عليها.

- أَوردَ المصنِّفُ بيتَ امرئِ القيسِ ص١٢١.

إذا قامتا يُضَوّعُ المسكُ مِنْهُما برائحةٍ بينَ اللّطيمةِ والقَطرِ

هكذا أورد المحقّق البيت، والرواية للشطر الأخير في أصول الكتاب، ومصادر البيت:

"برائحةٍ مثلَ اللّطيمةِ والقَطْرِ"

لأن الغرض؛ تشبيه مَنْ ينعتها الشاعر بتلك الرائحة؛ برائحة المسك المحمول على البعير، وبالعود الذي يتجر به، ولايريد تَحْديد مكان

الرائحة بين اللّطميةِ والقَطر.

- احتج المصنف على الجمع بين العوض والمعوض بهذين البيتين:

"أَقــولُ ياللــهُــمّ يَاللــهُــمّــا
همـا نَفثَا فيَّ مِن فَمَويْهِمــا"

ص١٢٢.

قال المحقّق: القائل مجهول، فأوهم أن قائل البيتين واحد كـرر تحـت قوله: وجعل المحقّق الرقم على نهاية "كقوله" للشاهد الأول، أما الشـاهد فتركه غفلا؛ فهل قصد أن تنبيهــه عليـه بقولـه: القـائل مجهـول يشـملها؛ فأوجز الكلام عن تكرارِهِ في أمـرٍ التَفَّـتْ عليـه غُرْضَـةُ البِطـانِ، أم تَكَـرَّهَ القولَ بما لايعلم في الشاهد الثاني.

وأيا كان الأمر؛ فإن الشاهد الأولَ عجزُ بيتٍ مِنّ الرّجـزِ؛ استشـهد به النحاةُ في باب المنادى على الجمع بين ياء النداء والميم المشددة في آخـر لفظ الجلالة؛ وذلك من الضرورة النّادرةِ، ولايعـرفُ قائلـه، وقـد تكلّـفَ العيني نسبته إلى "أبي خراش الهذلي"[1] وأما الشاهد الثاني فهو صدر بيت للفرزدق؛ من قصيدة له في توبته آخرَ عُمره، وتمام البيت:

---

(١) انظر: العيني بحاشية الخزانة: ٢١٦/٤، وخزانـة الأدب: ٢٩٥/٢، وحاشية البغـدادي: ٦٩٣/١.

على النّابحِ العَاويّ أشدَّ رِجامِ(١)

- أورد المصنف البيتين المشهورين:

أعلّمـــه الرّمـــايــةَ كلَّ يــومٍ فَلَمَّا أشتـــدَ سَاعِــدُه رَماني
وكــم علّمتُهُ نَظــمَ القـــوافي فلمّـــا قـــالَ قافيــةً هجـــاني

(ص١٢٨).

فنسبهما المحقِّقُ لعنترةَ العبسيّ، ولم يذكر صَحفتَهما مِن ديوان عنترةَ، أو صفحة أيّ مصدرٍ ورد فيه هذان البيتان، والغالب أنّ مرجعه في كثير من هذه الإحالات ذاكرته، والذاكرة ليستْ مِقياساً دقيقاً، ولايُعَوّلُ عليها في التوثيق.

وأبادر فأقول: البيتان لمعن بن أوس المزني من قصيدة له في ابن أخ له؛ كما في "البيان والتبين": ٢٣١/٣. والعيني: ٢٠/١، وحاشية البغدادي: ٧٢٨/١.

- قال المصنف في وزن دم: "أحدهما بأن فعله: دَمَي يَدمِي" ص١٢٩.

الصواب: "أَحدُهُمَا أن فَعلهُ".

---

(١) انظر؛ ديوان الفرزدق: ٧٧/٢، وسيبويه: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ١٥٨/٣، ومجالس العلماء: ٣٢٧.

- قال المصنف: "والثـاني أَنَّهـم لما رجعوا قلبوها ألفاً (بحر الرمل) ص١٢٩:

غَفَلـتْ ثُـمَّ أتـتْ تَطلُبُهُ فـإذا هِيَ بعـظـامٍ وَدَمـا

كذا جاء سوق النص في تحقيق أبي ناجي؛ وقد أسقط كلمة من النص، موضعها قبل: "بحر الرمل" التي أضافها إلى النص؛ والكلمة: " كقوله...".

- قال المصنف فيما نقله عن "أبي الفتح بن جني": "وأبقى العين المتحركة قبل الرد"[1] ص١٢٩.

الصواب: "بقّي العين متحركة".

- احتج المصنف على مجئ "ما" كافة للكاف عن عمل الجر بالبيت:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مَشهدٍ كما سَيفُ عمْروٍ لم تخنه مضارِبه

(ص١٣٤).

قال المحقّق: القائل مجهول.

هكذا وجه قلمه على ثبتٍ من الشّواهد المشهورةِ فقضى على قائليها بالجهل، وما درى أنه بهذا الصنيع قد أَوْهَن صرح اللغة والنحو؛ كيف يقُوم هذا العلم على شواهد جلها مجهولة القائل؟

(١) النص منقول عن المصنف: ١٤٨/٢، بتصرف يسير.

البيت لنهشل بن حرّي الدارمي: كما في "الحماسة": ٤٢١/١، و"شرح حماسة الأعلم": ١٢٧/٣، و"المستقصى": ٣٦٦/١، و"شرح أبيات المغني": ٤٢٧/٤.

- قال المصنف: "وقوله (تلون) أصله؛ تتلون، فحذفت التاء الثانية للتَّخَفّي".

الصواب: "وقوله: كما تلون؛ أصله تتلون؛ فحذفت التاء الثانية للتّخفِيف".

- أورد المصنف هذا البيت:

يُذكّرنيكَ حنينَ العجولُ   وصوتُ الحمَامِ تَدعو هَديلاَ

قال المحقّق: القائل مجهول ص١٣٥.

والبيت للعباس بن مرداس السلمي؛ كما في "المصباح بشرح أبيات الإيضاح" لابن يسعون: ١ق ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: ١٩٨.

أورد المصنف رداً على خرافات الجاهلية حديثين؛ قال: "وفي الحديث (لاعدوى ولاطيرة ولا هامة ولا نوء ولاصفر)".

"وفي حديث: (لاطيرة، ولانوء، ولاغول) رواهما مسلم" (ص١٣٦).

قال المحقّق عن الحديث الاول: "رواه الشيخان، رياض الصالحين:

ص٤١٤".

وقال عن الحديث الثاني: "روى بعض هذا الحديث الشيخان: "لاعدوى ولاطيرة" رياض الصالحين".

أ يكون الحديث برواية الشيخين، ومصدره: رياض الصالحين!؟ يذكر المصنف مصدر الحديثين؛ فلا يكلف المحقّق نفسه الرجوع إلى المصدر الأصلي؛ إنه الكسل والرضا بما دون القليل!!

أما إن الحديث الأول في "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب السلام باب: لاعدوى، ولاطيرة، ولاهامة، ولاصفر: ٢٦٨/١٤، وأما الحديث الثاني فقد ورد في باب: الطيرة والفأل: ٢٦٤/١٤، وليس فيه: ولانوء ولاغول، كما ورد الحديثان في "البخاري" كتاب الطب بلفظ مقارب لما في مسلم(١).

- قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه.

ولاتمسك بالعهد الذي زعمت -البيت

.(١٣٨)

اعترض المحقّق بالجملة الدعائية بين القول ومعموله، و لم يجعلها بين معكوفين، ليعلم أنها مما استحسنه في هذا المقام، وكم له من

---

(١) انظر الفتح باب الطيرة: ٤١٢/١٠، وباب الفال: ٤١٤/١٠.

استحسانات! وقد أوهم بهذه الزيادات أنها من عمل المصنف؛ لورودها في صلب النص المحقّق!

- احتج المصنف بالبيت:

زعمتَني شيخاً وليستُ بشيخٍ إنّما الشيخُ مَنْ يَدِبُّ دَبيباً

(ص١٤٠).

فتورك المحقّق في نسبة البيت، وأساء فهماً وصياغة؛ قال في الحاشية: "البيت إلى أبي محجن الثقفي، أو أبي أمين الحنفي، هو ثقيف، وكان مولعاً بالشراب، مشتهراً به".

هكذا جاء في النص الذي علق به على البيت، وفيه من ضعف الصياغة ما ترى، وقد يكون للمطبعة العذر في معالجة هذا الطّمُّ والرّمُّ في الطبعة الثالثة المزيدة والمنقحة؛ دون أن تصل به إلى المستوى الذي يتفق مع هذا النعت الأكمل.

وقد هتك المحقّق ستر المترجم له، ولا أدري؛ علام بنى هذه الترجمة، والبيت ليس لأبي محجن الثقفي، أ هو من باب أخذ الحيطة للأمر، قبل فواته، أم هي الرغبة الجامحة في إفادة القارئ بتلك النكت النادرة في حياة أبي محجن الثقفي؟!

أما "أبو أمين الحنفي" فقد تحرّف عليه، وصوابه: أبو أمية الحنفي، واسمه: أوس، والبيت له؛ وهو أول أبيات أوردها له "أبو تمام" في

"مختارات أشعار القبائل" وآخرها:

كَم لأوسٍ مِن كاشحٍ لَو تَـراهُ   قَد بَنَتْ دُونَـهُ المساحِي قَلِيباً

والأبيـات أوردهـا "العيـني" في الشـواهد الكـبرى: ٣٧٩/٢، و"البغدادي" في شرح أبيات المغني: ٧/٢٦٠-٢٦٣.

● قال المصنف: "وقول امرئ القيس بن حجر خلافاً لمن غلط (البحر المتقارب)" (ص١٤٣):

تَـطـاوَلَ ليلُـكِ بـالأَثْـمُدِ   ونـامَ الخليُّ وَلَـم تَـرقُـد

هكذا جاء سوق النص في تحقيق الدكتور أبي ناجي؛ وكأنه لم يتنبه لتحذير المصنف من الغلط في اسم الشاعر؛ فاعتام سُدّته، وجاء بما أدّتْ يَدٌ إلى يدٍ[1] في تحرير النص، وصواب النص.

"وقول امرئ القيس بن عانس، لا امرئ القيس بن حجر خلافاً لمن غلط".

و"امرئ القيس بن عانس" شاعر مخضرم؛ من أهل حضرموت؛ وفد على الرسول -ﷺ- وقد توفي بالكوفة سنة ٢٥هـ[2].

(١) المثل في مجمع الأمثال: ٣٢٤/١.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٧٠، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٢٤٣، وشرح أبيات المغني: ٣٠٨/٥.

● قال المصنف: "وهو متعد لاثنين - يعني فعل مَنَّتْ - قال الفرزدق: (البحر الكامل):

فانْعَقْ بضأنِكَ ياجريرُ فإنَّما مَنَّتكَ نَفْسُكَ في الخلاءِ ضَلالاَ

(ص١٤٣).

هكذا أورد المحقّق النص؛ ناسياً البيت في صلب النص إلى "الفرزدق"، ولو أنه جعل هذه النسبة في الحاشية لكان أخف وطأة من هذه التي أوهم فيها الدارس والباحث أن الخطأ خطأ "ابن هشام" وواطأهُ المحقِّقُ في هذا الخطأ.

والحق أن "ابن هشام" لم ينسب البيت، وما هي إلا زيادات المحقِّقُ واستحساناتِهِ، وكم له من استحسانات ركب فيها المُغَرِّضَةَ، وجاء فيها بالأوابد!!

وأيّاماً كان الأمرُ فالبيت الذي احتج به "ابن هشام" للأخطل التغلبي؛ من قصيدة هجا بها "جرير" ومطلعها:

كذبتْكَ عينُكَ أَمْ رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظّلامِ مِن الرّبابِ خَيالا(١)

وقد رد عليه "جرير" بقصيدته المشهورة:

حَيِّ الغَداةَ بِرامَةَ الأَطْلالا رَسْماً تحمَّلَ أهلُهُ فَأَحَالا

إلى أن يقول:

---

(١) المثل في مجمع الأمثال: ٣٩/٢.

قال الأُخَيطلُ إذ رَأَى رَاياتِنَا   يامارُ سَرْجِسَ لانُريدُ قِتالا
ورجا الاخيطلُ مِن سفَاهةِ رأيهِ   مالم يَكنْ وَأَبٌ لـه لِينَالا(١)

- قال المصنف: "وإذا لم قرينة فالوعد للخير" (ص١٤٥ س٤).

كذا أورد المحقّق النص، وفيه حذف أخل بسوق الكلام ومعناه، والصواب: "وإذا لم تكن قرينة".

- واحتج المصنف على الخلاف بين "إيعاد" و"موعد" لاختلاف فعليهما: "أوعد" "وعد" بالبيت:

وإني إذا أَوعدتُهُ أو وعدتُهُ   لمخلِفُ إِيعادي ومُنجِزُ مَوعِدي

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص١٤٥ س٦).

والبيت لعامر بن الطفيل؛ كما في ديوانه: ٨٥، وجمهرة اللغة: ٢/٢٨٥، وتهذيب اللغة: ٣/١٣٥، واللسان (وعد).

- احتج المصنف ببيت الحماسي:

وبعضُ الحلمِ عند الجهـ   ـلِ للذِّلّةِ إذعانُ

فلم يعز المحقّق بيت الحماسي إلى مصدره، ولا عرّف بهذا الحماسي؛ بل حاد عن الخوض فيه، والحماسي -هنا- هو: شهلُ بنُ شيبان بن ربيعة؛ المعروف بالفند الزماني، وليس في العرب شَهلٌ غيره

---

(١) ديوان الأخطل ٢٤٦-٢٥٠، ونقائض جرير والأخطل: ٧٠،٨١،٨٣،٩٠،٩١ (٣).
ديوان جرير: ١/٤٥١، والمصدر السابق.

وشَهلُ بن أنمار، والبيت آخر قصيدة أوردها له "أبو تمام" في "ديوان الحماسية" وهي القصيد الثانية في الديوان؛ ومطلعها:

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان(١)

- احتج المصنف على تقدم الصفة على الموصوف بصدر بيت مشهور في شواهد النحو في بابي الحال والنعت؛ وهو:

لِمَيّةَ موحشاً طَلَلُ ص/١٥١

فتحامى المحقّق الخوض في أمر هذا الشاهد؛ وبهذا المسلك أخل بمنهجه في عزو الأبيات وتخريجها من دواوين الشعراء(٢).

والشاهد صدر بيت لكثير عزة؛ كما في ديوانه: ٥٠، والكتاب لسيبويه: ١٢٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٩/٣.

- قال المصنف: "وقول الهذلي يصف شخصاً يشتار عسلاً لايبالي بلسع النحل:

إذا لسعته لم يَرجُ لسعها وخالفها في بيت نَوبٍ عَواسلُ

قال المحقّق: "القائل مجهول" ص١٥٢.

---

(١) ينظر: الحماسة: ت/أد/ العسيلان: ٥٩/١-٦٠ وأمالي القالي: ٢٦٠/١، والتذكرة السعدية: ٥٢/١-٥٤.

(٢) ينظر: ص١٠ من مقدمة التحقيق.

لقد فتح المصنف -رحمه الله- كوة للمحقق، على ميدان البحث والتنقيب عن هذا الهذلي، لكن المحقّق أبى إلا الإدلاج في جلب الليل على السير في ريق الضحى؛ حتى غدت كلمة "مجهول القائل" السمة الغالبة على عمله في تخريج الشواهد، ورد الشوارد.

والذي ظهر عليه البحث، دون استفراغ وُسعٍ في معرفة الهذلي، أنه أبو ذؤيب الهذلي، أما البيت فمن قصيدة له في وصف مُشْتار العسل؛ كما في ديوان الهذليين" ١٤٣، "وشرح ديوان الهذليين" ١/١٤٤، وورد البيت المحتج به منسوباً إليه في "تهذيب اللغة" ١٥/٤٢٤.

● قال المصنف - رحمه الله: "وإنما المصحح للعطف اختلافُ اللفظ؛ نحو: ﴿فما وَهَنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا﴾ وقوله:

أقوَى وأقفر بعد أم الهيثم ....(ص١٥٣ س١٧).

عزا المحقّق الآية الكريمة إلى سورة آل عمران - آية ١٤٦.

أما عجز البيت الذي احتج به المصنف بعد الآية فقد حاد عن الكلام في قائله، وربما استكثر من نفسه على نفسه القول المألوف عنده: "مجهول القائل" ولولا أنه ألزم نفسه بعزو الشواهد وتخريجها من دواوين الشعر ما اهتضمه البحث، ولاهجّن له عملا.

أما الشاهد فعجز بيت لعنترة العبسي في معلقته المشهورة، وصدره:

حُيّيتَ من طَلَلٍ تقادم عهده .. -البيت[1].

- احتج المصنف على جواز العطف على المرادف بالواو خاصّةً، بعد بيت عنترة الذي مر ذكره آنفاً بثلاث أبيات، وبالشاهد:

وَأَلْفَى قَولَهَا كَذِباً وَمينا" (ص١٥٤ س١).

فنكل المحقّق عن عزو الشاهد إلى قائله، ولا وثقه من مصادره، واكتفى بكتابته في وسط السطر، وعلى الباحث أن يجهد جهده في رأب الثأي، وشعث الصدع في عمل المحقّق.

الشاهد - هنا- عجز بيت لعدي بن زيد العبادي؛ كما في شعره المجموع: ١٨٣، وصدره:

وقَــدّدَت الأديـم لـراهشـيه

والبيت من قصيدة وعظ بها النعمان بن المنذر، وذكره فيها بما آل إليه أمر "جذيمة" وغدر "الزباء" به، وأخذ "قصير" الثأر منها. وقد ورد الشاهد معزواً في "معاني القرآن": ٣٧/١، و"الشعر والشعراء": ٢٢٧/١ -٢٢٨، و"طبقات فحول الشعراء": ٧٦، و"أمالي المرتضى" ٢٥/٢، وورد في "الأوائل" لأبي هلال العسكري برواية: ص١١٢

"وجذمت الأديم"

- احتج المصنف بقول أحد المعمرين:

---

(١) ينظر: ديوانه: ٨٥، وشرح القصائد السبع والطوال: ٩٨، وتهذيب اللغة: ٤٢٤/١.

المـــرءُ يـأمــلُ أن يــعيــشَ وطُـــولُ عيـــشٍ قَـد يَضُـرُّه

قال المحقّق: "القائل مجهول".

وفي ص٥٩، من هذا الكتاب عزا المصنـف بيتـا لقـائل هـذا البيـت؛ فترجمه المحقّق، ونعت شعره بقوله: "ويسود شعره الإيمان با لله والحكمـة؛ كقوله:

أتيتُ رسولَ ا لله إذْ جاء بالهدى وَيَتْلُـو كتـــاباً كالمجـرَّةِ نَيِّرا

بَلغنا السَّماءَ مجدُنــا وسَنــاؤُنــا وإنّا لَنَرْجـــو فــوقَ ذلِكَ مَظهرَا

ثم ذكر موضع الشاهد من مجموعة شعره، وتاريخ الطبـع، والقـدر الذي طبع منه، فدلل بهذا المسلك، في التوثيق، على رجوعه إلى مجموعـة شعر الشاعر، وهنا يصدر حكمه على بيت لذلك الشاعر بقوله المعروف: "مجهول القائل" أمـا إنـه سـرف العجلـة -واسـتحكام الغفلـة- ممـن عـود إهمال النفس، ولم يعودها الجلد في البحث.

البيت - هنا- للنابغـة الجعـدي؛ كمـا في شـعره: ص١٩١، الطبعـة الأولى، منشـورات المكتـب الإسـلامي، والوحشيات لأبـي تمـــام ٢٤٩، وحماسة البحتري: ٦٣٦، وأمالي القالي ١١/٢، والمرتضى ٢٦٦/١.

- احتج المصنف على مسألة من مسائل التنازع بالبيت:

بِعـــكاظَ يُعْـشي النّاظــرِينَ إذا هُـــم لَمحُـوا شُعَــاعَـــهْ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص١٥٦ س٣).

حتى هذا البيت المشهور في شواهد النحو قد سطا عليه المحقّق بقلمه، وتمط إليه ببحثه.

البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب بن هشام؛ عمة الرسول -عليه الصلاة والسلام- كما في الحماسة لأبي تمام: ٣٨١/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٥٦/٢، والمرزوقي: ٧٤١/٢-٧٤٣[1].

- احتج المصنف على إهمال (أن) المصدرية حملاً على أختها (ما) بالبيت:

إذا كان أمرَ النّاسِ عند عَجوزِهم فلابدّ يَلْقَوْن كلَّ ثَبُورِ

(ص١٥٦ س١٠).

كذا أورد المحقّق البيت، وفيه حذف أخل بوزن البيت، والصواب: فلا بد أَنْ يَلْقَوْنَ كلَّ ثَبورِ".

- احتج المصنف ببيت الأعشى: ص١٥٧

فآليتُ لا أَرثي لهَا مِن كَلالَةٍ ولا من جفا حتى تلاقى محمد

كذا أورد المحقّق البيت؛ وهنا يلحظ البحث تحريفاً في رواية الشطر الأخير، وخللا في ضبط حرف الروي، والصواب:

ولا من حَفىً حتىّ تُلاقي مُحَمّدَا

---

(١) ينظر: شروح ألفية ابن مالك لقوله:

ولاتجئ مع أول قد أهمل بمضمر لغير رفع أهلا

وحَفى بالحاء المهملة بعدها فاء معجمة مصدر: حفيت رجله؛ من باب: فرح؛ إذا رقّت من كثرة المشي؛ وهو ما عناه الشاعر، أما الجفاء بالجيم المعجمة فمعناه لايتفق مع ما قصده الشاعر، ونصب "محمدا" على أنه مفعول به لتلاقي.

- احتج المصنف على نصب "خال" مفعولين بالبيت: ص١٥٨

وَخِلتُ بيوتي في بقاعٍ مُمَنَّع تَخَالُ به رَاعي الحَمُولَةِ طَائراً

قال المحقّق: "القائل مجهول".

وصواب الكلمة الأولى من الصدر: وَحَلَّت.

والبيت للنابغة الذبياني؛ من قصيدة في مرض النعمان بن المنذر ماء السماء؛ مطلعها:

كَتَمتُكَ ليلاً بالجَمُو مَينَ ساهراً وَهمَّين هَمّاً مُسْتكِيناً وظَاهِراً(١)

وقد احتج "الأزهري" في تهذيب اللغة ٩١/٥ بالشطر الأخير على إطلاق الحمولة على الإبل بأحمالها، وعزا الشاهد للنابغة الذبياني.

- احتج المصنف على سد "أن" ومعوليها مسد مفعولي "خال" بقول الهذلي: ص١٥٨

فغبرتُ بعدهُم بعيشٍ ناصبٍ وإخال أنّي لاحقٌ مُستتبَعُ

---

(١) ديوان النابغة: ١٣٠-١٣٥.

فتش المحقّق في مصادره عن هذا الهذلي، ولما لم تسعفه عنه بطائل، آثر تقييد كلام المصنف في الحاشية.

أما قوله: "مرت ترجمته" فقد ذكّرنا المثل: تَرَكَ الخِدَاعَ مَن كَشَفَ القِنَاع[1] فهذا الذي يظن أنه ترجمة في سابق علمه، قال عنه في ص١٥٢: مجهول القائل، وقد نبه البحث قبلا على الصواب المقموع المستخف في عمل الدكتور أبي ناجي؛ وهنا يذكر البحث أن البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنيه الخمسة الذين هلكوا جميعاً ومطلعها:

أَمِنَ المنُون وَرَيبُها تَتَوجَّعُ والدهرُ ليسَ بِمُسعِفٍ مَن يَجْزَعُ[2]

- أورد المصنِّف بيتاً من مقصورة ابن دريدٍ المشهورة مثالاً على سد "أن" ومَعْمولَيْها مَسدَّ مَفْعولَيْ "خالَ" فتحرّفتْ رواية البيت في تحقيق الدكتور أبي ناجي تحريفاً أخل بسوق البيت ومعناه، وفيما يلي نصّ البيت؛ وفق ما جاء في عمل الدكتور أبي ناجي:

قال ابن هشام: وقول ابن دريد:

ما خلتُ أن الدهر يثني على صرّاء لايَرضى بها ضُبٌّ الكُدي

---

(١) المستصفى للزمخشري: ٢٤/١.

(٢) ديوان الهذليين: ٤/١، والمفضليات: ٤٢١-٤٢٧، وجمهرة أشعار العرب: ٦٦٦/٢-٦٦٨.

كذا جاء سوق البيت، وقد تحرفت الكلمتان في آخر البيت؛ وصوابهما:

"صرّاءَ لايَرضى بها ضَبٌّ الكدى"(١).

والضب بالضاد المعجمة: دويبة معروفة، والكدى بألف مقصورة: ما غلظ من الأرض. أما رواية المحقّق (صُبّ) بصاد مضمومة، و(الكدي) بالياء فلا تتفق مع المعنى الذي قصده "ابن دريد" فضلا عن قلب ألف المقصور ياء.

- احتج المصنف على إلغاء "خال" عن العمل بالبيت: (ص١٥٨ س١٥).

أبا الأراجيزِ ياابنَ اللُّؤم تُوعدني وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخَورَ

فحاد المحقّق عن عزو البيت إلى قائله، ولعله استكثر من نفسه كلمة "مجهول" والبيت من شواهد "سيبويه" في "الكتاب": ٦١/١، وقد نسبه لِلَّعِين المنقري يهجو رؤية، وأروده أبو تمام في الوحشيات: ٦٣ منسوباً لِلَّعِين أيضاً باختلاف يسير في رواية عجز البيت؛ كما أورده "الغندجاني" في "فرحة الأديب" ٩٢-٩٣، والفارقي في الإفصاح: ٢٢٢، ونسبته بعض المصادر لجرير، وليس في ديوانه.

---

(١) ينظر: شروح مقصورة ابن دريد لابن خالويه: ١٧٥، والتبريزي: ٣٠-٣٣، وابن هشام اللخمي: ١٨٢.

- احتج المصنف على مجئ الاعتراض بين النافي والمنفي بالبيت:

ولا أراهـــا تَــزالُ ظالــمـــةً   تُحــدِثُ لي قَرْحَــةً وتَنكَؤُهــا

قال المحقّق: "القائل مجهول".

والبيت لإبراهيم بن هرمة من قصيدة له مهموزة القافية كلها، على لغة قريش؛ كما في شعره (٥٥-٥٦) وشرح أبيات المغني: ٢٠٣/٦.

- احتج المصنف على تقديم المعطوف على المعطوف على قول بعض النحاة بالبيت المشهور في شواهد ضرائر الشعر:

ألا يانخلـــةً مـــن ذاتِ عِــرقٍ   عليكِ وَرحمـــةُ اللهِ السّـــلامُ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص١٦٣ س٦).

والبيت للأحوص الأنصاري؛ كما في شعره المجموع: ١٨٨-١٨٩، والكتاب لسيبويه: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ٢١٤/٤، وجمل الزجاجي: ٨١، والمسائل البصريات: ٥٨٩/١، وغيرها من المصادر التي احتجت بالبيت منسوباً إلى الأحوص؛ وكثير من المصادر توروده دون عزوا إلى قائله.

- احتج المصنف ببيت الحماسي:

كذاك أُدّبتُ حتّى صار من خُلقي   أَنّي رأيتُ مَلاكَ الشِّيمَةِ الأَدبُ

قال المحقّق: "القائل الحماسي، مرت ترجمته" (ص١٦٥ س١،٢).

كلا؛ لم يسبق لهذا الحماسي ذكر، أو ترجمة، في كلام المحقّق، في الحواشي والتعليقات التي سود بها كثيراً من صفحات الكتاب؛ فهذا الحماسي لم يهتد إلى معرفته الفحول من المتقدمين شراح ديوان الحماسة، بله الترجمة له، وكان قصارى جهودهم أن قيدوا قول أبي تمام في ديوان الحماسة: "قال بعض الفزاريين".

فكيف استجاز المحقّق لنفسه أن يقول فيمن هذا شأنه: "مرت ترجمته" أتراه أحاط بما لم يحط به من قبله، وأدرك مالم يدركه ا لأوائل؟!

أما البيت فثاني بيتين أوردهما أبو تمام في الحماسة: ٥٧٤/١، وورد في إعراب الحماسة لابن جني: ق١٦٧، وشرح المرزوقي: ١١٤٦/٣، والحماسة البصرية ٧/٢، وخزانة الأدب: ١٣٩/١١.

● قال المصنف: "قال ابن النحاس المتأخر: أقمت زمنا أقول القياس يقتضي جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها العامل بالنصب".

ففزع المحقّق إلى الجزء الأول من كتاب "بغية الوعاة" واستخرج منه ترجمة لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد "المتوفى سنة ٣٣٨هـ) وذكر جملة من مؤلفاته. ص١٦٦.

يا هادي الطريق جُرتَ! يقول المصنف: "قال ابن النحاس المتأخر" فيضع رجل الباحث على سدة المعرفة؛ فيَأبَى المحقّق إلا ركوب المُغَمِّضَة.

النحاس، هنا، هو: أبو عبدا لله بهاء الدين محمد بن إبراهيم (المتوفى سنة ٦٩٨هـ) والقول المنقول عنه -هنا- أورده "ابن هشام" في كتابة "مغني اللبيب" بعبارة أدق في النقل، قال في الحكم على محل الجملة: "ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس -رحمه ا لله: أقمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب حتى رأيته منصوصاً"(١).

- احتج المصنف على (الرجوع) وهو من محاسن الكلام؛ عند "ابن المعتز" بالبيت، ص١٦٧:

قِفْ بِالدِّيارِ التي لم يَعْفُها القِدَمُ   بَلى وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

فنسب المحقّق البيت لكثير عزة، ولم يذكر موضع البيت من ديوانه، ولاعزاه إلى مصدر من المصادر التي أوردته.

وما ذكره ضرب من الوهم؛ فالبيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى؛ مدح فيها هرم بن سنان؛ كما في ديوانه: ٩٦، والمنازل والديار: ٨٥.

- عطف المصنف كلمة (وقوله) على بيت "زهير" الذي سبق، وأورده بعدها البيت؛

فإنّك لم تَبْعُدْ على مُتَعَهّدٍ   بَلى كلّ مَنْ تحت التُّرابِ بعيدُ

---

(١) مغني اللبيب: ٥٤٦.

فلم يعز المحقّق هذا البيت؛ فأوهم بهذا المسلك أن البيت للقائل السابق في عزوه؛ وهو "كثير عزة"، ص١٦٧.

والبيت لأبي عطاء السندي، واسمه: أفلح بن يسار؛ من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، والبيت آخر أربعة أبيات له في رثاء "ابن هبيرة" الذي قتله "أبو جعفر المنصور" كما في الحماسة: ٣٩١/١ والشعر والشعراء: ٧٦٩/٢، وتاريخ الأمم والملوك: ٧٩٧/٧، والعقد الفريد: ٣٤٠/٣، والأمالي: ٣٢٢/١.

● احتج المصنف على مجئ (أمسى) بمعنى "صار" بالبيت:

أمست خلاءً وامسى أَهلُها احْتَمَلوا   أَخنَى عَلَيْها الَّذي أَخنَى على لُبَدِ

قال المحقّق: "القائل النابغة الجعدي" ثم ترجمة بقوله: "هو زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة" إلى أن يقول: "وهو الذي مدح النعمان بن المنذر"، ص١٦٨.

ألم تر إلى هذا الخلط، والحطب في الليل من يابس ومن رطب، يورد الشاعر باسم، ويترجمه باسم آخر!!

ولئن أصاب في بعض هذا الخلط لا يَعْفِيهُ البحث من التّسرع، وعدم التّثبُّت مما يكتب، والغفلة عما بين يديه؛ وبخاصة بعد المراجعة والتنقيح والزيادة التي توّج بها الطبعة الثالثة لهذا الكتاب!!

وأيا كان الخلط الذي امتد إلى عمل المحقّق هنا؛ فالشاعر -هنا- النابغة الذبياني، والبيت من قصيدته المشهورة التي اعتذر فيها إلى "النعمان" كما في ديوان: ٢/٢٦ ومطلعها:

يا دارَ ميّةَ بالعلياءِ فالسّندِ   أَقوتْ وطالَ عليها سَالِفُ الأَبدِ

- قال المصنف في بيان لزوم (فَعَّل وفَعَل) وتعديتهما وهما بمعنى: "فالأول كمَشَى ومَشَّى، قال:

ودويةٍ فقر تمشّى نَعَامها   كمَشْيِ النّصارى في خفافِ الأَرَنْدَجِ

قال المحقّق عن البيت: "القائل مجهول" (ص١٦٩).

أما أن القائل هو "الشماخ بن ضرار" كما في ديوانه ص١١، واللسان (درج).

- قال المصنف: "ويستثنى من هذا مفعل المختصين بالمؤنث" (ص١٧١).

هنا – أسقط المحقّق كلمة من الأصل؛ أخلت بسوق النص والصواب: "ويستثنى من هذا؛ مُفْعِل ومُفَعِّل المختصين بالمؤنث".

- احتج المصنف بالبيت:

وإنّ الّذي حانتْ بفلجٍ دِماؤُهم   هُمُ القومُ كُلُّ القومِ ياأمَّ خالدِ

قال المحقّق: "القائل مجهول"، ص١٧٥.

والبيت للأشهب بن رميلة؛ ذكر ذلـك سيبويه[1]،وأبـو عبيـدة[2]، والمبرد[3]، وعثمان بن جني[4]، وغيرهـم.

- قال المصنف: "لأنـه لابـد أن يتقـدم المُبيِّنـةَ شَـيءٌ لأيـدرَسُ جنسـه" (ص١٧٥).

كذا أورد المحقّق النص والصواب: "لأنه لابدَّ أَنْ يَتقَـدَّمَ المَبْنِيَّـةَ شـيءٌ لأيُدرَى جِنسُه".

- أورد المصنف طائفة من العلماء فيهـم "السُّـهيلي"؛ فحـارَ المحقّـق في أمر هذا "السُّهيْلي" فترجمه؛ وهو شاكٌ أنه هو؛ قال في الحاشـية (٢) (مـن ص١٧٦) "السهيلي: لم أجد ترجمة بهذا الاسم: السُّهيلي، وإنما الموجـود في بغية الوعاة، هو: السهيلي؛ واسمه: عبد الرحمن بن عبـدا لله؛ قـال عنـه الزبـير: كـان عالمـاً بالعربيـة والقـراءات....ولـه مـن المصنفـات: الـروض الأنف".

أرأيت مثل هذا الاضطراب؟ يشك في أمر، ثم يثبته، أ هو قضاء منه على عمد، أَم سَرَفُ الكسل وغلبة الغفلة حالا دون البحـث والمدارسـة؛

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٦/١.

(٢) مجاز القرآن: ١٩٠/٢.

(٣) المقتضب: ١٤٦/٤.

(٤) المحتسب: ١٨٥/١، والمنصف: ٦٧/١.

حتى ما عاد يفرق بين الاسم والنسبة، ولو انه أعطى البحث شيئاً من وقته، ونظر فيما عقده "السيوطي" في "البغية" لمن اشتهروا بالكنى والألقاب والنسب والإضافات ما اعتراه هذا الوهم والاضطراب، ولعرف من كثب أن "السهيلي" هو السهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد اللّه.

- أورد المحقّق حديث المقداد: "تَوَضّأْ وانْضحْ فرجك".

فعمد المحقق إلى أدنى المصادر إليه، واستخلص ترجمة موجزة للمقداد، أما تخريج الحديث فقد قال فيه؛ "في رواية صحيح البخاري: توضأ واغسل ذكرك" (بص٨٨. ص١٧٧).

وقد توقف البحث ملياً يقلّبُ كلمةّ (بصّ) هذه على الأوجه التي يمكن حملها عليها، ولم يهتد فيها إلى بيان شاف؛ بل أزلف إلى متاهات بعيدة عن القصد؛ لايدري: أ هي بُصْ التي بمعنى: انظر؛ وهي من لهجات إخواننا المصريين المعروفة. أم هي بمعنى: بتصرف؛ فأحالها الاختصار والحذف المخل إلى هذا الإيهام، أم هي اختصار لكمة "بصاد" لا أدري أي الاحتمالات يوافق قصد المحقّق؟!

- احتج المصنف بالبيت:

أَلا إنّ عيناً لم تـجدْ يومَ واسطٍ   عليكَ بجاري دَمعَهــا لَجَمُــودُ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص١٧٩).

والبيت مطلع أربعة أبيات لأبي عطاء السندي في رثاء "ابـن هبـيرة" أوردهـا "أبـو تمـام" في بـاب المراثـي مـن الحماسـة: ٣٩١/١، وقـد سـبق الحديث عن هذه الأبيات في حلقة مضت؛ عند الكـلام على قـول "أبـي عطاء السندي".

فإنّك لم تَبعُـدْ عـلى مُتَعَهّـدٍ   بَلى كلّ مَنْ تَحت التُّرابِ بعيدُ

- احتج المصنف بقول الهذلي (ص١٨٠).

فالعينَ بَعدهَم كأنّ حِـداقهـا   سُمِلَت بشَوك فهي عَورٌ تدمَعُ

قال المحقّق: "القائل: الهذلي؛ مرّت ترجمته.

هذا وهم؛ فلـم تـرد لهـذا الهـذلي ترجمـة في مـامرّ؛ فقـد احتـج المصنـف بالبيت:

إذا لَسعَتْهُ لم يَرجُ لَسْعَهـا -البيت

وعلق المحقّق بقوله المعهود: "القائل مجهول".

أ هذه الترجمة التي مرّت؟

وقد نبه البحث على اسم الشاعر؛ وهو: أبو ذؤيب الهذلي، والبيت مـن قصيدته في رثاء بنيه؛ كما في ديوا الهذليين: ٤/١.

- استشتهد المصنف على إضافة "كلّ" إلى النكرة ببيت الكتاب:

سَلٍّ الهمومَ بكلّ مُعطى رَأسِهِ   ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

فعد المحقّق مجهول القائل (ص١٨٠).

أ تراه رجع إلى الكتاب؛ حيث موضع الشاهد، وتحقّق من نسبته إلى الشاعر؟ كلا، ما نظر فيه بلحظ؛ فما عنده من الوقت ما يُصَرّفه في مراجعته، وحسبه أن يوهي الأديم، ولايرقع!!

البيت للمرار الفقعسي؛ ذكر ذلك سيبويه[1]، وتابعه السيرافي[2]، وابن الأعرابي المعروف بالأسود العندجاني[3]، والقرطبي[4]، وابن بري[5]، وغيرهم.

- احتج المصنف على حذف الفاء من جواب الشرط بالبيت:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكُرُها   والشرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ مِثْلانُ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص١٨١).

مَهْيم أبا ناجي؛ فقد قلت في ص٧٩ من هذا الكتاب؛ حيث أورد المصنف هذا البيت نفسه: "القائل: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت؛ وهو

(١) الكتاب: ١٦٨/١.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ١٠٢/١-١٠٣.

(٣) فرحة الأديب: ١٦٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١٩٨/٤.

(٥) شرح شواهد الإيضاح: ١٢٣.

شاعر مشهور، وابن الشاعر الصحابي حسان بن ثابت، وأم عبد الرحمن أخت أم إبراهيم بن رسول الله -ﷺ- واسم أم عبد الرحمن: سيرين، وله ابن يسمى: سعد بن عبد الرحمن؛ كان شاعراً" وهنا تقول عنه: مجهول!! أ أنساكه تقادم العهد، واتصال البعد، أم الكلال الذهني؟ تذكر أن القائل هو: عبد الرحمن بن حسان الذي عَرَّفْتَ -قبلاً- بأدق التفصيلات عن أسرته، والبيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه لحسان بن ثابت، ونسبه لعبد الرحمن أبو زيد في النوادر: ٢٠٧، والمبرد في المقتضب: ٢٧/٢، وينسب لكعب بن مالك(١).

- احتج المصنف بالبيت:

وكنتُ إذا جارِي دَعا لِمَضُوفةٍ أُشَمِّرُ حتَّى يَنصِفَ السّاقُ مئزي

قال المحقّق:"القائل مجهول" (ص١٨٦).

والبيت لابي جندب الهذلي؛ كما في شرح أشعار الهذليين: ٩٢/٣، كما ورد في صحاح الجوهري، واللسان (ضيف) منسوباً لأبي جندب هذا.

- احتج المصنف على مجيء (غير) محمولة على (إلا) بالبيت:

لم يبق غير طريد غير مُنْفَلِتٍ ومُوثَقٍ في حِبالِ القَدّ مجنوبِ(٢)

---

(١) ديوان كعب بن مالك: ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٠٩/٢.

(٢) ديوان النابغة: ٩٢.

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص١٨٩).

والبيت للنابغة الذبياني؛ كما في ديوانه برواية:

لم يبق إلا أسيراً غير مُنفلتٍ أَوْ مُوثقٍ في حبالِ القومِ مَجْنوبِ[١]

أورد المصنف حديث "الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة"، ص١٩١.

قال المحقّق مخرجاً للحديث: "متفق عليه" منهاج الصالحين ٧٠٦، ورواه الدارمي، المعجم المفهرس: ١٠٣/٣.

أ يكون الحديث "متفقاً عليه" ثم يخرج من منهاج الصالحين؟ ويرويه الدارمي، ويخرج من المعجم المفهرس!! أين اسم الراوي الذي إلتزم المحقّق محاولة معرفته، أين الكتب المشهورة مصادر التخريج؟ أين ماكان يعد؟ بل ما ألزم نفسه به؟ أ هذا قصارى البحث، وما انتهى إليه التخريج؟!

الحديث رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب الجهاد ماض مع البَرّ والفاجر[٢]، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة[٣].

(١) ديوانه: ٩٢.

(٢) الفتح: ٦/٤٠-٤٦.

(٣) النووي على صحيح مسلم: ٢٠/١٣.

• أورد المصنف؛ استشهادا على صيغة اسم الزمان مما زاد على ثلاثة أحرف؛ صدر بيت لأمية بن الصلت بعد صيغة اسم المفعول منه؛ قال: "وزمانا كقوله" الحمد لله ممسانا ومصبحنا"، ص١٩٠.

فوهم المحقّق أن الشطر آية من القرآن الكريم؛ فوضعها بين هلالين تماما، وفق عمله في الآية التي احتج بها المصنف -هنا- قبل هذا الشطر، ومرد هذا الوهم -فيما يبدو- استهلال الشاعر هذا الشطر بالحمد لله، وعدم تخريج المحقّق الآية قبل الشاهد على عادته في تخريج بعض الآيات حينا، وتركه لها أحياناً.

والشاهد صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة له في توحيد الله، وقصص الأنبياء وتمام البيت:

بالخير صبّحنا رَبّي ومسّانا(١)

• كرّر المصنف الاحتجاج ببيت الحماسي:

وبعض الحلم عند الجهـل للذلة إذ عان

قال المحقّق: "القائل الحماسي"؛ سبقت ترجمته" (ص١٩١).

أما إنه التحف رداء الوهم، وأرهق الباحث والدارس بغير علم،فهذا الحماسي أنشد المصنف له هذا البيت في الصفحة الحادية والخمسين بعد المائة؛ فلم يُرَ للمحقق في شأنه بَيانٌ؛ بل حاد عنه، وقد نبه البحث هناك

---

(١) ينظر: الأغاني: ١٨٣/٣، وخزانة الأدب: ٢٥٤/١-٢٤٨.

على نكتة الإغفال التي اعتامها المحقّق، وقد كان في ذلك التنبيه غنية عن تكرار القول -هنا- في شأن هذا الحماسي؛ لولا تجشؤ المحقّق وإحالته على المحل؛ فالبيت لشهل بن شيبان المعروف بالفند الزماني؛ كما في الحماسة: ١٩٢-١٩٣، وقد سلف به البيان.

- احتج المصنف على حذف التاء من المصدر للإضافة بالبيت:

إنّ الخليط أجدَّ البينَ فانجردوا وأخْلفُوك عدا الأمرِ الّذي وعَدوا

قال المحقّق: "القائل: جرير (سبقت ترجمته)" وكرر ذكر البحر غير مكتف بذكره في صلب النص (ص١٩٢-١٩٣).

وهل تراه راجع ديوان جرير ليوثق هذه النسبة؛ كلا إنما هي الذاكرة التي تكثر في الاعتماد عليها، واطمأن إلى ماتمدّه به؛ وبذلك خبط في هذا الكتاب خبط حاطب الليل!!

أما البيت فليس لجرير، كما زعم؛ بل هو للفضل بن أبي العباس ابن أبي لهب؛ كما في شواهد العيني على الخزانة: ٥٧٣/٤، والأشموني: ٣٤١/٤، وشرح شواهد الشافية: ٦٤.

- احتج المصنف على رفع (أمام) رداً على بعض المعربين بالبيت:

نُصِرْنا فما نَلْقَى لَنا من كَتِيبةٍ مَدَى الدَّهّرِ إلا أمامُها

ص١٩٤.

وقد نسب المصنف البيت لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- أما المحقّق فقد

تحرفت عليه رواية البيت تحريفاً أخل بسوق النص، وكدر معناه، ولم يحقق في نسبة البيت، ولا وثقها من ديوان "حسان" إن كان حقاً هذا البيت لحسان، بل قصارى ما عنده مُواطَأة المصنف في عزوه وتكريره في الحاشية؛ فلينهد البحث إذن إلى إصلاح الخلل في رواية البيت، وتحقيق القول في نِسْبَتِهِ.

توخّي تحريف المحقّق الشطر الأخير من البيت، وصواب روايته:

مَدى الدّهرِ إلاّ جَبْرَئيل أَمَامُها

أما نسبة البيت لحسان -رضي الله عنه- فمدخولة؛ إذ لم يرد هذا البيت في ديوانه؛ وإنما هو لكعب بن مالك الأنصاري؛ كما في ديوانه: ٢٧١، والتنبيه والإيضاح لابن بري واللسان، والتاج (جبر).

ووردت نسبة هذا البيت لحسان هنا عند المصنف، وفي كتاب المصون للسمين الحلبي: ١٩/٢، وقد حقق البغدادي في نسبة البيت لكعب بن مالك؛ فذكر أن أول من نسبه لكعب الصاغاني في العباب، ونبّه على هذا التّردد في نسبة البيت(١)، ورواية صدر البيت شَهِدْنا، بدل" (نصرنا).

- أورد المصنف على جمع أطم على أطام وقول الأعشى: (ص١٩٥).

فلما أتتْ آطامَ جَوٍّ وأَهلَهُ أُنِيْخَتْ فَأَلقَتْ رَحْلَها بِفَنائِها

(١) ينظر: الخزانة: ١٦/١.

كـذا وردت روايـة البيـت في تحقيـق أبـي نـاجي، وفي أكـثر نسـخ الكتاب، وفي هـذه الرواية تحريـف في قافيـة البيـت وقـع في أكـثر نسـخ الكتاب، والصواب:

أَنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ رَحْلَها بِفَنائِكا

والبيت من كافية الأعشى التي مدح فيها "هَوْذَةَ بـنَ علـيّ الحَنَفـي" ومطلعها:

أَتشْفِيكَ تيّاَ أم تُـركْـتَ بِدَائـكا وكَانتْ قَتُولاً لِلرّجالِ كَذلِـكا(١)

- احتج المصنف على جواز نصب تمييز كم الخبريـة؛ حمـلا علـى كـم الاستفهامية بالبيت:

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُـلَى وَكَريـمٍ بُخلُـهُ قَـد وَضَعَـهْ

قال المحقّق: "القائل مجهول". (ص٢٠٠).

والبيـت نسـبة صـاحب الاغـاني لأنـس بـن زنيـم(٢)، والبطليوسـي لعبدا لله بن كرير(٣)، وينسب لأبـي الأسـود الـدؤلي، وليـس في ديوانـه؛ وهـو مـن شـواهد سـيبويه(٤)، والمـبرد(٥)، وابـن السـراج(٦)،

---

(١) ديوان الأعشى: ٨٩-٩٠.

(٢) الأغاني: ٢١/١٦-١٧.

(٣) الحلل: ١١٧.

(٤) الكتاب: ٢/١٦٧.

(٥) المقتضب: ٣/٦١.

(٦) الأصول: ١/٣٢٠.

والزجاجي[1]، وغيرهم، وقد رسم المحقّق الكلمة الأخيرة من الصدر (العلي) والصواب: العلا.

- احتج المصنف على معنى يَضْوى بالبيت:

فتى لم تلده بنت عم قريبة فيضوي، وقديضوى رديد القرائبِ

قال المحقّق: "القائل أبو داود الإيادي، واختلفوا في اسمه؛ فقالوا: هو جارية، وقيل: هو حنظلة؛ وهو من الشعراء الذين أجادوا وصف الخيل – الشعر والشعراء: ١/٢٣٧" (ص٢٠١).

أما هذه فلا يَرُدّها ماء البحر يا أبا ناجي؛ يذكر المصنف بيتاً لاينسبه لشاعر؛ فيفرغ المحقّق بذاكرته إلى كتاب "الشعر والشعراء" ليستخلص منه ترجمة للشاعر أبي داود، ويُسَوِّدَ بها حاشية من حواشي الكتاب؛ لغير مناسبة عنت، ولا لنكتة ظهرت، ولو أن البيت ثابت لأبي داود هذا لهان الخطب، وهَدَأَ الشَّغَبُ، لكن الأمر ليس بذاك؛ فلا البيت بيته، ولا المصنف أورده باسمه؛ ففيم استدعاء النافر، ورد الشارد، والتجهضم بغير علم؟!

لقد كنت أود للقلم قرارا دون هذا البيان، وأكتفي بالقول المخلص، لم أقف على هذه النسبة فيما طلعت عليه، لكن الهوى منع القرار؛ فالمحقّق يستخف بقرائه، ويستجهل أهل التحصيل من الباحثين والدارسين بهذا

---

(١) الجمل: ١٣٦.

المجاج من القول، وحسب أن الحظ الـذي واتـاه برهـة سـوف يوسـع لـه مرادا ومذهباً من هذا الغث المستكثر، هيهات!! ليس ذا أوان التضليل يـا أبا ناجي.

أما البيت فقد أورده "ابن قتيبة" في كتاب المعاني الكبـير: ١/٥٠٣، غير منسـوب، والخـالديين في الأشـباه والنظـائر: ٢/٢٢٨، والبكـري في اللآلي: ٢/٨٧١، والبلوي في ألف باء: ١/٤٠٥، وورد في التاج (هـرب) مع بيت آخر منسوباً للنابغة الذبيـاني، وكـذا ذكـر عبدالعزيـز الميمـني في تعليقه على اللآلي أنه ينسـب للنابغـة الذبيـاني، وليـس في ديوانـه،نسـخة الدكتور شكري فيصل.

● احتج المصنف على مجيء "ثم" عاطفـة لمجـرد الـترتيب؛ وليـس فيهـا معنى التراخي بالبيت:

كَهزِّ الرُّدَ يْنِيِّ تحتَ العجـاجِ   جَرى في الأنابيبِ ثمَّ اطّـربْ

قال المحقّق: "القائل مجهول". (ص٢٠٢).

وفي الصفحة السابقة (٢٠١) سوّد المحقّق ثلاثـة أسـطر مـن الحاشـية عن بيت نسبه لأبـي داود الإيـادي عـن خطـأ، ثـم اتبعـه بترجمـة موجـزة للإيـادي نفسـه، وكـان بعيـداً عـن القصـد في تلـك الترجمـة، لبعـده عـن الصـواب في نسـبة البيـت لأبـي داود الإيـادي، وهنـا أورد المصنـف بيتـاً للإيادي؛ فحكم عليه المحقّق بحكمه الجائر أنه "مجهول القائل".

البيت، ياصاحِ، لأبي داود الإيادي الذي عرفته في الخطأ؛ وجهلته في الصواب؛ وهو من قصيدة له في وصف فرسه، ومطلعها:

وَقْد أغْتـدِي في بياضِ الصّباحِ   وأعجازِ لَيلٍ مُـولي الذّنَـبْ(١)

- احتج المصنف على الاستعارة بالبيت:

فلو كنتَ ضَبّياناً عَرفتَ قَرابتي   ولكـنَّ زُنْجيٌّ عـظيـم المشافـر

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٠٣).

خانته الذاكرة، وصرفته عن البحث العجلة، يـا أبـا نـاجي - البيـتُ لِلفرَزْدقِ مـن قصيـدة لـه في هجـاء "أيـوب بـن عيسـى الضبـي" كمـا في "الأغـاني": ٢٤/١٩، و"خزانـة الأدب": ٤٤٥-٤٤٦، و"شـرح أبيـات المغني": ١٩٨/٥، والبيت من شواهد النحو المشـهورة والبلاغـة(٢)؛ فقـد احتج به سيبويه في "الكتاب": ١٣٥/٢-١٣٦، ونسبه للفـرزدق،وتابعـة ابن السـراج في "الأصـول": ٢٤٧/١، ولم تـرد هـذه القصيـدة في ديـوان الفرزدق بشـرح وضبـط الأسـتاذ علـي فـاعور، وروايـة عجـز البيـت في "الأغاني":

ولـكن زُنْجِيٌّ عـظيمٌ مَشـافِرُهْ

وقد أورد الصـاوي البيـت مفـرداً في ديـوان الفـرزدق الـذي حققـه

---

(١) ديوانه: ٢٩٢، وكتاب المعاني الكبير: ٥٨/١، وشرح أبيات المغني: ٥٣/٣-٥٤.

(٢) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٧.

(ص٤٨١) وعزا ذلك إلى كتاب سيبويه.

● أورد المصنف خمسة أبيات من لامية الشنفرى منسوبة إليه، وقد وافقت هذه المناسبة هوى في نفس المحقّق، وأثارت الذكريات الهاجعة في نفسه عن شاعر الصحراء الأبي؛ فاهتبل هذه الفرصة، وترجم الشنفرى ترجمة موجزة اختلط فيها حين آذننا بقوله: "هو أحد العدائين العرب المشهورين ، وشاعر من شعراء الصعاليك.." إلى أن يقول: "وله لامية تسمى لامية[1] تحث على الإباء والعفة والكرم، وللمؤلف كتاب بعنوان (الشنفرى شاعر الصحراء الأبي" الأغاني (ص٦٠٨).

أو قد فعلتها - يا أبا ناجي؟! بدأت محققاً، وانتهيت مؤلفاً؛ عَهِدَ البحث أبا ناجي في أول الأمر محققاً للقصيدة التي تولى ابن هشام شرحها[2]، ولما شرع في العمل حقق الشرح لا القصيدة، ولما جاز به التحقيق شطر الكتاب آذننا بأنه هو المؤلف؛ أ هذا جزاء رفيق الرحلة؟ أهكذا تثب على ابن هشام، وتسلبه ثمرة جهده، وعصارة فكره، ونتيجة نشاطه في هذا الكتاب وتدعيه؛ إنها غدرة غادر، ومكيدة مايغفرها لك البحث؛ كيف تجاسرت عليها؟ وفيم ذكرك لأبي محمد بن هشام الأنصاري على غلاف الكتاب، وأنت تُبَيِّتُ هذه الغدرة؟ لك الضبط

---

(١) يريد المحقّق لامية العرب، فهل تراه حذف المضاف إليه على قياسٍ جرى؟.

(٢) مقدمة المحقّق: ص٧.

والتحقيق والمراجعة أولا، ثم التأليف، إنها زلة نكدة، ولابد أن تتحمل بها التبعة.

أما العزو إلى "الأغاني" بصفحة دون الجزء؛ فهو من خلف القول وركوب المغمَضَة.

● احتج المصنف على مجئ (في) بمعنى (على) بالبيت:

بطلٌ كأن ثيابَهُ في سَرْحَةٍ ... يُحذَي نعال السبت ليسَ بتوأَمِ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٠٩).

ضَلَّ دُرَيصٌ نَفَقَه(١)

البيت لعنترة بن شداد؛ الشاعر المشهور؛ وهو من معلقته المعروفة، ورد في ديوانه ٢١١، و"شرح القصائد السبع الطوال" ٣٤٩، و"شرح القصائد العشرة" للتبريزي: ١٩٧.

● أورد المصنف حديث: "كان النبي -ﷺ- يتخوَّننا بالموعظة مخافة السآمة" (ص٢١٠) قال المحقّق: "رواه البخاري في صحيحه: مختصر المنهاج" (ص٥٥).

الحديث في صحيح البخاري، ويخرج من المنهاج! ما الذي صرف المحقّق عن تخريج الحديث من مصدره الأصيل! أ صعوبة البحث فيه أم ضيق الوقت على المحقّق؟ إن كانت الأولى فلم يقحم نفسه في هذه

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/٢٦٢.

المهلكة، وإن كانت الثانية فما أعجله؛ واليوم طويل؟! هذا فضلاً عن التحريف في (يتخولنا) الذي لم يتفطن له المحقق، وما يؤل إليه من فساد في المعنى.

الحديث في "صحيح البخاري": كتاب العلم: باب من جعل لأهل العلم يوماً معلوماً[1]. وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب المنافقين؛ باب الاقتصاد في الموعظة: ١٨/١٦٩، وورد في "مسند الإمام أحمد" في مواضع مختلفة من الجزء الأول: ص٣٧٧، ٣٧٨، ٤٢٥،٤٢٧، ٤٤٣. برواية تختلف عما هنا في صحيح مسلم، ومقاربة له في المسند.

- احتج المصنف على أن "السكن" يراد به أهل الدار بحديث: "حتى إن الرمانة لتشبع السكن" (ص٢١١).

قال المحقّق: "لم أعثر على راوي الحديث في كتب السنة المشهورة".

المحقّق معنى برواة الحديث، وهل خرج الحديث حتى يعتذر عن عدم وقوفه على اسم الراوي؟ وهل كل حديث احتج به علماء اللغة مصدره كتب السنة المشهورة؟ أين أنت من كتب غريب الحديث؟! أَوْفَى الموارِدِ إليك، وألصقها باختصاصك. أما إن العجلة أنستك الصفة وأنت وثيق المعرفة؟!.

---

(١) فتح الباري: ١/١٦٣. برواية:(يتخولنا بها مخافة السآمة علينا).

الحديث لكعب الأحبار؛ ذكره في خبر يأجوج ومأجوج وهلاكهم؛ قال بعده: "ثم يرسل ا لله - تبارك وتعالى - السماء؛ فَتَنْبُتُ الأرض حتى إن الرمانة لتشبع السكن"(١).

- احتج المصنف بالشاهد المشهور: ص٢١٣.

قَواطناً مكةَ مِن وُرْقِ الحَمِي

فأورده المحقّق مورد النثر في تلافيف كلام المصنف، ولم يخرجه ولاعزاه لقائله، وإخالة توهمه نثراً لا شعرا؛ يدل على ذلك أنه لم يسلكه في فهرس الشواهد التي احتج بها المصنف. أ تراه أرجأ ذلك إلى الموضع الثاني(٢) الذي تكرر فيه هذا الشاهد مُعْزوّاً إلى قائله العجاج؟ لو كان ذلك واقعاً منه ماترك الإحالة إليه؟ أو التنبيه على وروده.

- أورد المصنف حديث:"لا يموت لأحدكم ثلاث من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم".

قال المحقّق: "متفق عليه - رياض الصالحين:٢٥٨، وتوجد زيادة في الحديث بعد لأحدكم من المسلمين" ص٢١٣.

أ هذا هو التخريج من كتب السنة المشهورة؟!

---

(١) غريب الحديث - لأبي عبيد: ٣٣٤/٤، والفائق: ١٩١/٢، واللسان: (سكن).

(٢) أورده المصنف في ص٢١٦ شاهداً على جمع: ورقاء.

الحديث في "الموطأ": كتاب الجنائز: باب الحسبة في المصيبة: ١٦٢، وفي "صحيح البخاري": كتاب الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسبه[1]، وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه: ٤١٩/١٦، وورد بألفاظ مقاربة لما أورده المصنف في هذه المصادر وغيرها من كتب السنة؛ كما أورده البخاري في كتاب الإيمان، باب قوله تعالى: ﴿**وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيمانِهِم**﴾[2].

- احتج المصنف ببيت الأخطل معزوا إلى الشاعر:

أَلاَ ياسْلَمي ياهندُ هندَ بني بكرٍ وإنْ كان حَيّانا عِدى آخِرَ الدَّهرِ

قال المحقّق: الأخطل سبقت ترجمته.

هذا من الوهم، واتصال الغفلة؛ لم يسبق للأخطل ذكر ولاترجمة، وإن رابك الأمر فارجع من هذه الصفحة: ٢١٥ إلى ما قبلها حتى تردك المقدمة، ولك الأمان.

- احتج المصنف على معنى الزّيم بالبيت:

باتت ثلاث ليالٍ غير واحدةٍ بذي المجازِ تُراعي منزلاً زيما

قال المحقِّق ص(٢١٥) القائل مجهول.

---

(١) ينظر: فتح الباري: فضائل المدينة: ٩٩/٤، وجامع الأصول: ٣٢٢/٩.

(٢) سورة النور: ٥٣.

والقائل النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه ١٠٩ برواية (ثم واحدة).

● احتج المصنف على معنى "مجنة" بالبيت:

وَهلْ أرِدَن يَوماً مِياهَ مِجَنّةٍ وَهلْ يَبدُوَنْ لي شَامة وطفيل

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢١٥).

حتى الصحابة -عليهم الرضوان- سطا عليهم بقلمه، وناهم ما نال الغَيْثرة.

البيت لبلال بن رباح؛ كما في "صحيح البخاري" من حديث عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قالت: "لما قدم رسول الله -ﷺ- المدينة، وعِكَ أبو بكر وبلال؛ فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

كلُّ امْرِئٍ مُصَبّحٌ في أَهلِهِ والموتُ أَدْنَى مِن شَراكِ نَعْلِهِ

وكان بلال إذا أقلع عنه الحمى يرفعُ عقيرته يقول:

ألا ليتَ شِعْري هَلْ أبيَتنَّ لَيلةً بوادٍ وَحَوْلي إذخِرٌ وجَلِيلُ

وهل أَردَنْ يوماً مِيَاهَ مجنّةٍ وَهَلْ يبدُوَنْ لِي شَامةٌ وطَفِيلُ(١)

● قال المصنف: "وذلك أنّ مَنْ عَدا أهلَ مكّةَ كانوا بعرفات" (ص٢١٧) الصواب: "أن مِن عدا أهل مكّة كانوا يَقِفُون بعرفات".

● قال المصنف: "ومِنْ أبياتِ إيضاحِ أبي علي -رحمه الله:

ريّاءُ شمّاءُ لا يأوي لِقُنّتِها إلاّ السّحاب وإلاّ الأَوْبُ والسَّيلُ

---

(١) ينظر فتح الباري ٤/٩٩ فضائل المدينة.

قال المحقّق: "البيت من أبيات إيضاح النحوي أبي علي" (ص٢١٨).

ماكان ضره لو أورد كلام المصنف.! ياترى: أهي الرَّغبة في تجديد الصّياغة أَم أراد لفت الذهن إلى الصيغة الجديدة؟ ما إخاله إلا وقع في أُمِّ حَبَوْكَرٍ(١).

أما البيت فقد حاد عن نسبته إلى قائله؛ ولعله تَكَثَّر من نفسه على نفسه أن يقول: "مجهول القائل".

ولم يذكر الصفحة في "الإيضاح" التي ورد فيها الشاهد، وَأَنَّى لَهُ بذكرها؛ وهو لم يعلم حقيقة عنوان الكتاب؛ بَلْهَ العَزْوُ إلى موضعِ الشَّاهد فيه.

وأياً كان الأمر؛ فالبيت للمتنخل الهذلي؛ كما في "شرح أشعار الهذليين": ١٢٨٤/٣-١٢٨٥، و"شرح شواهد الإيضاح" لابن بري: ٣١٥، واحتج به أبو علي الفارسي في "التكملة: ٧٣".

- قال المصنف: "وإنما خص التشبيهت بهذا الوقت" (ص٢١٩).

كنت أود تجاوز هذا التحريف، وأعده مما أثأته المطبعة والعاملون فيها. لكن تلك الجملة التي تُوِّجَتْ بها الطبعةُ الثّالثةُ (مَزِيْدَةٌ وَمُنقَّحَةٌ) لم تترك لي ريبةٌ أن التحريف مما طَاشت به يده، وَزَلَّ به قَلَمُهُ؛ وقت القراءة

(١) سبق التنبيه على هذه الترجمة وما فيها من خلط.

بنظرة الطّائِر.

وصواب النص: "وإنما خَصَّ التَّشْبِيهَ بهذا الوقت".

- احتج المصنف على كلمة (القور) التي وردت في بيت كعب:

وقــد تلفــح بالقُور العســاقيــل

بقول الراجز:

هَلْ تعرِفُ الدّار بأعلى ذي القَورْ   قـد دُرِسَـتْ غَيرُ رمـادٍ مَكْفُورْ

فاجتهد المحقّق في بحر البيت، وأورده في صلب النص بين الهلالين، وحاد عن عزو البيت. ويأخذ البحث على هذا التَّصَرُّفِ من المحقّق أمرين؛ لابد من بيانِهما:

أولاً: ما سَطرَّه في صُلبِ النَّص عن بحر البيت؛ وَهُوَ مَشْطُور السريع بعيد عن الصواب؛ فالبيت من الرجز.

ثانياً: لم يعز البيت إلى قائله، وقد توفر البحث على معرفته؛ وهو "منظور بن مرثد الأسدي" كما في "التنبيه والإيضاح" و "اللسان" (قور) وقد ورد البيت مع بقية أبيات القصيدة في "نوادر أبي زيد" ص٥٧٠ غير منسوب، وأورد سيبويه ثلاثة أبيات بنفس الوزن والقافية تُوهِم أنها لمنظور هذا؛ وما هي له؛ وإنما هي لحميد الأرقط؛ كما في شرح أبيات سيبويه -لابن السيرافي: ٢٣/٢.

- احتج المصنف على أنَّ عَساقِلاَ أصلُها: عَساقيل: فحذفت الياء

ضرورة ببيت الكتاب.

تَنْفي يداها الحصى في كُلِّ هَاجرةٍ   نَفْيَ الدّراهم تَنْقادُ الصَّياريفِ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (٢٢٠).

عزا له المصنف البيت إلى المصدر؛ فهل تراه رجع إلى ذلك المصدر ليستيقن منه عن نسبة البيت؟ كلا لم يلحظه بطرف؛ فقد تعود ألا ينظر في كتابٍ إلاّ لضَرُورةٍ مُلْجِئة، أو ترجمة مُعوِزَة دَخيلةٍ على النَّصِ؛ عندها ينظر نظرةَ الطَّائر.

البيت - يا أبا ناجي - للفرزدق؛ ذكر ذلك سيبويه في الكتاب: ٢٦/١، وتابعه ابن النحاس في "شرح أبيات سيبويه" ٣٣، والبغدادي في "الخزانة" ٤٢٦/٤، وغيرهم، وأورده الصاوي في "ديوان الفرزدق" ٥٧٠ مفرداً، و لم يورده الأستاذ على فاعور في "ديوان الفرزدق" الذي عني بضبطه وشرحه.

- احتج المصنف على تعليق قافية البيت الأول بأول البيت الثاني بالبيتين:

لاصُلحُ بَيني فاعْلمُوهُ ولاَ   بَينكُم ما حَمَلتْ عَاتِقي

سَيْفي وما كنا بنَجدٍ   وما قَرقَرَ قَمَرَ الوادي بالشّاهِقِ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٩).

هكذا أرسلها مثلا كلمة "مجهول" فمتى الوعد أن يكون لِلمَعْروفِ حَظٌ مِن عنايته، وجانبٌ مِن ملاحظته؟.

البيت لأبي عامر بن الحارث السُّلمي؛ جد العباس بن مرداس؛ كما في "شرح أبيات سيبويه" لابن السيرافي: ١/٥٨٣، و"فرحة الأديب" ١٢٨، و"التنبيه والإيضاح" لابن بري، و"اللسان" (قور).

- احتج المصنف على معنى القلب ببيت ا لنابغة الجعدي:

حتَّى لَحقْنَا هُمْ تعدِي فَوارِسُنا   كَأَنّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرفعُ الآ لا

أي: يَرْفَعْهُ الآلا" ص٢٢٢.

وقد عزا المصنف البيت للنابغة؛ فلم تفت هذه المناسبة المحقّق؛ فذكرنا ببلائه في البحث والتعريف بالأعلام الذين قام بتجميعهم من خارج الكتاب وداخله؛ قال في الحاشية (١) من ص٢٢٢: "النابغة الجعدي -مرّت ترجمته".

وإذا عدنا إلى تلك الترجمة التي مرّت في تلافيف الحواشي نجد فيها غشم الحاطب في قوله: "النابغة الجعدي، هو: زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة، وأهل الحجاز يفضلون النابغة وزهيراً، إلى أن يقول: "وهو الذي مدح النعمان بن المنذر ملك الحيرة" أهذا الذي مرّت ترجمته؟ أطرق، واستغفر ا لله مما جرى. أما الترجمة التي أوردها في ص٥٩ فهي للنابغة الجعدي؛ لكن تكراره للترجمة أودى به إلى هذه المظلمة.

• قال المصنف عن الوجه الثاني من وجهي القلب المردود لعدم تضمنه اعتبارا لطيفاً: "ومن الثاني قوله:

فَديتُ بنفسهِ نفسي وَمالي ... وَمَا آلُوكَ إلاَّ ما أُطِيقُ

يَوماً يَظلُّ به الحِرباءُ مُصطَخِداً ... كَأنّ ضَاحيةً بالشّمسِ مَملُولُ

كذا أورد المحقّق البيتين متصلين؛ وقد يوهّم هذا المسلك أن البَيتيْنِ لشاعر واحد؛ من قصيدتين مختلفتين، وأما ترقيم البيت الثاني بالرقم المتسلسل (٢٩) فلا يرفع هذا الاحتمال لمن يجهل أبيات قصيدة كعب بن زهير، أو يعلم منها أوائلها ولا يعلم ما بقي منها، والقصائد تتشابه في القوافي وفي البحور؛ كما هو معروف.

فالبيت الثاني من قصيدة كعب مفصول في الأصول بكلمة (وقوله) لكن المحقّق أسقطها من سوق النص. وقال عن البيت الأول: "القائل مجهول" ومن يرى اتصال البيتين -هنا- يدرك، ولو من باب الإلزام، أن كلمة مجهول تشمل البيتين.

والبيت الأول لعروة بن الورد، كما في "سرّالفصاحة": ١١٤، و"مغني اللبيب": ٩١٣، و"شرح أبيات المغني": ٢/٣٢٣، ٨/١٢٠.

• احتج المصنف بحديث: "هي رَكْضَةٌ مِن رَكضاتِ الشّياطِين".

قال المحقّق: "رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي؛ من حديث حَمْنَةَ بنت جحش: فقه السنة: ١/٨٨" (ص٢٢٧).

هنا أمران ينبه البحث عليهما:

الأول: تحريف الكلمة الأخيرة من ألفاظ الحديث.

الثاني: تخريج الحديث من "فقه السنة".

أما التحريف فصوابه:"الشيطان" بالإفراد.

وأما تخريج الحديث من "فقه السنة" فلعله تجديد أوتنويع في المصادر، وكنت -قبلا- حسبت الجهد أقعده عن طلاب الأحاديث من مصادرها الأصلية.!

يروي الحديث ثلاثة من أئمة العلم؛ فلايكلف المحقّق نفسه الرجوع إلى كتبهم؛ لو أنها مخطوطة لم تطبع لكان له العذر، أو أنها مما تقادم طبعه، ونفد من المكتبات العامة، ونادر في المكتبات الخاصة، لكان له مندوحة. أما وهي تملأ رفوف المكتبات العامة والخاصة فما عذره؟ لو لم يلزم نفسه في تلك المقدمة المنحوسة تخريج الأحاديث من كتب الحديث المشهورة لنجا من هذا البلاء!!

وأياً كان الأمر؛ فالحديث قطعة من حديث طويل لحمنة بنت جحش في شأن استحاضتها التي كانت تحيضها وما تَثجّهْ بسببها من الدم، ورواية الحديث عند أحمد، وأبي داود، والترمذي: "إنما هذه ركضة من الشيطان"(١).

---

(١) مسند الإمام أحمد ٤٣٩/٦، والفتح الرباني ١٧٦/١٢، وسنن أبي داود ١٦٧/١، وسنن الترمذي ٢٢٣/١.

- أورد المصنف على مجئ جعل بمعنى: شرع البيت!

وَقَـدْ جَعلـتُ إذا ماقمتُ يُثقِلُني ثَوبي فأنهضُ نهضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وعقب على البيت بقوله:

كذا أنشده النحويون، ورد ذلك بعضهم؛ قال: والصواب:

نَهـضَ الشّـارِبُ السَّـكِـر

واستدل بأن بعده:

وكُنـتُ أمشي عـلى ثِنْتَين مُعتمـداً فصرتُ أَمشي على أُخرَى مِن الشجرِ

قال المحقّق عن البيت الثاني "القائل مجهول" (ص٢٢٨-٢٩٨).

أتراه حقّق قبل هذا الحكم، وما شأن البيت الأول، وقد اتفق مع الثاني في القافية والبحر؛ هل كان معروفاً قائله؛ أم هي الحيدة عن الأول، والتلهي بالثاني بهذا الحكم الغشوم؟!

البيتان وردا في ملحقات "ديوان عمرو بن أحمد الباهلي": ١٨١، وفي أبيات ثلاثة قافيتها رائية، وفي الموشح للمرزباني: ١١٨؛ فالبيتان إذن لعمرو بن أحمد الباهلي، وقد رجح هذا البغدادي في "خزانة الأدب" ٣٥٨/٩، و"شرح أبيات المغني" ٢١٣/٧-٢١٤.

ونسب الجاحظ في "كتاب الحيوان" ٤٨٣/٦-٤٨٤، البيت الأول -هنا- مع بيت آخر لأبي أحيّه النمري، وكذا صنع العيني: ١٧٣/٢-١٧٤، وهما في شعره المجموع: ١٨٦-١٨٧، ونسب الجاحظ البيت الثاني هنا: "وكنت أمشي على ثنتين معتمداً" وبيتين قبله في كتاب

"البرصــان والعرجــان والعميــان والحــولان" (ص٤٠٣-٤٠٤) لأبــي الدهماء.

وفي سمط اللآلي: ٧٨٥/٢ نسب البيت الثاني وبيتـا قبلـه لقـردة بـن سلول؛ رجل من أصحاب رسول الله -ﷺ-أمره على بني سلول.

- أنشد المصنف على معنى "النصف" قول الحماسي:

لاتنكِحَنّ عَجُوزاً إن دُعيتُ لَها   واخلَعْ ثيابَك مِنها مُمعناً هَرباً

وإن أَتَوكَ وقالُوا: إنها نَصَفٌ   فإنّ أمثلَ نِصْفَيْها الّذي ذَهَباً

قال المحقّق: "القائل الحماسي (سبقت ترجمته)" ص٢٥٠.

عادتْ لِعتْرتِها لَميسُ!

كَمْ قد أحال إلى هذا الحماسي الذي مرّت ترجمته؛ أفكـل حماسـي يذكر أياً كان اسمه هو ذلكم الحماسي الـذي تـردى البحـث -قبـلا- في ترجمته. وتاه عن المقصد في التعريف به؛ حين آذننا المحقّق ثمة بقولـه:"هـو الصلتان العبدي، وإذا كان القائل الحماسي فإنه شـاعر غـير معـروف،ثـم ترجم الصلتان العبدي في سطرين خروجاً من الخلاف(١).

أ هذا هو الحماسي الذي مرّت، أو سبقت ترجمته؟!

حسب المحقق أنه بهذه الإحالة المحالة قد أنهى العهدة، وحقق الغاية،

---

(١) ينظر: ص٦٢ الحاشية (١) من شرح قصيدة كعب بن زهير.

وما درى أنه سقط بها في أم أدراص[1].

الحماسي-هنا- لم يقف المتقدمون على حقيقته، ولا انتهى المتأخرون إلى معرفته؛ فقد أورد أبو تمام البيتين في "ديوان الحماسة": ٤٧٥/٢ غير معزوين، والمعرى في "رسالة الغفران": ٥٠١، والراغب الأصبهاني في "محاضرات الأدباء": ٨٨/٢، والمرزوقي في "شرح ديوان الحماسي": ١٨٧٣/٤، وصدر الدين البصري في "الحماسة البصرية": ٣١٥/٢، وغيرهم؛ أفبعد هؤلاء الجهابذة المعروفين بدقة تحريهم يقال عن هذا الحماسي: سبقت ترجمته؟!. صه صاقع!![2].

- احتج المصنف ببيتي المثقب العبدي:

كأنّما أوبُ يَديها إلى حَيزُ ومِها فوقَ حَصى الفَدفدِ
نوح ابنةَ الجونِ على هَالكٍ تَنْدُبَهُ رافعةً المجلدِ

قال المحقّق: "القائل المثقب العبدي-مرّت ترجمته".

هذا من الوهم والغفلة -عما سلف؛ فلم يسبق للمثقب ذكر في كلامه، ولا عنت مناسبة لترجمته قبل هذه الصفحة (٢٣٢).

- احتج المصنف بحديث: "إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون".

قال المحقّق: "رواه (متفق عليه) رياض الصالحين" (ص٢٠٤).

---

(١) جمهرة الأمثال: ٤٧، ومجمع الأمثال: ١٠٣/٢.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٣١/٢.

أو (متفق عليه) راو للحديث؛ تحول الوصف المشتق المخبر به إلى علم يروي الأحاديث، ويفسر آي الكتاب، وينشد الأشعار!!.

أَما إنّ عَزْوَ الحديث إلى "رياض الصالحين" من فرط القول، وركوب المغمَضة.

الحديث في "صحيح البخاري: كتاب الأذان[1]، وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب المسجد: باب إتيان الصلاة بوقار: ١٠٢/٦، ومسند الإمام أحمد: ٢٣٨/٢.

- قال المصنف: "وهذا مبهم عن الإبهام اختصاصه بالإضافة" (ص٢٣٧).

كذا أورد المحقّق النص، وفيه من التحريف ما أخل بسوق النص؛ ومعناه؛ والصواب:

"هذا مبهم ولايخرجه عن الإبهام اختصاصه بالإضافة".

- احتج المصنف بحديث: "اللهم حوالينا ولا علينا" (ص٢٣٨).

قال المحقّق: "رواه البخاري ومسلم: منهاج الصالحين" (ص١٥٩).

يروي الحديث البخاري ومسلم؛ فلا يخرج الحديث من كتابيهما، ولا من الكتب التي عنيت بهما شرحاً وتفسيراً.

---

(١) الفتح: ١٦/٢.

يا هناه! الحديث في صحيح البخاري : كتاب الاستسقاء على المنبر[1]، وفي صحيح مسلم بشرح النووي: باب الدعاء في الاستسقاء[2].

- أورد المحقّق قول الرسول -ﷺ: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبدالمطلب" (ص٢٣٩).

قال المحقّق: "رواه أحمد والشيخان والنسائي عن البراء بن عازب الجامع الصغير للسيوطي" (ص١٠٧).

أما إن أخا الخلاط أعشى بالليل[3]. أوهمنا أبوناجي بهذا الثبت من رواة الحديث؛ حتى حسبناه مخرجاً له من مصادره؛ فإذا به يميل إلى أدنى الموارد من مراجعه!

الحديث ياهناه في: صحيح البخاري[4] وفي صحيح مسلم بشرح النووي: باب غزوة حنين: ٣٩٦/٨.

- أورد المصنف حديث: "من قتل قتيلا فله سلبه" (ص٢٣٩).

قال المحقّق: "رواه الشيخان، وأبو داود، والترمذي عن قتادة، وأحمد، وأبو داود عن أنس، وأحمد، وابن ماجة، عن سمرة بن جندب: الجامع الصغير.

---

(١) المصدر السابق: ٥٠٨/٢.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٤٥/٦.

(٣) المجمع الأمثال ١٣١/١.

(٤) الفتح: ٢٨/٨.

أرأيت استعراضاً لأئمة الرواة كهذا؟، أتظنه ابن بجدتها؟؛ كَلاَّ فقد كَبا الجواد، ولما يشرف على نهاية المطاف، فالمرجع لذلك الرعيل من أئمة الرواة "السيوطي" في: جامعه الصغير، وقد بيض الصفحة؛ اعتماداً على خبرة الباحث والدارس.

وأيا ما كان الأمر فالحديث في: صحيح البخاري؛ كتاب المغازي والسير[1]، وفي صحيح مسلم بشرح النووي: كتاب الجهاد: باب استحقاق القائل سلب قتيله: ٣٠٣/٢: كما ورد في الموطأ: كتاب الجهاد: باب ما جاء في السلب والنفل: ٤٥٤-٤٤٥، وسنن أبي داود: كتاب الجهاد: باب السلب يعطي القاتل: ٦/٢.

- احتج المصنف على مجيء الوصف لِكُلٍّ دون المضاف إليه بعدها بالبيت:

وكل أخ مُفارِقُهُ أخوه لَعمرُ أبيكَ إلاّ الفَرقَدانُ

(ص٢٤٠).

قال المحقّق: "القائل حضرمي بن عامل (ولم أعثر على ترجمة لهذا الشاعر)".

كذا أورد المحقّق اسم والد الشاعر (عامل) باللام، وقد أحاط الجملة المنفية بهلالين؛ وهو منهج انتحاه دون الباحثين. ولقد أشفق الباحث

---

(١) فتح الباري: ٥٠٨/٨.

على المحقّق؛ إذ بخع نفسه بحثاً وتفتيشاً عن ترجمة للشاعر "حضرمي بن عامل" يسود بها حاشية من حواشي الكتاب؛ فلم يظفر بها، ولم يقف لها على أثر، ولو أنه ظفر "بحضرمي بن عامل" هذا، وترجمه لكانت طامة أكبر من عدم العثور عليه؛ لكن اللطف في القضاء حال دون البلاء؛ فظل الباحث الحصيف عن الترجمة حين ظل في اسم الشاعر، وفي الاعتبار غنى عن الاختبار.

البيت ياهناه! لحضرمي بن عامر (بالراء المهملة) شاعر صحابي، ترجمته مسطورة في كتب السير والتراجم، وقد أوردت في مصادر التحقيق ثبتاً لكنك لم تنظر في ذلك الثبت إلا بنظرة الطائر؛ فله ترجمة في "المؤتلف والمختلف": ٨٤، والإصابة: ٢/٢٩٥، وخزانة الأدب: ٣/٤٢٦، والأعلام أيضاً: ٢/٢٨٩، وفي هذا بلاغ.

وينسب البيت المحتج به لعمرو بن معد يكرب الصحابي الجليل، كما في الخزانة: ٣/٤٢٦-٤٢٧.

- احتج المصنف بقول الشاعر:

يايؤس للحرب التي وضعت   أراهط فاستراحوا

كذا أورد المحقّق البيت، وقد عزاه إلى "سعد بن مالك" واعتذر - في الحاشية- بقوله: "لم أعثر على ترجمة للشاعر سعد بن مالك" ص٢٤٣.

ويلحظ البحث على عمل المحقق -هنا- الأمور التالية:

أولا: أنه أخل بوزن البيت؛ حين جعل صدر الشطر الثاني عروضاً للبيت.

والصواب في كتابته وفق مايلي:

يَابُــؤسَ لِلْحـــرْبِ الّــتي وَضعتْ أَراهِطَ فَاسْتَراحُوا

والبيت من مجزوء الكامل.

ثانياً: عزا المحقِّقُ البيتَ لسعدِ بنِ مالكٍ، ثُمَّ اعتــذرَ عِـن التَّرجمـةِ لَـهُ؛ لأنَّه لم يَعثرْ على ترجمةٍ لهُ.

مَنْ قال لَه إنّ الشّـاعرَ -هنـا- يَتطلّـبُ منـه ترجمـةً؟ أَوَرَدَ ذِكْـرُهُ في كلامِ المُصَنِّفِ؟!

أم اختُلِف في نسبة البيت بَينَ سَعدَيْنِ، ولابدَّ مِن تَمييزِ أحدِهما عـن الآخر؟!

وآخر القول: كيفَ استدلَّ على أنَّ الشَّاعرَ هنــا "سـعدُ بـنُ مـالكٍ" وهو لم يعثر له على تَرجمةٍ؟

إن كانتْ ذاكرتُهُ هِيَ التي أَسـعَفتْهُ بـهِ سـاعةَ فمـا أحراهـا أنْ تُمـدّه بترجمةِ "سعد بن مالك"!! ليسود بها حاشـية مـن حواشـي الكتـاب لغـير مناسبةٍ عَنَّتْ، أو نُكتةٍ ظهرتْ.

وإذا كان مازال يُنشد ترجمةً لسعد بن مالك هذا فإنهـا موجـودةٌ في أحـد المصـادر الـتي أوردهـا في آخـر الكتــاب (ص٢٧٥) تحـت عنـوان

"مصادر التّحقيق" وهو "المؤتلفُ والمختلفُ" للآمدي؛ فهل رجع إليـه؟ أم نقله ضمن المراجع الـتي حشـرها في آخـر الكتـاب و لم تـرد لـه إحالـةٌ في حواشي الكتاب إلى كثيرٍ منها؛ كما سيأتي الحديث عنها -إن شاء ا لله.

وللشّاعر تراجمٌ في معجم الشعراء: ١٤٠،وهو والمؤتلف والمختلـف" في مجلد واحد، وفي جمهرة أنساب العرب: ٣١٩-٣٢٠، وشـرح أبيـات المغني: ٤٠٨/٤، وفي هذا بلاغ.

● أورد المصنف شاهداً على الفرق بين "أَوْعَـدَ" "ووَعَـدَ" في ص١٤٥ من هذا الكتاب، وأعاده لنفـس الغرض في ص٢٤٩، قـال:"والوعـد في الخير، والإيعاد في الشر؛ ولهذا قال بعض فصحاء العرب في دعائه: يـامن إذا وعد وفي، وإذا أوعد عفى؛ قال الشاعر:

وإني إذا أوعَـدتُـهُ أو وَعَـدتْـهُ لمخلِفُ إيعادي ومُنْجزُ مَوعدي

قال المحقّق: "القائل مجهـول" وهـو تكـرار لقولـه السـابق في حاشـية ص١٤٥، وقد سبق للبحث التنبيـه علـى نسـبة البيـت، وأنـه لعـامر بـن الطفيـل؛ كمـا في ديوانـه: ٥٨، وجمهـرة ابـن دريـد:٣٨٥/٢، وتهذيـب اللغة: ٣٥/٣.

احتـج المصنـف بحديـث: "يـامحمد: إن ربـك أمـرك أن تصـل مَـنْ قطعَكَ، وتُعطي مَنْ حَرَمَكَ ، وتعفُو عمَّنْ ظَلَمَكَ" ص٢٥١.

قال المحقّق في تخريجه: "رواه في بعض فقه الإمام أحمد بـن حنبـل:

المعجم المفهرس: ج١/٤٥١".

أما هذه الصياغة؟ التي وفقت إلى اختيارها؛ فلا أحسب أحداً أتى بمثلها في السابقين، ولاينزع إلى مثلها أحد في الخالفين! أين فاعل "رواه" وهل "بعض فقه الإما م أحمد بن حنبل" كتاب هُدِيتَ إليه؟ إنه كشف في عالم المعرفة والتراث! وأياً كان أَمْرُ هذا البَلاءِ الذي أبلاه المحقِّقُ في تخريج الحديث؛ فإنّ الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده: ١٤٨/٤-١٥٨-١٢٨/٥،وابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٣٠/١٣.

- احتجَّ المصنف بقول الدُّؤَلي:

فألفيتُهُ غيرَ مُستعَتبٍ ولا ذَاكرَ الله إلاّ قليلاً

قال المحقّق: "القائل أبو الأسود الدؤلي -مرّت ترجمته" (ص٢٥٢).

وهذا من الوهم الذي امتد إلى كثير مِن أعمال المحقّق، وانحط على ذاكرته؛ حتى ما يميز بين سابق أعماله ولاحق إنجازه، فأبو الأسود لم يرد له ذكر قبل هذه الصفحة، ولا عرضت له مناسبة؛ تستوجب له الترجمة ، أو يستحسن بها تعريف به.

- استشهد المصنف بالبيت:

بأيْدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيوفَهُم ولم تَكثُرِ القَتلَى بها حِينَ سُلّتِ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٥٣).

واهاً لك! تذكر ديوان الشاعر ضمن مصادر التحقيق في ص٢٧٩،

ثم تقول: مجهول القائل.

البيت للفرزدق كما في ديوانه: ١٣٩، والكامل للمبرد: ١/٢٦٥، والأضداد لابن الأنباري: ٢٥٨-٢٥٩، واللسان (شيم) والمغني: ٤٧١، أفبعد هذا الثبت من المصادر إضافة إلى ديوان الشاعر يقال عن الشاهد؛ "مجهول القائل"؟

- قال المصنف: "ومن الأول زائر كضارب؛ قال عنترة:

حَلَّتْ بأرضِ الزّائرينَ فَأَصْبَحَتْ عَسِراً عليّ طِلابُك ابنةَ مَخْرَمِ

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٥٨).

أما إنه غشمشم يغشى ألوان الشجرة[1]، ينسب المصنف البيت لعنترة، والمحقّق يقرر أنه "مجهول القائل" غفوت بين ذراعي وجبهةِ الأسد!!

البيت لعنترة كما في ديوانه: ٨٦ الذي حُشِرَ ضمن مصادر التحقيق، وفي شرح القصائد السبع الطوال: ٢٩٩، وشرح المعلقات العشر - للتبريزي: ٣٧٥، وشرح المعلقات السبع - للزوزني: ٩٣، والمصدران الأخيران من مصادر التحقيق عند أبي ناجي.

- احتج المصنف بالبيت:

لولا الإله ما سكنا خَصَّما ولا ظَلَلْنا للمشائي قيما

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/٤١٢ بتصرف يسير.

قال بعده: "والصواب أن خصم لقب لعنترة بن عمرو بن تميم".

كذا جاء سوق البيت والنص في عمل المحقّق، وفيه من التحريف والتصحيف ما أخل بسوق النص ومعناه؛ والصواب في البيت:

لَولا الإلهُ ما سَكنّا خضّمَا ولاظَلِلْنا بالمَشائي قيما

وصواب نص المصنف: "أن خَضّمَ لقبٌ لعنبر بن عمرو". وأصول النص في صحاح الجوهري (خضم).

● قال المصنف: "الضيغم فيعل....قال: أنشد سيبويه:

وقد جعلت نَفسي تَطيبُ لِضغْمَةٍ لِضَغمِهما يَقرعُ العظمَ نابُها

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٥٩).

والبيت لمغلس بن لقيط الأسدي من قصيدة رثى فيها أخاه "أُطَيْطاً" وفيها يشتكي ابني أخيه مُدرِكاً ومرة، وقبل البيت:

أبقت لي الأيامُ بعدَكَ مُدرِكاً وَمُرّة والدّنيا قليلٌ عِتابُها(١)

ونسبه "ابن الشجري" في أماليه: ٢٠١/٢، للقيط بن مرة الاسدي.

● قال المصنف في شرح بيت كعب بن زهير: (ص٢٦٠).

يَغدو فَيُلحِمُ ضِرغامَيْنِ عَيْشُهُما لَحْمٌ مِن القَومِ مَعفُورٌ خَراذِيلُ

قال: "يصف هذا الأسد المشبه بالضرورة".

---

(١) ينظر الأعلم على سيبويه: ٣٨٤/١، وابن بري في شواهد الإيضاح: ٧٤-٧٥، وابن هشام في تخليص الشواهد: ٩٤، والبغدادي في الخزانة: ٣٠٣/٥.

حرف المحقّق النص تحريفاً أخل به؛ والصواب: "يصف هذا الأسد المشبه به بالضَّرَاوة".

وقال: "والقِرْن بكسر القاف المقام"، لك في شجاعة. والصواب: المقاوم لك.

- احتج المصنف بالبيت: (ص٢٦١).

وهن وقوف يَنتظِرنْ قضاءَهُ بِضاحي غداةٍ أَمرهُ وَهُو ضَامِزُ

حاد المحقّق عن نسبة البيت؛ وربما استكثر من نفسه تكرار: "مجهول القائل".

والبيت لمعقل بن ضرار؛ المعروف بالشماخ: كما في ديوانه: ١٧٧، وجمل الزجاجي: ١٢٢، والحلل: ١٦٣.

- استشهد المصنف بقول الراجز:

قد سَالم الحياتِ منه القدَمَا الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

قال: المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٦٢).

والبيت من شواهد سيبويه: ١/٢٨٦-٢٨٧، وعزاه لعبد بني عبس، ونسبه "ابن السيرافي" في شرح أبيات سيبويه: ١/٢٠١، لمعروف الديبري؛ وينسب للعجاج، ولأبي حيان الفقعسي[1].

---

(١) ينظر الأعلم على سيبويه: ١/١٤٥، والعيني: ٤/٨٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص٩٧٣.

● احتج المصنف بالبيت:

وكُلُّ فتىً وإنْ أَثرَى وإنْ أمْشى   سَتخلُجه عن الدُّنيا مَنون

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٦٣).

أيكون البيت "مجهول القائل" وديوان الشاعر ضمن مصادر التحقيق؟ أما إنه من فَرطِ البَيان.

البيت للنابغة الذبياني؛ كما في ديوانه: ٢٥١-٢٥٢، واللسان (منن) برواية: "ستخلجه عن الدنيا المنون".

● أورد المصنف حديث: "رَأيتُ عمرو بن لحيّ يجرُّ قَصَبَهُ في النَّارِ" وذلك أنه أول مَنْ سَيّبَ السَّوائب، وبجر البحائر.

كذا أورد المحقّق نص الحديث، وقد جعل المقطع الأول منه بين هلالين؛ فلعله يظن الحديث انتهى بهذا المقطع، أو هو منهج اختاره لنفسه لم يسبق إليه من قبل.

أما تخريج الحديث فقد أغرب فيه وأعجب؛ قال في حاشية ص٢٦٣،٢٦٤:

"رواه في بعض نَصّه الإمام البخاريّ ومسلم، وَعن أبي هريرة؛ وهذا نصّ الحديث: "رأيتُ عمرو بن عامرِ الخزاعي يجُرُّ قصبتهُ في النَّارِ؛ كان أوّلَ مَنْ سَيّب السّوائب". الحاوي للفتاوى: ٢١٣.

"وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ: رأيتُ عَمرَو بنَ قَمْعَةَ ابن خندق يجرُّ قصبتهُ في النَّار -أنّه أولُ مَنْ غيرَ دينَ إبراهيم" فيبدو أنّ "عَمْرو بن لُحَيّ" هذا هُوَ "عَمرو بُن عامر الخزاعي".

ما كان أغناه عن هذا التعليق الذي أحال نَصّ الحديثِ إلى قطعٍ غَيرِ مُتجاورةٍ أَذْهَبتْ جِدَّتَهُ وبهاءَهُ بسبب التّحريفِ والتّصحيفِ في كلمات النّص. وقد شط عن قصد المصنف في الاستشهاد، بما جمعه في هذه الحاشية مِنْ قُطْنٍ مَندُوفٍ وَقتادٍ مخروط، آهٍ لو سمع نُصْحَ النّاصِحِ: لَيْسَ هذا بعشّكِ فَادْرُجي"(١).

● احتج المصنف بالحديث على كلمة "القُصب" بضم القاف وسكون الصاد المهملة، وفسرها بأنها المعي؛ وفي هذا تصور لمشهد من مشاهد تعذيب "عمرو بن لحي" في النار؛ وهو يجر أمعاءه فتَنْدَلِقُ لَه الأَقْتابُ. وتسيلُ منه النّفوسُ؛ فأحال المحقّق تلك الكلمة إلى "القصبة" قَضيبٍ مِن الشّجرِ، وهنا يُدركُ القَاريءُ أنّ الحديثَ يُصَوِّرُ مشهداً لعمرو بن لحيٍّ في نزهة على ضفاف جهنم يَنكُثُ بقصبته أُوَارَ جَهَنّم!

وَأيًّا ما كانَ الأمرُ فالحديثُ في صحيح البخاري: كتاب التفسير(٢)، وفي صحيح مسلم بشرح النّووِي: كتاب الجنة: باب النار يدخلها

(١) مجمع الأمثال: ٩٣/٣.

(٢) ينظر: الفتح: ٢٨/٨.

الجبّارون والجنة يدخلها الضعفاء: ١٧/١٩٥.

- احتج المصنف ببيت جذعة:

مِـن فُتُـوٍّ أنـا رَابِئُـهـم   مِـن كَـلالِ غَـزْوَةٍ مَاتوا

(ص٢٦٦).

كذا أورد المحقّق رواية البيت وصوابه كما في الأصول:

"في فَتُوٍّ أنا رَابِئُهُم".

- قال المصنف: "ويروي: تقطر بالمثناه من فوق".

ويروي: تقطر بالمثناه من فوق؛ فالدم إما مفعول به؛ لأنه يقال: قطر الدم، وقطر به، والمعنى: تقطر الكلوم الدم، وما: تمييز على أن الألف واللام زائدة" (ص٢٧٣).

كذا أورد المحقّق النص، وفيه من التحريف والتصحيف والتكرار ما فيه، والصواب في سوقه:

"وَيُرْوَي: تَقطُرُ بالمثنّاة مِن فَوق؛ فالدَّمُ إمَّا مَفْعُولٌ بـه؛ لأنَّـهُ يُقـالُ: قَطَرَ الدّمُ وقَطّرتُهُ، والمعنى: تَقْطُر الكُلومُ الدَّمَ. وإمَّا تَمييز".

- احتج المصنف على زيادة الألف واللام بالبيت:

رَأيتَـك لمّـا أنْ عـرفتَ وَجُوهَنـا   صَدَدْتَ وطِبْتَ النّفسَ يا قيسُ عَنْ عَمْرِو

قال المحقّق: "القائل مجهول" (ص٢٧٣).

داهم المحقّق اللّيلُ، وليسَ له معينٌ، وما عنده متسع من الوقت يصرفه في البحث والتنقيب عن نسبة بيت احُتُجَّ بِهِ بلَهْ تحرير النص؛

فانتظر منه رَمْيَ الحصَى في نِهَايةِ المطَافِ، وتعزَى بِهِ عن الدّرِ الذي كَمَن في تَلافِيْفِ هذا الكتاب.

البيت لراشد بن شهاب اليَشْكُرِي؛ كما في المفضليات: ٣١٠، وشَرحيْها لابن الأنباري: ٦١٤-٦١٥، والتبريزي: ١٠٨٥/٢.

● احتج المصنف على تثنية الدم بالبيت:

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبحْنَا جَرى الدَّميانُ بالخبرِ اليَقِينِ

قال المحقّق: "القائل مجهول" هكذا ختم أبو ناجي شواهد الكتاب بالمجاهيل؛ وُفْقَ ما بدأ بهم في مطلع الكتاب، والحمد لله استوى البدءُ والختامُ؛ وبهذا المسلكِ في البحثِ والتّحقيقِ أَكّدَ لَنا أنّه لايحفِلُ بالإتقان، ولايلتزِمُ أصولَ التّحقيقِ وقواعدِهِ التي سَنّها أربابُ العِلْمِ، وأهلُ التّحصيلِ والاختصاص؛ بل كان دَأبهُ العجلةَ في الإخراج؛ والسُّرعَةِ في الإنتاج ، وبهذا المسلك الفريد زلّت به القدم، وهوى في متاهات لاقرارلها إلى يوم القرار!

أما البيت الذي احتجَّ به المصنّفُ في نهاية هذا الشرح فلعلي بن بدال؛ كما في المجتنى: ٤٧، والجمهرة: ٣٠٣/٢، وأمالي الزجاجي: ٢٠، وخزانة الأدب: ٤٨٧/٧-٤٨٨.

ونُسب للمثقّبِ العبدي: كَما في ملحقات ديوانه: ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٤٤/٢، ونُسِبَ لمرداسِ بن عمروٍ؛ كما في الوحشيات: ٨٥.

القسم الثالث: الفهارس:

أ- المصـــادر:

تتبع البحث مصادر المحقّق الدكتور أبي ناجي، في هذا الكتاب، التي وردت إحالاته عليها في الحواشي والتعليقات؛ فلم تتجاوز خمسة وأربعين مصدراً، ولما وصل البحث في رحلته مع أبي ناجي إلى الفهارس المفصلـة، في نهاية الكتاب، وجدها تزيد على عشرة ومائـة مصـدر، وزعـت علـى سبعة فنون؛ وهي:

١- كتب التفسير.

٢- كتب الحديث.

٣- كتب النحو.

٤- كتب التراجم.

٥- كتب الأدب.

٦- كتب دواوين الشعر.

٧- كتب المعاجم.

وإذا ألقيت نظرة فاحصة على هذه الفنون السبعة الـتي أبـدع المحقّـق في تصنيفها - رأيت فيها غشم الحاطب؛ فكتب التفسير يتصدرها القرآن الكريـم، والمعجـم المفهـرس لألفـاظ القـرآن، وتختـم بكتــاب "التفســير

والمفســرون" للذهــبي، وإذا تتبعــت أثــر كتــب التفســير في الحواشــي والتعليقات لن تجـد أثـراً لهـذه المصـادر الـتي أوردهـا أبـو نـاجي في هـذا الفهرس؛ لن تجد "تفسير ابن كثير" و "الكشاف" ولا "في ظـلال القـرآن" ولا "أضواء البيان" ولاشيئاً مما سطره في الفهرس.

أمـا كيـف وردت -هنـا- واختفـت في الحواشـي، والتعليقـات؟ فالجواب عند أبي نـاجي: ولـو تَجَـرَّأَ البحـث علـى الجـواب لقـال: إنهـا منقولة من الكتب التي ألحق مؤلفوها ومحققوها أو اخرها بفهارس المصادر التي استعانوا بها، فعلاً، أو اعتمدوا عليها في أعمالهم؛ فعليهـم أن يَعملـوا بجدهم، وعلى أبي ناجي أن يستثمره في مثل هذا النهج الغريب.

أمـا القسـم الثـاني: وهـو كتـب الحديـث : فـالذي ورد منهـا في الحواشي والتعليقات لايعـد سبعة كتـب، وقـد خلـط المحقّـق بـين كتـب الحديث وكتب الفقه، وكتب السير، وحسبك أن تعلم أن أكـثر إحالاتـه في الحواشي كانت مقصورة على "رياض الصالحين" و"منهاج الصـالحين" و أحال مرّة إلى "المقاصد الحسنة" ومـرّة إلى "فقـه السـنة" للسيد سـابق، ومرّة إلى كتاب"الحاوي" للسيوطي، ومرتين أو ثلاثـاً إلى كتـاب "الجـامع الصغير"، أما بقية المصادر الأصول في السـنة فإنمـا ذكـرت تكثـيراً للعـدد وتضخيماً للعمل، أما الرجوع إليها فما إخاله فتش سـفرا مـن أسـفارها، ولالحظة بناظريه، وقد أماط البحث قبلا اللثام عن كثير من أوهـام المحقّـق

في تخريج الأحاديث التي احتج بها "ابن هشام" في هذا الكتاب، لاينسى البحث إحالته في ص٥٠ إلى صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، وسنن الترمذي، ولكن في كم موضع احتج ابن هشام بالحديث، وكم حديثٍ أوردها في هذا السفر كانت الإحالة لها إلى رياض الصالحين ومنهاج الصالحين.

الفن الثالث: كتب النحو:

كان الظن حسناً بأبي ناجي في معرفة هذا الفن مصادره وأصوله؛ وذلك لأنه يمت إليه بصلة، لكن البحث فوجئ بغشمشم يغشى أعلى الشجر، وأية ذلك أنك تجد "أهدى سبيل إلى علمي الخليل" لمحمود مصطفى في العروض والقوافي ثاني المصادر في هذا الفن؛ هذا إلى جانب كتاب" المدارس النحوية" وغيرها قد أقحمت بين كتب هذا الفن؛ أفبهذا المسلك أدرك هذا الفن؟! وقد بلغت مصادر هذا الفن سبعة عشر كتاباً؛ لو أقسم مقسم على أن المحقّق لم يرجع إلى ثلثها أو ربعها لم يكن حانثاً في قسمه، ومن يتحقق مما أقول سيجد أني أسدلت الستار على كثيرٍ من العوار.

الفن الرابع: كتب التراجم:

حطب المحقّق في هذا الفن ما شاء له الحطب، وجاء بما أدت يد إلى يد، وعلى سبيل المثال تجد من كتب هذا الفن كتاب "المفضليات" و"الشعر والشعراء" و"عيار الشعر"لابن طباطبا بجوار كتاب "وفيات

الأعيان" فكتاب "بغية الوعاة" فكتاب "جمهرة أنساب العرب" فكتب الأدب تزاحم هذا الفن.

أ يكون هذا الفن من التداخل عند المحقّق؟! أ تكون كتب الأدب ضيوف شرف على مائدة هذا الفن التي نضدها أبو ناجي؟! وإذا قدر لك أن تجول بناظِرَيْكَ في الحواشي والتعليقات عن مصادر هذا الفن فلن تظفر بنصفها ، ثلثها، ربعها، فكم أضحك أبو ناجي بخرقِهِ المتعجب، وحيّر المتأمل!!

الفن الخامس: كتب الأدب:

لما كان هذا الفن ميدان اختصاص أبي ناجي، ومطمح أماله، ومنطلق إبداعه، فقد أورد الثبت من مصادره، قديمها وحديثها، ماعلمه منها وما لم يعلمه، ولكن أ تظن أبا ناجي ابن بجدتها في هذا الفن؟! كلا؛ فلقد كبا الجواد، و لم يبلغ الغبار سنابكه، وخذ بيدك من هذا التخليط بين الفنون، تجد بين كتب هذا الفن: "دلائل الإعجاز" و"أساس البلاغة" و"المثل السائر" و "أدب الكاتب" و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، وتجد عودة إلى كتب التراجم في كتاب "المؤتلف والمختلف" للآمدي، وغير هذا كثير.

وإذا عدت باحثاً عن مواطن هذه الكتب في الحواشي والتعليقات فلن تظفر بأكثر من خمسة كتب من ثلاثين كتاباً، بعضها ذكر لمرّة

واحدة، وبعض كرر لمرّتين أو ثلاث؛ لا أكثر من هذا، أما بقية المصادر منه فلن تجد لها أثراً، ولقد أدّارك علم المحقّق في أربعة كتب أوردها ضمن مصادر هذا الكتاب؛ هي:

١- الحرب في شعر المتنبي - للمؤلف.

٢- الشنفرى - للمؤلف.

٣- عمر بن أبي ربيعة - للمؤلف.

٤- الرثاء في الشعر العربي - للمؤلف.

فمن المؤلف؟ إنه يعني نفسه؛ فهل يكون هو مؤلف كتاب "شرح قصيدة بانت سعاد"؟ لا يبعدن على مثله أن يدعي دماء قوم وأموالهم، ولقد سبق له مثل هذا الادعاء؛ فمن ينصف الأموات، من تجاسر الأحياء على تراثهم، وعصارة فكرهم، وثمرة جهودهم؟

الفن السادس: دواوين الشعر:

أورد المحقّق، تحت هذا الفن عشرين ديوانا؛ توفر البحث على ستة وردت في إحالاته في الحواشي، والتعليقات؛ بعض منها ذكر لمرّة، وبعض لمرّتين، أو ثلاث؛ لا أكثر من ذلك ، وقد أسقط المحقّق ديوان الحماسة، و"ديوان رؤبة" و"ديوان الهذليين" أورد "ديوان امرئ القيس"وديوان الأعشى" و"ديوان جرير" أما بقية الدواوين فلم يرد لها ذكر في عمل المحقّق؛ وبهذا أكد للبحث أنه قد أستلها من كتاب أو كتب غير هذا

الكتاب، ثم علقها بآخر هذا الكتاب؛ على أنها من مصادره المعتمدة وما هي منها في شيء.

الفن السابع: المعاجم:

أورد أبو ناجي، تحت هذا الفن، أربعة كتب؛ هي؛ "الصحاح" و"اللسان" و"القاموس المحيط" و"المعجم الوسيط" والذي ورد منها، في حواشي الكتاب، هو "لسان العرب" أما الثلاثة الباقية فلا أثر لها في حواشي الكتاب؛ فلعله نوى الرجوع إليها؛ لكن البحث لايلتفت إلى ماعقده بنيته؛ بل ما دونه بيده، وأكدته معرفته.

ولن يبخس البحث المحقّق جهده؛ فقد ذكر مصدرين آخرين غير هذه الأربعة، في حواشي الكتاب، ولم يرد لهما هنا ذكرٌ؛ هما "تهذيب اللغة" و"تاج العروس" فليعضضن عليها بالنوجد، وليحمد الله الذي ساقهما له في النوازل.

ب- فهرس أبيات الشعر:

لم يلتزم المحقّق نهج الباحثين والمحقّقين في ترتيب شواهد الشعر؛ بل اختار له منهجاً تفرد به؛ زعم أنه رتب الأبيات التي احتج بها المصنف على حروف المعجم، ومن ينظر في هذا الفهرس يَرَاه جَمَعَ بين القوافي المتباينة، والحروف المتنافرة، أوالمتباعدة؛ فلا نظام للقوافي التزم، ولا بحروف المعجم أخذ، وفيما يلي بيان ما أجملته هنا:

١- قافية الهمزة.

أورد المحقّق تحت حرف الهمزة، عدة أبيات تنتهي بحرف الهمزة، ولكنه أقحم بينها بيتاً قافية الميم، وهو:

غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تطلبه فإذا هِي بعظام ودِما

٢- حرف التاء:

استهل حرف التاء بقافية بائية:

ألا ليت حظّي من زيارةِ ميّة غَدَيّات قيظٍ أو عُشَيّاتِ أعشِيَهْ

وَثَلَّث بَقافية اللام في البيت:

قد أركب الآلة بعد الآلَهْ وأترك العاجز بالجدّالهْ

٣- قافية الهاء:

أورد تحت حرف الهاء، سبعة عشر بيتاً ليس منها بيت واحد يصلح قافية لحرف الهاء، وقد أرجعها البحث إلى الحروف التالية:

١- حرف الهمزة:

ورد عليها ثلاثة أبيات هي:

وبَلدة قَالِصةٍ أَمواؤها ماصحةٌ رَأدُ الضُّحى أَفياؤُها
وَلا أراها تزال ظالمةً تحدث لي قُرْحةً وتُنْكِؤُها
فَلَمَّا أَتَتْ أطام جَوٍّ وأهله أُنيخت فألقتْ رحلَها بِفنائِها

٢- حرف الباء:

ورد بقافية الباء ثلاثة أبيات؛ هي:

يُقَلِّبُ رأساً لم يكنْ رأسَ سيدٍ   وعَيناً له حَولاءُ بادٍ عُيُوبُها
وقد جَعَلتْ نفسي تَطيبُ لِضغمةٍ   لِضَغْمِهِما يَقرعُ العظمُ نابُها
وشاهدنا الجلُّ والياسميـ   نُ والمسمعات بأقصا بها

٣- حرف الدال:

ورد بقافية الدال البيتان التاليان:

أظن انهمالَ الدَّمْع ليس بُمنتَهٍ   عن العَين حتّى يَضْمَحِلَّ سَوادُهَا
وما هاجَ هذا الشّوقَ إلا حمامةٌ   تَغنّت على خَضراءَ سمرٍ قُيُودُها

٤- حرف الراء:

جاء بقافية الراء ثلاثة أبيات؛ هي:

وقد زَعمتْ لَيلَى بأنّي فاجرٌ   لِنفسي تُقاهَا أَوعليها فُجُورُها
قُلْتُ لِبوابٍ لَديهِ دَارُها   تِيذَنَ فإنى حَمْوُها وجارُها
إذا نامَ طلح أشعثُ الرّأسِ خَلْفَها   هَداهُ لها أَنفاسُها وَزَفِيرُها

٥- حرف العين:

وجاء بقافية العين هذا البيت:

كَم بجودٍ مُقْرفٍ نَالَ العُلا   وَكَريمٍ بخلُهُ قد وَضَعَهْ

٦- حرف اللام:

وورد بحرف اللام البيت التالي:

تبـين لي أنّ القمـاءةَ ذلّـةٌ وأنَّ أعزاءَ الرِّجـالِ طِيَالُـهـا

٧- حرف الميم:

وجاء بقافية الميم الأبيات التالية:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوَفّى غَرِيمَه وَعَـزّةَ مَمْطُـولٌ مُعَنًّى غريمُهـا
عَفَت الدِّيـارُ محلُّها فَمَقامُـهـا بِمنًى تأبَّطَ غَولُهـا فَرِجَـامُهـا
نُصِرْنَا فَما نَلْقَى لَنا مِن كَتيبـةٍ مَدَى الدّهرِ إلاَّ جِبْرا ئيلُ إمَامُها

٨- حرف النون:

وجاء بقافية النون البيت التالي:

لَقد فـرّقَ الْواشُـونَ بَيْنِي وبَيْنَهـا فقرّتْ بذاكَ الوصلِ عَيْنِي وَعينُها

٥- قافية الواو:

أورد المحقّق، في فهرس الأبيات: على حرف الواو خمسة أبيات ليس منها بيتٌ واحدٌ على قافية الواو، وقد أَرْجَعها البحث إلى قوافيها فجاءت وَفْقَ مايلي:

ورد بقافية التاء هذا البيت:

في فُتُـوٍّ أنـا رَابِئُهـم مِـن كَلالِ غَـزوَةٍ ماتُـوا

وببيت ورد بقافية الحاء:وهو:

يـا بُـؤسَ لِلْحـربِ الَّـتي وُضَعت أَراهِـطَ فَاسْتَراحُوا

وببيت جاء بقافية الدال: وهو:

إنَّ الخليطَ أجدَّ البينَ فَانـجَرَدُوا وَأَخلَفوكَ عِدا الأَمرِ الَّذي وَعَدوا

وببيت بقافية الراء: وهو:

رأيتـــكَ لَمَّـــا أنْ عـــرفْـــتَ وُجُوهَنـــا صَدَدْت وَطِبتَ النَّفْسَ يَاقيسُ عَن عِمْرِو

وآخر بيت من الخمسة جاء بقافية اللام؛ وهو:

زيارتنـــا نُعمـــانَ لاتَنسينّهـــا تِقِ ا لله فينا والكتابَ الَّذي يَتْلو

٦- قافية الياء:

أورد المحقّق، تحت حرف الياء، اثنين وعشرين بيتاً علـى أنهـا يائيـة، والذي ثبت منها بحرف الياء ثلاثة أبيات لاغير؛ وهي:

ألم تَعلـمي أنَّ الملامــةَ نَفْعُهـــا قَليلٌ وَمَا لَوْمِي أَخي مِن شِمَالِــيا

وقد حرّف المحقّق في رواية الشطر الثاني؛ فجاء في عمله:

.... وَمَالومي أخي الفِهرِ مِن شماليا

وهو من خلط المحقّق.

والبيت الثاني والثالث:

ولـــو أنَّ واشٍ باليمـــامَـــةِ دَارُهُ وَدَاري بَأَعلَى حَضرَموتٍ اهتَدالِيَا

عُمَيْرَةَ وَدّعْ إنْ تَجهّزْتَ غَازيـا كَفَىالشَّيبَ والإسلامَ للمرءِ نَاهِيا

وأما بقية الأبيات فقد توزعتها عشرة أحرف؛ وهي كما يلي:

١- بيتان بقافية الجيم؛ وهما:

وَكُنـــتُ أَذلُّ مِـــن وَتـــدٍ بقـــاعٍ يُشَـــجُّ رَأْسُـــهُ بالـــفِهـــرِ وَاجي

وَتَشكُو بعينٍ مَا أَكلَّ رِكَابُهـــا وَقيلَ المُنادي أَصْبحَ القومُ ادْلُجِي

٢- وبيت بقافية الدّال المهملة:

ما خلتُ أنّ الـدهـرَ يَثْنِيني عَـلى ضرَّاءَ لايَرضى بها ضَبٌّ الكُدَى

٣- وبيتين وَرَدَا بقافية الذال المعجمة:

ولـيسَ المـالُ فاعلَمـهُ بِمَـالٍ مِـن الأَمْـوال إلاَّ لِلَّـذي
يـريدُ بـه العـلاء ويمتـهنه لأقْـرَب أقْـرَبيـهَ ولِلّـذي

٤- وأربعة أبيات وردت بقافية الراء المهملة، وهي:

فَقالَ فَريقُ القَـومِ لَمّا نَشدتُهـم نَعمْ، فريقٌ لَيمنُ ا للهِ مَا نَدْري

ورواية المحقّق للشطر الأخير: لايمن ا لله...

حَيِّ العشيـةَ ربّـةَ الـخِدري أَسْـرَتْ إليَّ وَلم تَـكُن تَـسْري
ولأنتَ تَفْري مَا خَلَقْتَ وبعضُ القَـوْمِ يَـخْـلُق ثم لايَفْـرِي

٥- وبيت ورد بقافية السين المهملة:

أَرَمِّقُ العَـيشَ علـى بَـرْضٍ فَـإنْ رُمْـتُ ارتشافاً رُمْتُ صَعْبَ المُنتسَا

٦- وببيت جاء بقافية الشين المعجمة:

أَشـابَ الصّغِـيرَ وَأفنى الكبيرَ كُـرُّ الغـداةِ وَمَـرُّ العَـشيّ

٧- وبيت بقافية الفاء:

ميَّـزتُ بَينَ جمالِهـا وفِعالِهـا فإذا المَـلامَـةُ بالخِيَـانَةِ لاتَفِـي

٨- وبيتان وردا بقافية اللام:

وَلَقدْ لَقيتُ ما لَقِيتْ مَعَـدٌّ كُلُّهـا وَفَقدْتُ مَـالِيَ في الشّبابِ وَخالِيَ
كأنّ قلوبَ الطّيرِ رَطباً ويَابِسـاً لَدَى وَكْرِها العُنّابُ وَالحشَفُ البْالِي

٩- وبيت بحرف الميم:

فَسقَى دِيارَكِ غَير مُفسدِها صوبُ الرَّبيع وَدَيْمةٌ تهَمِي

١٠- وأستأثر حرف النون بخمسة أبيات؛ وهي:

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسبُّني فَمضَيْتُ قلتُ ثمّةَ لايَعنِيني
لقدْ علمتُ ومالإسْرافُ مِن خلُقِي أنَّ الّذي هُوَ رِزْقِي سَوفَ يَأْتِيني
أُعلّمُهُ الرّمايةَ كلَّ يَومٍ فَلمَّا اشتدَّ سَاعِدهُ رَماني
ياعمرُو إلاَّ تَدَعْ شَتْمي وَمَنْقَصَتِي أضْرِبْك حَتّى تقولَ الهامةُ اسقتوني
وَهُمْ وَرَدُوا الجِفَارِ عَلى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يومِ عكاظِ إنّي

هذا ما استدركه البحث على عمل المحقّق في فهرس الأبيات، وهناك أكثر من أربعين بيتاً لم يرد لها ذكر في هذا الفهرس، لايدرىَ سبب سقوطها؛ أ هو استغناء عنها بما ذكر، أم هي غفلة المضطرب، وقد توفر البحث على حصر الشواهد الشوارد، وفيما يلي قوافيها وصفحاتها من الكتاب:

قافية الباء:

مَضارِبُه (ص١٣٤).

دَبِيبَا (ص١٤٠).

حَسِيبَا (ص١٤٢).

لَغَرِيبُ (١٤٧).

يَشْرِبُ (ص١٤٩).

قافية الحاء المهملة:

قافية الدال المهملة:

قافية الراء:

قافية السين:

قافية الضاد:

قافية العين:

قافية اللام:

قافية الميم:

الهُيْثَمِ (ص١٥٣).

الأضْخَمَّا (ص١٨٧).

بِمحَرّمِ (ص٢٦٩).

قافية النون:

البابِليِنا (ص٨٧).

وَمَينَا (ص١٥٤).

لَقِينَا (ص٢٤٦).

اليَقِينِ (ص٢٧٣).



(ج) فهرس الأعلام:

لم يتعقب الباحث عمل المحقّق في الأعلام إلا في ما نأْنأ به الجهد عن سبيل القصد؛ فلم يتعقبه في الأعلام الذين تكررت ترجماتهم، والأعلام الذين ترجمهم من كبار الصحابة والتابعين وأئمة العلم المشهورين، كما لم يتعقبه فيمن أغفل ترجمته، أوالتعريف به؛ من الأعلام المغمورين الذين يجهد الخاصة في معرفتهم، وتَضُنُّ أكثرُ المصادرِ وكتبُ الطبقات بذكرهم، ولو تتبع البحث عمل المحقّق في ذلك لاقتضى الأمر كتاباً رديفاً لهذا الكتاب، يقيد مهمله، ويفصل مجمله، ويلم شعثه، وإنما اكتفى البحث بالتنبيه على ما عبث الجفاء بأذِمّته(١)، مما هو على حبل الذراع من المحقّق لو أنه أبلى في تحقيق الكتاب بلاء المحقّقين، واعتام نهج الباحثين الواصلين أسلافهم؛ بصدق الأداء، وحسن الاقتداء.

ففي فهرس الأعلام الذين ضمهم جانب من هذا الكتاب لم يلتزم فيه المحقّق الترتيب الهجائي إلا بمقدار فهمه له، وعلى سبيل المثال، قدّم المحقّق اسم "أحمد" و"الأخطل" و"الأخفش" و"الأعشى" على "إبراهيم" ولو أنه راعى فتح الهمزة لا الحرف الذي يليها لكان له وجه في البيان؛ لكنه لم يلتزم هذا؛ فقد قدم "إسحاق" على"إبراهيم" وعلى "أسامة"

(١) الأذمة: الحرمات.

و "أبي الأسود" وغيرهم.

وليس هذا المأخذ مما يعول عليه، ويشتد النكير على الواقع فيه، وإنما ذكر كنموذج على الفوضى والاضطراب، لكنّ المحقّق جاء بالشعراء الزّباء[1]، حين جعل "الحماسي" علماء، وهو نسبة لمن ذكر اسمه في ديوان الحماسة؛ بل فعل ما هو أعظم حين جعل (عرقوب الوادي) علمًا؛ وهو اسم لمنعطف الوادي، وترك العلم المذكور بعده؛ وهو: عرقوب بن معد بن زهير، أو: عرقوب بن صخر[2].

هذا آخر سهم في الكنانة التي أعجم البحث عيدانها، ثم رمى بها، بعد أن راشها سهما سهما، وعسى أن يستقر هذا السهم في موضعه من آخر أعمال أبي ناجي في كتاب "شرح قصيدة كعب بن زهير" ليفري ما خلق، ويسدّ ما أحدثه فيه من خلل.

وما أخفى القرّاء ما قيل لي في شأن هذه التنبيهات، والمعنى بها، ولو أن البحث استجاب لها لتوقف قبل هذا البيان بكثير؛ فمن قائل: أشهرت السيف في وجه أعزل! ومن قائل: إنك بهذه التنبيهات تضرب في حديد بارد! ومن قائل: قسوتَ على الرجل، وإن الرفق به لأوفق، وساحة الصبر أوسع، إن كان ماهاجك عليه إحن أو ضغينة دفينة! وغير هذا

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ١/٣٦٠.

(٢) ينظر: ص١٤٩ من الكتاب المحقّق.

سمعت. و لم يكن الجواب علــى ذلـك بعيـداً؛ بـل كـان أقـرب مـن حبـل الذارع!

قلتُ يومها: لم يكن صاحبي بأعزل؛ لكن سيفه سيف كهام!!

وقلت عن الحديد البارد: أبرده هذا الخبث وتراكم الصدأ.

وقلتُ عن القسوة في هذه التنبيهات: إنهـا دون لَحْوِ العصـا، ومـا أردتُ بها إلا مذهب الذي يقول:

فَقَسَا لِيزدَجِرُوا ومَن يَكُ حَازِماً فَلْيَقْسُ أحياناً عَلى مَـن يَرْحَـــمُ



فهرس الأحاديث

الأحـــاديث	الصفحة
إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون	١٠٣
أنا النبي لا كذب أنا بن عبد المطلب	١–٥
التمس ولو خاتماً من حديد	٥٠
توضأ وانضح فرجك	٧٧
حتى إن الرمانة لتشبع السكن	٩١
الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة	٨١
رأيت عمر بن لحي يجر قصبته في النار...	١١٤
كان يتخو لنا بالنصيحة مخافة السآمة	٩٠
لا طيرة ولا نوء ولاغول	٥٧
لا عدو ولا طيرة ولا هامة ولا نوء ولا صفر	٥٧
لا يموت لأحدكم ثلاث من الولد فتمسه النار إلا تحله القسم	٩٢
اللهم حوالينا ولا علينا	١٠٤
من قتل قتيلا فله لسلبه	١٠٥
هي ركضة من الشيطان	٩٩
يا محمد إن ربك أمرك أن تصل من قطعك وتعطى	١٠٩
من حرمك، وتعفو عن ظلمك	
ويح عمار تقتله الفئة الباغية	٢٣

الشواهِـدُ الشِعْرِيَّـة

القافيـة	البحـر	الشاعـر	الصفحة
يرزؤها	المنسرح	ابن هبيرة	٤١-٤٢
تنكؤها	المنسرح	ابن هبيرة	٧١
اضطربْ	المتقارب	الإيادي	٧٨
المصابا	الوافر	جرير	٤٤
دبيبا	خفيف	أبو أمية الحنفي	٥٩
هربا	البسيط	-	١٠٢
مضَارِبُهْ	الطويل	نَهْشَل بن حري	٥٦-٥٧
سرحوب	الطويل	امرؤ القيس	٢٦
كواكبه	الطويل	أبو الطمحان	٣٤
غروب	الطويل	علقمة	٤٣
كذوب	الطويل	-	٤٧
الأدب	البسيط	لبعض الفزاريين	٧١-٧٢
نابُها	الطويل	مغلس بن لقيط	١١٢
ماتوا	المديد	جذيمة	١١٦
مجنوبُ	البسيط	النابغة الذبياني	٨١

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال والمعاقبة للزجاجي. تحقيق: الدكتور عز الدين التنوخي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٧، سنة ١٩٦٢م.
- أسرار البلاغة للجرجاني. تصحيح: السيد محمد رشيد رضا. دار المعرفة بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الأشباه والنظائر للخالديَّيْنِ. تحقيق: الدكتور محمد يوسف. لجنة الترجمة النشر، ١٩٨٥م.
- الاشتقاق لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي، الطبعة الثالثة.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، ١٣٩٢هـ.
- الأصمعيان للأصمعي. تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠م.
- الأصول لابن السراج. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- إعراب الحماسة لابن جني. مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.

- الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثالثة.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.
- الإفصاح لأبي نصر الفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- الإقناع في تخريج العروض والقوافي للصاحب بن عباد. تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٠م.
- ألف باء لأبي الفرج يوسف محمد البلوي. عالم الكتب بيروت.
- أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود الطناحي. الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- أمالي المرتضى. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. عيسى الحلبي القاهرة، ١٣٧٣هـ.
- الأوائل لأبي هلال العسكري. تحقيق الدكتور/ وليد قصاب، ومحمد المصري. دار العلوم بالرياض، ١٤٠٠هـ.
- البرصان والعرجان، والعميان والحولان للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. نشر وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي بالقاهرة. ١٤٠٥هـ.

- تاج العروس للزبيدي. الخيرية بمصر. ١٣٠٦هـ.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.
- تاريخ الأمم والملوك للطبري. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. دار سويدان، بيروت.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي. تحقيق: الدكتور/ عبد العزيز مطر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
- تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون. الخانجي بمصر، ١٣٩٧هـ.
- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي، وابن السبكي، والزبيدي، استخراج محمود الحداد. ط/ دار العاصمة، ١٤٠٨هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري. تحقيق: الدكتور عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.
- التذكرة السعدية، للعبيدي. تحقيق:عبد الله الجبوري. النعمان، العراق، ١٣٩١هـ.
- تقويم اللسانين. للدكتور تقي الدين الهلالي. مكتبة المعارف بالرباط.
- التكملة. لأبي علي الفارس. تحقيق: الدكتور/ حسن الشاذلي فرهود. جامعة الملك سعود. الطبعة الأولى.

- التنبيه والإيضاح على ما وقع في الصحاح لابن بري. تحقيق: مصطفى حجازي. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٠هـ.
- تهذيب إصلاح المنطق. لأبي زكريا التبريزي. تحقيق: الدكتور/ فوزي سعود. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون ورفاقه. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. نهضة مصر، ١٣٨٤هـ.
- جامع الأصول لابن الأثير. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. الحلواني والملاح، ودار البيان، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. الطبعة الثانية.
- الجمل للزجاجي. تحقيق: الدكتور/ علي توفيق حمد الله. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- جمهرة أشعار العرب. لأبي زيد القرشي. الدكتور/ محمد علي الهاشمي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
- جمهرة أنساب العرب. لابن حزم. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف، مصر، ١٣٨٢هـ.
- الجمهرة في اللغة لابن دريد. حيدر آباد، الهند، ١٣٥١هـ.

- حاشية البغدادي على شرح قصيدة بانت سعاد. تحقيق: لطيف محرم خواجة. دار صادر بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: الدكتور/ مصطفى إمام. الدار المصرية للطباعة. ١٩٧٩م.
- الحماسة لأبي تمام. تحقيق: الدكتور/ عبد الله عسيلان. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ.
- حماسة البحتري. نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ.
- الحماسة البصرية. لصدر الدين علي بن الحسن البصري. تحقيق: مختار الدين أحمد. عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- الحيوان للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٨٥هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي، بالقاهرة، ١٤٠٩هـ.
- دراسات تاريخية في مناهج البحث وتحقيق المخطوطات. للدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية.
- ديوان إبراهيم بن هرمة. تحقيق: محمد المعيبد. النجف، ١٣٨٩هـ.
- ديوان الأخطل التغلبي. تحقيق: أنطون صالحاني. بيروت، ١٨٩١م.

- ديوان الأدب للفارابي. تحقيق: أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ.
- ديوان الأعشى. تحقيق: محمد حسين. النموذجية.
- ديوان الأقيشر الأسدي. جمع وتحقيق: الدكتور/ خليل الدويهي. دار الكتاب العربي، بيروت،١٤١١هـ.
- ديوان أبي داود الإيادي. تحقيق: غوستاف. مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٩م.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق:أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة.
- ديوان جرير. تحقيق: نعمان طه. دار المعارف بمصر.
- ديوان حاتم الطائي. دار صادر بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: الدكتور/ وليد عرفات. ١٩٧١م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي (أو شعر..) جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي. بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان الشماخ. تحقيق: صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر، ١٣٤٨هـ.
- ديوان علقمة. تحقيق لطفي الصّقال. دار الكتاب العربي حلب، ١٣٨٩هـ.

- ديوان عنترة. تحقيق: سعيد المولوي. المكتب الإسلامي.
- ديـوان الفـرزدق. شـرح وضبـط علـى فـاعور. دار الكتـب العلميـــة، بيروت.
- ديوان القطامي. تحقيق: الدكتور/ إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلـوب. بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ديـوان كثـير عـزة. تحقيـق: إحســـان عبــاس. دار الثقافـة، بـيروت: ١٣٩١هـ.
- ديوان كعــب بـن مـالك الأنصـاري. تحقيـق: الدكتـور/ سـامي مكـي العناني. النهضة بغداد، ١٣٦٨هـ.
- ديوان المتنبي. بشرح البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديـوان المثقـب العبـدي. تحقيـق: كـامل الصـيرفي. معهـد المخطوطـات بالقاهرة، ١٣٩١هـ.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيــق: الدكتـور/ شـكري فيصـل. دار الفكـر بيروت.
- ديوان الهذليين. دار الكتب المصرية، ١٣٦٨هـ.
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري. تحقيق: بنت الشاطي. دار المعـارف بمصر، ١٩٨١م.

- الزهرة لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني. تحقيق: الدكتور/ إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق: الدكتور/ حسن هنداوي. دار الفكر دمشق، ١٤٠٥هـ.
- سر الفصاحة. لابن سنا الخفاجي. دار الكتب العربية بيروت، ١٤٠٢هـ.
- سمط اللآلي للبكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- سنن أبي داود. الطبعة الأولى، ١٣٠١هـ.
- سنن الترمذي. بتحقيق: أحمد محمد شاكر. شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٨هـ.
- شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي. تحقيق: الدكتور/ محمد علي سلطاني. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ.
- شرح أبيات المغني للبغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. دار المأمون للتراث، ١٣٩٣هـ.
- شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق: عبد الستار فراج. دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان. عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك. تحقيق: الدكتور/ عبد الحميد السيد. دار الجيل، بيروت.
- شرح الحماسة للتبريزي. تحقيق: الشيخ محي الدين عبد الحميد. مطبعة الحجازي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- شرح حماسة أبي تمام للمروزقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ١٣٧١هـ.
- شرح حماسة الأعلم الشنتمري الموسوم بتجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جواهر الفوائد. رسالة جامعية بجامعة الإمام محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد الباحث محمد عبد الأوّي، ١٤٠٥هـ.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.
- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي القاهرة، ١٣٥٦هـ.

- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٨٢هـ.
- شرح القصائد العشر للتبريزي. تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة. الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري. تحقيق: هادي نهر. جامعة بغداد، ١٣٩٧هـ.
- شرح المعلقات السبع للزوزني الطبعة الأخيرة، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن الأنباري، تحقيق: كارلوس لايل. بيروت، ١٩٢٠م.
- شرح المفضليات للتبريزي. تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر.
- شرح مقصورة ابن دريد لابن خالوية. تحقيق: محمد جاسم. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم. مراجعة: الشيخ خليل الميس. درا القلم بيروت.
- شعر أبي أحية النمري. تحقيق: الدكتور/ يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٧٥هـ.
- شعر الأحوص الأنصاري. تحقيق: الدكتور/ عادل سلمان. الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٠هـ.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر، ١٣٤٤هـ.
- شواهد العيني بحاشية خزانة الأدب. بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الصحاح للجوهري. تحقيق: عبد الغفور عطار- الناشر: الشربتلي.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي. تحقيق: محمود شاكر. المدني بالقاهرة،١٣٩٤هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه. تحقيق: مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- غريب الحديث لأبي عبيد الهروي. تحقيق: الدكتور/ حسين محمد شرف. الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٤٠٤هـ.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق علي محمد البجاوي، وأبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٧١هـ.
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي وتصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت.
- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق: الدكتور/ محمد علي سلطاني. دار قتيبة.
- ألقاب الشعراء لأبي جعفر محمد بن حبيب. ضمن نوادر المخطوطات. تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

- الكامل في الأدب للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، وأحمد شاكر. الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٨٥هـ.
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي. مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
لسان العرب لابن منظور. ط/ بولاق، ١٣٠٠هـ.
- المؤتلف والمختلف للآمدي. تحقيق: عبد الستار فرّاج. عيسى البابي الحلبي، ١٣٨١هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ.
- مجالس العلماء للزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي، ١٤١٥هـ.
- المجتنى لابن دريد. حيدرآباد، الهند، ١٣٤٢هـ.
- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٣٧ سنة ١٩٦٤م.
- محاضرات الأدباء للأصبهاني. الشرقية، ١٣٢٦هـ.

- المحتسب لابن جني. تحقيق: الدكتور/ عبد الحليم النجار وزميليه. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي. تحقيق: الدكتور/ محمد الشاطر. ط/ المدني، الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المستقصى في الأمثال للزمخشري. حيدرآباد، الهند، ١٣٦٢هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. مصورة الميمنية، بمصر.
- المشوف المعلم لأبي البقاء العكبري. تحقيق: ياسين محمد السواس. ط/ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- المصباح بشرح أبيات الإيضاح لابن يسعون. مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
- المعاني الكبير لابن قتيبة. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ.
- معجم ما استعجم للبكري. تحقيق: مصطفى السقا. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٤هـ.
- المفضليات للضبي. تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار المعارف بمصر، ١٣٦٤هـ.
- المقتضب للمبرّد. تحقيق: عبد الخالق عظيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٨هـ.

- المنصف لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد ا لله أمين. مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٣هـ.
- الموشح للمرزباني. تحقيق: محمد علي البجاوي. نهضة مصر، ١٩٦٥م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس. تصحيح وترقيم وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الشعب.
- نقائض جرير والأخطل لأبي تمام. تحقيق: أنطون صالحاني. بيروت، ١٩٢٢م.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر. بيروت، دار الشروق، ١٤٠٨هـ.
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي. تحقيق: الأستاذ عمريحي،والدكتور/ فخر الدين قباوة. حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- الوحشيات لأبي تمام. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. دار المعارف
بمصر، ١٣٦٣هـ.

فهرس الموضوعات

تنبيهات واستدراكات

عَلَى عَملِ مُحقِّقيْ كِتابِ الجُمَلِ في النَّحْوِ
لِلخَليلِ بنِ أَحمدَ الفَراهيدي - المُحلِّي - وجُوهُ النَّصب
لأبي بكر أحمدَ بنِ شُقَيْر النَّحويِّ البَغْدَاديِّ

الدكتور / على بن سلطان الحكمي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

طبع ونشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية ـ بريـــــدة

٣٢٣٦٠١٧ ـ ٨٤٧١٩٧١

بين يدي هذه التنبيهات والاستدراكات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين أهل الحمد ومستحقه، والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله أفضل خلقه، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه.

أمّا بعد، فهذه تنبيهات واستدراكات على تحقيق كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي- بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المحلي- وجوه النصب بتحقيق فائز فارس، وهي مما نُشِرَ لي في ملحق التراث في العام الجامعي ١٤٠٩هـ. وقد أعدت النظر فيها بالحذف والإضافة، أما الحذف فقد تناول ما استأثرت به المطبعة، وما كان فيه مجال للنظر. أما الإضافة فهي مما جدّ عندي بعد المراجعة والنظر. وكنت سبقت المحقِّقَيْنِ إلى هذا الكتاب ومعايشته فترة الطلب، ولشدّ ما أفرعتني فيه مسائل كانت في غاية اللّبس والإبهام، تأبىّ عليّ إدراكها فضلاً عن الحوم حول مرامي القول فيها، وبعد مضى أكثر من خمس سنوات من عملي في هذا الكتاب وقفت عليه منسوباً لغير مؤلفه بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وبعد ذلك بسنتين تقريباً ظهر الكتاب بعنوانين

مختلفين، هما: المحلى - وجوه النصب، منسوباً إلى مؤلفه أبي بكر أحمد ابن شقير، ولما نظرت في عمل المحقِّقَيْن في الكتاب وَتَقَرَّيتُ مواطن اللبس والإبهام فيه ألفيتها كما هي لم تمتد إليها يد بتوجيه يَنِمُّ عن فهم ثاقب لمنهج المؤلف وإشاراته، بل وجدت في عَمَلِهما حِمْل الدُّهَيْم وَما تَزْبى[1]. بدءاً من عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته وانتهاءً بتحقيق نص الكتاب وشواهده، ومصطلحاته فكان ذلك دافعاً لي إلى هذه التنبيهات والاستدراكات، ولست أدّعي فيها أني أحطت بما ورد في عمل المحققين من خلل، وإنما حاولت أن أدلّ على مَساقط الزلل عندهما، وأمّا الجوانب التي وُفِّقا إليها في إخراج الكتاب فلا أحسبها تخفى على الناظر بعين الإنصاف وصحة المعرفة، والله أسأل التوفيق وحسن العمل.

حرر في العاشر من شعبان من العام الهجري ١٤١٥هـ

بطابة الطيبة.

د.علي بن سلطان الحكمي

الأستاذ المشارك في الجامعة الإسلامية كلية اللغة العربية.

---

(١) مجمع الأمثال ١/٣٦٤.

كتاب

الجمل في النحو

تصنيف

الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

مؤسسة الرسالة

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧١٦٠ برقياً: بيوشران

المحلى

« وجوه النصب »

صنفه

أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي

« المتوفى سنة ٣١٧هـ »

تحقيق

الدكتور فائز فارس

مؤسسة الرسالة

دار الأمل

الطبعة الأولى

١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م


المقدمة

كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ، الناشر مؤسسة الرسالة.

أو كتاب المحلى "وجوه النصب" لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧هـ بتحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ، الناشر مؤسسة الرسالة والأمل.

هذا كتابٌ مِن كُتب النّحو القديم تَناول فيه مؤلّفه وُجُوهاً من الإعرابِ وَمَسائلَ من النَّحوِ، وَجُملاً من الحُروف ومعانِيهَا ثم عرضها على نصوص القرآن الكريم وعلى ما اختاره من الشواهد الشعرية، تحامي مؤلفه الخوض في العِلَلِ المنطقية، والأقيسة والحدود النّحويّةِ التي حَفِلَتْ بها كُتُبُ النَّحْوِ مِن قبلِه ومِن بعدِهِ، وَكان غَرضَه أَنْ يُغني الدَّارس عن كثيرٍ من كُتبِ النَّحويينَ بهذا الكتاب وكتابه "المختصر في النحو" الذي ألفه قبل هذا الكتاب.

لكن هذا الكتاب -أعني الجمل في النحو- قد أَرْخَى اللَّيلُ عليه سُدُولَهُ زَمَناً طَويلاً، وصدف عنه العلماءُ والدَّارِسون مُنذُ أمدٍ بعيدٍ، فَخَمَلَ ذِكْرُهُ في الغابرين وقلّ النّقلُ عنه في مصادِرِهِم وكتبهم التي وقفنا عليها، هذا ما كان من شأن الكتاب عند الأقدمين، أمَّا المعاصِرون فقد توفر على العمل في تحقيق الكتاب نخبةٌ مِن الباحثين والدارسين، كلٌّ على

انفراده، وظهر عمل اثنين من تلك النحبة في منتصف وأواخر هذا العقد، وقد بدا لي أن أسجل هنا ما استدركته على عملهما في توثيق نسبة الكتاب، وعنوانه، وخدمة نصه، وتحرير بعض مسائله.

صَدرَ هذان الكتَابان بعنوانينِ مُختلفين، وربما أَوهَم هذا الاختلاف القارئَ باديَ ذي بدءٍ فظن أنهما كتابان لاختلافهما عنواناً وَمُؤلّفاً، وما هما إلا -كِتابٌ واحد- سطا عليه عبث النساخ قديماً فأوجد له هذين العنوانين وأكثر منهما، وقد أوهم هذا العبث مُحَقِّقَيْ الكتابَ الآنِفَيْ الذكر أيّما إيهام، وَآيةُ ذلك أنهما أَصْدَرا الكتاب بعنوانينِ مُختلفَيْنِ لمؤلفَيْنِ مُختلِفَيْنِ

وكنت طالعت كتاب الجمل في النّحو غَبَّ صدُورِهِ عام ١٤٠٥هـ وَقَيّدتُ وأنا أقرأ عمل الدكتور فخر الدين قباوة في الكتاب ما بدا ليَ مِن استدراكات ثم صرفتني مشاغل العمل عن تنقيح تلك الاستدراكاتٍ فبقيت رهينة أوراقها إلى أن أطلعني الزميل الفاضل الدكتور محمد يعقوب تركستاني محرر ملحق التراث بجريدة المدينة والأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية على كتاب المحلى "وجوه النصب" في مستهل عامنا الدراسي ١٤٠٩هـ ولم يكن يومَها قد ظهرَ في مكتبات المدينة، فأخذت الأمر بقوابله وعاودتُ النّظرَ في ما شُغِلتُ عنه قَبلاً مِن أمرِ هذا الكتابِ،

فقابلتُ بَينَ عملَ الدكتور فخر الدين قباوة في كتاب الجمل في النّحو وبين عمل الدكتور فائز فارس في نفس الكتاب الذي لَقّبَه المحلى "وجوه النصب" فلم أجدْ للمتأخّرِ إضافةً جديدةً على عمل سَلَفِه إلا في أمرين:

أولهما: نسبة الكتاب إلى أبي بكر أحمد بن شقير النّحويِّ البغداديِّ وقد وفق في هذه النسبة أيما توفيق.

وثانيهما: عنوان الكتاب : "المحلَى" "وجوه النصب" وفي هذا العنوان نظر، فقد تورك فيه وأكدى في مطلبه إن كان قصده الإغراب في العنوان أو التّجديد في إخراج الكتاب بهذا العنوان.

ولعلي أرجيء مناقشة عمل الدكتور فائز رَيْثما أَفرُغُ مِن مناقشة سَلَفه الدكتور قباوة في كتاب الجمل في النحو فهو الأسبق في هذه القضية، وله صحبة طويلة مع هذا الكتاب امتدّت أكثر من ربع قرن من الزّمان[1]، وقد كانت هذه الصحبةُ جديرةً أن تقدم الكتاب في صورة أكثرَ دقةً وأحسنَ تَوفيقاً من توثيقٍ لِلكِتاب وخدمةٍ لنصُوصِهِ وتحرير لمسائِله.

وَلَنْ أنثرَ ملاحظاتي على عمل الدكتور قباوة نثراً، بلْ أُقسّمُها إلى الأقسامِ التالية:

١- القسم الأول: نسخ الكتاب التي وردت في تحقيقه وما فاته منها وأماكنها.

٢- القسم الثاني: توثيق نسبة الكتاب.

٣- القسم الثالث: استبعاد الدكتور قباوة نسبة الكتاب لأبي بكر بن شقير.

٤- القسم الرابع: المحلّى، وجوه النصب بين التّوفيق والتلفيق.

٥- القسم الخامس: متن الكتاب في عمل المحقّقيْنِ.

---

(١) انظر ص٧ من مقدمته للكتاب.

القسم الأول:

نسخ الكتاب التي وردت في تحقيقه، وما فاته منها وأماكنها.

لهذا الكتاب خمس نسخ خطية فيما أعلم:

الأولى بعنوان الجمل في النحو، وهي نسخة أيا صوفيا بإستانبول ضمن المجموع ذي الرقم ٤٤٥٦ كتبت سنة إحدى وستمائة هجرية (٦٠١هـ) كما جاء في آخر المجموع باللوحة ١٤١/ب.

كتب على اللوحة الأولى لهذه النسخة ما نصه:

كتاب الجمل في النحو، تصنيف الإمام الحبر العالم الفاضل الخليل بن أحمد.

وهذه النسخة هي أقدمُ نُسخِ الكتاب وأكملها وأحسنها ضَبطاً، وعليها مقابلات بالأصل الذي نُقلت عنه في مواضع مختلفة من حواشي لوحات، وهي النسخة المعتمدة في تحقيق الدكتور قباوة.

النسخة الثانية بعنوان وجوه النصب، وهي من مخطوطات مكتبة قولة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم ٣٣٤ نحوق، كتب على اللوحة الأولى ما نصه:

كتاب وجوه النصب، ألفه خليل بن أحمد البصري، وقيل: هو تصنيف أبي عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد، كتبت

سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة (٧٢٢هـ) وتوجد على حواشي اللوحتين ٢١، ٦١ مقابلة بالأصل الذي نقلت عنه هذه النسخة المساعدة للنسخة السابقة في عمل الدكتور قباوة، وقد وصفها وصفا جيداً، ونبه على ما فيها من سقط واضطراب وتقديم وتأخير وغير ذلك من عبث النساخ.

النسخة الثالثة: هي نسخة بشيرأغا بإستانبول ضمن المجموع ذي الرقم ٧٩/٢، وعنوانها: كتاب جمل الإعراب، من تصنيف أبي عبد الله الخليل بن أحمد رضي الله عنه.

وهذه النسخة مختصرة، وفيها سقط في أكثر الأبواب التي اشتملت عليها، أمّا تاريخُ نَسخِها فقد كان سنة ٨٦٥هـ.

تلك هي النسخ المعتمدة والمساعدة في تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

وهناك نسختان أُخريتانِ لم يشر إليهما الدكتور قباوة في تحقيقه لهذا الكتاب.

النسخة الأولى: نسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بعنوان: جمل الإعراب، تاريخ نسخها يوم الخميس الخامس عشر من عاشور الخير سنة ٩٩٣هـ محفوظة ضمن المجموع ذي الرقم ٨٠٦، وهي من كتب الشيخ عبد الغني العبادي الحنفي كما جاء بخط مغاير على اللوحة الأخيرة من الكتاب، وتقع في ثلاث عشرة لوحة.

النسخة الثانية: وهي نسخة أوقاف الموصل بالعراق ضمن المجموع ذي الرقم ٢/٧، وأصلها من مخطوطات المدارس الإسلامية بالموصل، نسخت سنة ١٠٤٧هـ على يد الشيخ حسن بن الشيخ سيد بن الشيخ ناصر.

تنتهي هذه النسخة بقول الشاعر:

لأُهمَّ إنَّ الحارِثَ بنَ جَبَلَهْ   مال على والده وَجنّدَ لَهْ
وكان في جيرانِهِ لا عَهْدَ لَهْ   وَأَيّ شَيءْ سَيءٌ لا فَعَلَهْ؟

وهذه النسخة مختصرة جيدة النسخ قليلة الأخطاء، وقد صححت بها أخطاء وردت في نسخة أيا صوفيا في الشواهد وفي نص الكتاب مما سيأتي بيانه إنْ شاء الله.



القسم الثاني

توثيق نسبة الكتاب في تحقيق الدكتور قباوة

نَسبَ الدّكتورُ قباوةَ كتابَ الجمل في النَّحوِ إلى الخليل بنِ أحمدَ الفراهيدي اعتماداً على الأدلة التالية:

أولاً: على ما ورد على اللّوحة الأُولى لنسخ الكتاب الواردة في التَّحقيق.

ثانياً: على ما وردَ مِن إشاراتٍ مُتفرِّقةٍ في الكتاب تُوهِمُ القارىءَ أنه من مؤلفاتِ الخليل بنِ أحمدَ الفراهيدي.

ثالثاً: على ما ورد في بعضِ المصادرِ والمراجع التي تَرجمت الخليلَ وذكرت كتابَ الجملِ في مؤلفاته.

هذا مُلَخّصُ الأدلة التي انتهى إليها الدكتور فخر الدين قباوة في نسبة كتاب الجمل في النحو إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومَنْ يُنْعِمُ النَّظرَ في هذه الأدلة يَغْتَلِي ارتيابُهُ في هذه النسبة، ولو أنّه ترك هذا الكتاب بغير هذه النسبة لكان أهون عليه من نسبة أبعد فيها عن القصد، وحطّ بها من قدرِ الخليل بنِ أحمدَ ومكانتِهِ العلميةِ التي عَرفَها لَه البحثُ وقدّرَها لَهُ أهلُ العلم مِن قبل ومن بعدٍ.

والذي ظهر للبحث بعد النّظر في مادة الكتاب، وأسلوبه، ومصطلحاته، أنه لا يصحُّ للخليل بن أحمد، ومِن أَظهرِ الأدلة النافية لنسبة

الجمل إلى الخليل ما يلي:

أولاً: في الكتاب أقوال يَبعدُ صدورُها عن الخليل، لأنّها لا تمثل مَنهجَهُ ولا توافقُ أُصُولَهُ.

ثانياً: في الكتاب نقولاتٌ عن الخليل، بصيغ مختلفة في القوة، مثل: قال الخليل، وحكى الخليل، وذكر الخليل، وهذه الصيغ يُبعُدُ أَنْ تصدر عن الخليل في مُصَنّفٍ يُعدّه لأهل العلم والنّظرِ.

ثالثاً: في الكتاب نقولاتٌ عن يونسَ، وسيبويهِ، والفراءِ، وبعض البصريين، وعن أبي زيد، وبعضٌ من هؤلاء متأخرٌ عن الخليل، ولم يعرف للخليل نقل عنهم، بل يبعد نقله عنهم، وإنما العكس هو الذي ورد.

رابعاً: في الكتاب مُصطلحات كُوفية، كالنصب بالصرف، أو الرفع بالصرف أيضاً، والفعل الدائم، والفعل الواقع، والتفسير[1]... وغيرها من المصطلحات التي لم تعرف في أصول البصريين، إلا ما ورد منها عند الأخفش، وللأخفش مع الكوفيين مداخلة في بعض المسائل والمصطلحات، ليس المقام بمتسع لها.. ومما سبق يَتّضِحُ زيفَ نسبة كتاب الجمل للخليل بنِ أحمدَ الفراهيدي.

---

(١) هذا بتصرف من دراسة قدمها الباحث على كتاب الجمل لأبي بكر أحمد بن شقير البغدادي ص٢٥-٥٩.

القسم الثالث

نسبة الكتاب إلى أبي بكر بن شقير

استبعد الدكتور قباوة نسبة كتاب الجمل في النحو لأبي بكر أحمد بن شقير بأسلوب غاية في الذكاء، وطعن في المصدر الذي أوردت نسبة هذا الكتاب إليه طعناً خفياً، قال في الإشارات الست التي ختم بها التاريخ الشائك لهذا الكتاب.

"والرابع: أن نقل نسب الجمل من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ابن شقير قام به ابن مسعر وحده وعنه نقل ياقوت الحموي، وكلّ من جاء بعده إلى يومنا هذا[1].

وفات الدكتور قباوة وهو يوهن رواية ابن مسعر هذه أن ينبزه بلقب من ألقاب الضعفاء والمتروكين في الرجال، فيقول: وهو غير ثبت، أو متروك، أو مدخول، لأنَّ تفرد ابن مسعر بتلك الرواية قد فتح باب الطعن والشك في نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد، ولولا تلك الرواية المشؤمة لما وجد من يشكك في نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، هذا مفهوم كلام الدكتور قباوة وإنْ لم يصرح به، وعسى أن كون واهماً في هذا

(١) انظر مقدمة كتاب الجمل في النحو لقباوة ص١٣.

الفهم لكلامه وما ينطوى عليه من مغالطات واضحة.

والحق أن المفضل بن محمد بن مسعر كان متحققاً من نسبة كتاب الجمل في النحو إلى أبي بكر أحمد بن شقير، وقد أورد تلك النسبة في جملة لا يغتلي فيها ارتياب - ولا يأفكها شك، لكن الدكتور قباوة بترها من النص لسبب يعلمه، قال في تعليل انصراف النّاس عن هذا الكتاب: "ولعل مصدر نبذ الناس له أن أقدم خبرٍ وصلَ إلينا عنه يتضمن الطعن في نسبه وزعزعة الثقة به موقف ابن مسعر المفضل بن محمد المعري: فهو في ترجمته لأبي بكر بن شقير يقول عنه: وله كتاب لقبه الجمل، وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل، يقول فيه: النصب على أربعين وجها، والرفع على كذا"[1] فحذف الدكتور فائز الجملة الاسمية بعد الخليل، وهي قول ابن مسعر "وهو من عمله".

ومعلوم أن ابن مسعر أراد بهذه الجملة رد الوهم الخاطيء في نسبة كتاب الجمل إلى الخليل بن أحمد، وقد أتبع الجملة الاسمية بإشارة موجزة تبين منهج ابن شقير في التبويب والتقسيم لمسائل هذا الكتاب، قال: "يقول فيه النصب على أربعين وجها والرفع على كذا".

والذي تأكد للبحث أن هذا الكتاب من مؤلفاتِ أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير كما سيأتي بيان ذلك، فقد صحبت هذا الكتاب فترة

---

(١) انظر ص٩ من نفس المقدمة.

امتدت أكثر من عشرين شهراً، تيسر لي فيها جمع أربع نسخ مصورة عن النسخ الخطية الموجودة له في خزائن المكتبات، وقابلت النسخة الخامسة بنسخة الأصل التي اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب لدرجة الماجستر" قبل تسع سنوات.

وما أخفى الباحثين أني واجهت من مشكلات هذا الكتاب في توثيق نسبته وخدمة نصوصه ما يصرف الدؤوب عنه ويزهد الشغوف به عن المضي في مفاوزه المهلكة، لكنني استحصدت المرة واستفرغت الوسع في العمل في هذا الكتاب توثيقا لنسبته ودراسة لنصوصه ومصطلحاته، ولا أزعم أنني وفيت الكتاب حقه من البحث والتوثيق و لم أترك لمستزيد زيادة فمازالت في هذا الكتاب اشكالات لم تحل، ونصوص وشواهد لم تُوثق، وما فتئتُ أجدُ عنتاً في توثيقها كلما رجعت إليها إلى يومنا هذا، وأحسب أنها ستبقى ما بقي الليل والنّهارُ إلا أن توجد نسخ لهذا الكتاب تحل تلك الإشكالات ومراجع غير التي بين أيدينا تجلي بعض ما خفي علينا من أمر هذا الكتاب ولا يُترِكُ ريبةً في صدورنا... وقد كان من أبرز المشكلات التي وَاجهتني أواجهت البحث في هذا الكتاب هي اضطراب نسخ الكتاب في اسم المؤلف واضطرابها في عنوانات الكتاب.

أما الاضطراب في اسم المؤلف فقد تردد بين الخليل بن أحمد[1]،

---

(١) نسخة أبا صوفيا.

وخليل بن أحمد البصري[١]، وأبي عبد الله الخليل بن أحمد[٢]، محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد[٣].

أما الاضطراب في عنوانات الكتاب فقد انحصر في ثلاثة عنوانات:

الجمل في النحو: وهذا ما انفردت به نسخة مكتبة أيا صوفيا.

كتاب جمل الإعراب: وهذا العنوان اشتركت فيه ثلاث نسخ، هي: نسخة بشير أغا، نسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود، ونسخة الموصل.

كتاب وجوه النصب: وهذا العنوان انفردت به نسخة مكتبة قولة بدار الكتب المصرية.

ذلك جانب من المشكلات التي واجهت البحث في هذا الكتاب، وثمة مشكلات أخر أكثر تعقيداً واعتياصا على البحث، تتلخص في نصوص الكتاب المضطربة، ومصطلحاته الغريبة، وعلله الواهية، وشواهده المجهولة والنادرة، بله مافيه من نقولات مبثوثة في مواضع مختلفة من الكتاب، فيها من الاختصار المخل، والسقط ما يصدف عن العمل فيه، أو التّعلُّق به.

---

(١) نسخة قوله، ونسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود المقدمة.

(٢) نسخة بشير أغا.

(٣) انفردت بهذه الإضافة نسخة قوله.

تلك هي أبرز المشكلات التي واجهت البحث في هذا الكتاب. والذي انتهى إليه البحث أن العنوان الصحيح للكتاب هو الجمل في النحو وذلك للقرائن التالية:

أولاً: ورود هذا العنوان على النسخة الأصلية نسخة أيا صوفيا بإستانبول أقدم النسخ وأدقها وأكملها وأكثرها مقابلة وضبطاً.

ثانياً: إن هذا العنوان يتفق مع ما ورد في مصادر ترجمة أبي بكر أحمد ابن شقير.

ثالثاً: إن هذا العنوان ذاع وانتشر في عصر المؤلف لطائفة من معاصريه(1).

رابعاً: إن هذا العنوان يتفق مع أبواب الكتاب ومسائله التي لقبها الجمل، مثل جمل الألفات، وجمل اللامات، وجمل التاءات، وجمل الهاءات..

أما مؤلف الكتاب فقد ألمعت قبلا أنه أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧هـ وهنا أذكر الأدلة التي انتهى إليها البحث في هذه القضية.

---

(١) انظر تاريخ العلماء النحويين: ٣٦، ٤٠، ٤٨، وأنباه الرواة: ١/٤٥، ٣٢٥، ٢/١٠٠،، ١٤٩، ١٧٠، ٣/١٤٩، وإشارات التعيين ١٨٦، ٢٤٧.

أولاً: ورود هذا الكتاب منسوباً إلى أبي بكر أحمد بن شقير في كتاب تاريخ العلماء من النحويين البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد ابن مسعر التنوخي المعري المتوفى سنة ٤٤٢هـ قال في ترجمة أبي بكر بن شقير "وله كتاب لقبه الجمل، وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل، وهو من عمله، يقول فيه النصب على أربعين وجها، والرفع على كذا"[١]، وقد نقل عنه هذا القول ياقوت الحموي[٢]، وصلاح الدين الصفدي[٣]، وجلال الدين السيوطي[٤].

ثانياً: ورد في مقدمة هذا الكتاب قول المصنف: "فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره في ما صنفناه في مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحويين".

وكتاب المختصر في النحو من مؤلفات أبي بكر أحمد بن شقير نصت على ذلك كتب الطبقات والتراجم، ولم يذكر للخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب بهذا العنوان[٥].

---

(١) انظر تاريخ العلماء ٤٨.

(٢) انظر معجم الأدباء: ١١/٣.

(٣) انظر الوافي بالوفيات: ٤٩/٦.

(٤) انظر بغية الوعاة: ٣٠/٢.

(٥) انظر الفهرست ٩١، ونزهة الألباب: ٢٥١، وأنباه الرواة: ١٣٥/٢، وفيه أورده عبد الله بن محمد بن شقير، ومعجم الأدباء: ١١/٣، والوافي بالوفيات: ٣٤٩/٦، والبغية: ٣٠٢/١.

ثالثاً: في الكتاب بعض المسائل الخلافية جَدَّت بعد الخليل بن أحمد وسيبويه، واشتهر الخلاف فيها بين أصحاب المبرد وثعلب في حلقة ثعلب، ومن هذه المسائل التعجب في قولهم: ما أعظم ا لله[1].

رابعاً: في الكتاب إعرابات وآراء لم تُؤثر عن الخليل ولا عن نحوي من نحاة البصرة، وإنما هي قريبة الصلة بإعراباتِ وآراءِ الكوفِيين، وأبو بكر بنُ شقيرٍ مِمَّنْ خَلَطُوا بينَ المذهبين وَغَلَبَ عليه المذهب الكوفي في المصطلحاتِ والآراءِ كما أسْلَفْتُ.

ومن الإعراباتِ الغريبة في هذا الكتاب نصب "وحده" من قولهم: مررت بزيدٍ وحدَه على الصرف، فهذا الإعراب لم أقف عليه في مصادر النحو معزوّاً لبصريٍّ فضلاً عن الخليل، وإنّما الثابت عن الخليل أنه يُعربُها مصدراً، وهي كقولك: خُصُوصاً، ذكر ذلك سيبويه في الكتاب[2].

ومن الآراء التي تفرد بها ابن شقير في هذا الكتاب قوله: وأصل الذي "ذو" كما قال الشاعر:

إذا جَنى لم يَسْتَشِرني بذو جنى   ولَيس يَعِرْني الذي هو قارف

يعني بالذي جنى، ومثله قول الآخر:

---

(١) انظر الإنصاف المسألة (١٥).

(٢) انظر سيبويه: ١/١٨٩.

فإن بيتَ تَمِيمٍ ذُو سمعتُ بـه   فيـه تَنَمَّتْ ....[1]

خامساً: احتج المؤلف على رفع الاسم بعد مذ بقول الشاعر:

أبا حَسنٍ مازُرْتُكُم مُذ سِنبةٍ   من الدّهرِ إلاّ والزّجَاجةُ تِقلسُ[2]

وهذا الشاهد ثاني بيتين أوردهما صاحب نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء ص٢٨٩، لأبي الجراح العقيلي في مدح الكسائي، وأولهما:

ضَحُوكٌ إذا زَفّ الخوانُ وَزَوْرُهُ   يُحيّ بأهلاً مَرحباً ثُمَّ يَجلِسُ

وأبو الجراح العقيلي شاعرٌ مقلٌّ وراوية للكوفيين، احتجوا بشعرِهِ وله أخبار في التسامح في الرّواية مَعروفةٍ، قال الفراء:

أنشدني أبو الجراح:

يا صاح بلغ ذوى الزَّوجاتِ كُلِّهم   أَنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلّتْ عُرَى الذّنبِ

بخفض كلهم على الجوار للزّوجاتِ، وهو منصوب، لأنّه توكيد لِذوى.

قال الفراء: فَوافَقْتُ أبا الجراحِ على قوله، وقلتُ لَه: أَلَيْسَ المعنى: ذَوى الزّوجاتِ كلهم...... البيت؟ فقال: بلى الّذي تَقولُ خيرٌ مِن

---

(١) انظر الجمل في النحو بتحقيق الدكتور قباوة: ١٦١.

(٢) انظر ص١٣٦.

الّذي أقولُ، ثم استنشَدْتُه البيت فأنشَدَهُ بخفضِ كُلِّهم[1].

سادساً: احتج ابن شقير في هذا الكتاب بشواهد يغلب عليها الحداثة والتوليد في المعاني والألفاظ مما كان مُسْتَسَاغاً في مذهب الكوفيين الذين تَرسّمَ خُطاهم في هذا الكتاب، من ذلك ما احتج به في "الخفض بالجوار" قال الشاعر:

فيا مَعشر العُزّابِ إنْ حان شَرْبكم ... فلا تَشربُوا ما حَجّ لِلّه راكبُ
شرابُ بنِ غَزوانِ الخبيث فإنّه ... يُباهِيكُم مِنه بأيمانِ كَاذبِ

وابن غزوان هذا، هو إسماعيل بن غزوان، وله أخبار في الشّرب، والمسَامرة والبخل في كتاب البخلاء للجاحظ، من يقف عليها يدرك حقيقة ما أشار إليه الشاعر هنا[2].

---

(١) انظر معاني القرآن: ٧٤/١، ٧٥، وتذكرة أبي حيان: ٥٣٧، وشرح أبيات المغني: ٧٥/٨، والخزانة: ٩٣/٥، وفي المرجعين الأخيرين اختلاف عمّا في تذكرة أبي حيان وعما في معاني القرآن.

(٢) انظر البخلاء، الطبعة الأميرية: ١٨/١، ١٣، ٨٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨ و١١/٢، ٥٥، ٥٦، ٩٢، ١٥٦.

القسم الرابع:

المحلى –وجوه النصب بين التوفيق والتلفيق:

لفق الدكتور فائز اسما لكتاب "الجمل" يتكون من عنوانين مختلفين، أحدهما: جاء على طرة نسخة "قوله" وهو: وجوه النصب، والثاني: أورده "السيوطي" في ترجمة "أبي بكر أحمد بن شقير" وهو: المحلى، فضم الثاني إلى الأول، وصنع منهما عنوانَ المحلى –وجوه النصب، وقد ارتضى الدكتور فائز هذا الاسم عنواناً للكتاب "رافضاً ما قد يُسَبِّبُهُ عنوان الجمل مِن ربطٍ غير صادقٍ بين الكتاب والخليل"[1].

وصار الكتاب بهذا الاسم مُكَوِّناً عنواناً عاماً هو المحلّى، وآخر خاصاً، وهو وجوه النصب، وقد اطمأن الدكتور فائز إلى الاسم الأخير، وهو الاسم الخاص، ورضي عنه أحسن ما يكون الرضا، يؤكد هذا قوله: "وأراني في الرضا بالاسم الخاص مُطمئنّاً كثيراً من اتخاذ الاسم العام، فالخاص رجّحَهُ لديّ الإمام السيوطي –رحمه الله– إذْ يبدو ناقلاً عن ياقوت الذي نقل عن ابن مسعر في طبقاته[2].

---

(١) مقدمة المحقق ص٣٠.

(٢) نفس المصدر ص٣٠.

وقبل مناقشة ما أورده هنا الدكتور فائز، أنبه على الخلط الذي أورده بين الاسم العام والاسم الخاص في المقطع الأخير من كلامه، فقد علل سبب ترجيح الاسم الخاص لديه بما أورده السيوطي في ترجمة أبي بكر بن شقير، وهذا وهم فالسيوطي لم يذكر الاسم الخاص وهو "وجوه النصب" إنما أورد الاسم العام وهو المحلّى، فالأمر اختلط على الدكتور فائز، ولعله على حد قول الشاعر:

رأي الأمر يفضي إلى آخرٍ فَصَيَّرَ آخِرَه أولا

وأمر آخر يتعلق بهذا المقطع، هو أن السيوطي لم يكن في ما ذكره عن كتاب أبي بكر بن شقير ناقلاً عن ياقوت، وإنّما نقل عن كتاب طبقات ابن مسعر كما سيأتي.

مصدر الدكتور فائز في تحقيق عنوان المحلى:

اعتمد الدكتور فائز في تحقيق هذا الجزء من عنوان الكتاب على ما أورده السّيوطيُّ في ترجمته لأبي بكر بن شقير، ومصدر السيوطي في عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه كتاب ابن مسعر، يدل على ذلك قوله في البغية: "ورأيت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ويسمّى الجمل له"(١).

(١) البغية: ١/٣٠٢.

فهذا نص صريح يحمل في خلاله تأكيداً بنقل السيوطي عن كتاب ابن مسعر وليس بالواسطة كما يوهم كلام الدكتور فائز.

وقد أتيح للبحث أن يقف على مصورة عن النسخة الوحيدة لكتاب ابن مسعر هذا قبل أن تنشره جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق الدكتور الحلو، ولما قوبل النص المنقول في البغية بأصله في هذا الكتاب تبين للبحث أن عنوان كتاب "أبي بكر بن شقير" هو: الجمل[1]، وليس المحلّى. وقد أكد صحة هذا العنوان نقل ياقوت الحموي عن كتاب ابن مسعر في ترجمته لأبي بكر بن شقير قال في معجم الأدباء: "وقرأت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ويسمى الجمل من تصانيف ابن شقير هذا"[2]، وياقوت عالم بسير علماء الشام خبير بأخبارهم شديد التحرى في نقله، وهو بعد حموي قريب من ديار ابن مسعر التنوخي المعري، حجة فيما ينقله عنه، ولو لم يكن للبحث من دليل على توثيق عنوان الجمل إلاّ ما نقله ياقوت عن ابن مسعر لكان كافياً في الإعتداد به والركون إليه، فكيف وكتاب ابن مسعر بين أيدينا، وفيه ما قد عرفنا من توثيق لنسبة الكتاب وتحقق من عنوانه.

---

(١) تاريخ العلماء من النحويين: ٤٨-٤٩.

(٢) معجم الأدباء: ٣/١١.

وأختم هذا الاستدراك على عنوان المحلى بما شاع في كتب الفنون والطبقات عن هذا العنوان، فقد ورد المحلى لطائفة من المصنفات في الفقه، أما في النحو، فهناك كتابان بهذا العنوان لا ثالث لهما فيما أعلم، أحدهما لعالم معاصر لأبي بكر بن شقير، هو كتاب المحلى لأبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان النحوي المقري المصري المتوفى سنة ٣٣٣هـ، وقف عليه أبو حيان ونقل عنه في تذكرته مسائل في التثنية، والتصغير، والعطف والضمير، وغيرها[١].

وثانيهما: المحلى في استيعاب وجوه كلا، لعلي بن يوسف القفطي[٢].

أما وجوه النصب، الجزء الثاني من عنوان الكتاب في تحقيق الدكتور فائز فقد انفردت بذكره نسخة "قولة" دون سائر نسخ الكتاب، ولم يرد له ذكر في كتب الفنون والطبقات، ولئن سلمنا بتلك الفذلكة التي أوردها الدكتور فائز عن هذا العنوان فلا نسلم له أنه من وضع أبي بكر بن شقير، وإنّما هو صنعة الناسخين وتدبيرهم.

ولقد أشرت قبلاً في توثيق عنوان هذا الكتاب إلى أن تسمية "وجوه النصب" من فعل الناسخ، وذلك أنه وجد هذا الكتاب غفلاً ورأى أكثر مباحثه وأولها وجوه النّصبِ ووجد إشارةً في مقدمة ابن شقير توهم بهذا

(١) انظر التذكرة: ٧٢٤-٧٢٦، ومعرفة القراء الكبار: ٢٨٦/١، وغاية النهاية: ٣٠١/٢.

(٢) البغية: ٢١٢/٢-٢١٣، وكشف الظنون: ١٦١٧/١.

العنوان، و لم تكن مهمته التحقق من صحة العنوان فَغَلّب مبحث وجوه النصب على سائر مباحث الكتاب ومسائله، فسمّي الكتاب به.

وقد اضطرب عمل الناسخ في اسم المؤلف، فمرة عزاه لِخَليل بن أحمد البصري، ومرة لأبي عبد ا لله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد..

وهذا الاضطراب في عنوان الكتاب وفي اسم مؤلفه تنفرد به نسخة قولة كما أسلفت، وهو اضطراب يقلل الثقة في المعلومات المدونة على طرتها، فلا يعتمد عليها في تحقيق عنوان الكتاب كما لم يعتمد عليها في اسم مؤلف الكتاب.

القسم الخامس

متن الكتاب

جاء عمل المحققين في متن الكتاب متشابها في التساهل وعدم الدقة في تحرير المسائل المبهمة والعنوانات المجملة، والمصطلحات الغريبة، بله ما في بعض نصوص الكتاب وشواهده من خلل واضطراب، إمّا بسبب استحسانهما بالحذف والزيادة، وإمّا لمجيئها مضطربة في النسخ المعتمدة في تحقيقهما، وسوف أقتصر هنا على نماذج من عملهما في متن هذا الكتاب.

في ص٣٦ من الجمل وص٥ من المحلّى احتج المصنف في "النصب من المفعول به" ببيت الأسود بن يعفر النهشلي:

وجلد يحمد أصحابه بالحق لا يحمد بالباطل

كذا رواية المصنف في النسخ التي ورد فيها البيت، وهي رواية ينفرد بها للشطر الأول من البيت، أما المصادر التي أوردت هذا البيت فقد جاء فيها برواية:

وخالد يحمد سادتنا بالحق لا يحمد بالباطل[1]

(١) انظر المقرب لابن عصفور: ٨٤/١، وضرائر الشعر: ١٧٦، وشرح أبيات المغني: ٢٨٠/٧/٤٨/٦.

أما المحققان فقد لفقا للشطر الأول رواية ثالثة من رواية المصنف ورواية المصادر، فجاء في تحقيقها برواية:

وخالد يحمد أصحابه -البيت

ولم ينبها على مسلكهما في حواشي الكتاب، ولا على رواية الأصل، ومنهج التحقق والأمانة العلمية يقتضيان التزام الأصل ما أمكن، والتنبيه على ما فيه من خلل إلاّ أن يوجدَ في النسخ المساعدة ما يصلح الخلل فيؤخذ به وينبه على مافي الأصل، وإن كان لا بدَّ من إصلاح الخلل فلابدّ من التنبيه على رواية الأصل وبيان وجه الخلل والضرورة التي أوجبت على البحث إصلاحه، أما الاستحسان فليس منهجاً يُصار إليه، ولا أسلوبا يؤخذ به في قواعد التحقيق.

وفي ص٣٧ من الجمل وقع في "النصب من مصدر" اضطراب في النص في نسخة أيا صوفيا، وهي النسخة الوحيدة التي أوردت ذلك، ومرد هذا الاضطراب إقحام الناسخ قطعة من "النصب من الحال" في صلب "النصب من مصدر"، وقد تنبه المحققان لهذه القطعة الدخيلة على النص فوضعاها في موضعها من الوجه الذي وردت فيه..، لكن الدكتور قباوة ما كاد يصلح ذلك الاضطراب ويرد الشارد إلى موضعه حتّى وقع في اضطراب آخر أخل بسوق النص، فقدم شاهدين وتخريجهما من آخر النص إلى صلب النص، وهنا أورد النص في نسقه الصحيح مقاربناً بسوقه

في تحقيق الدكتور قباوة.

قال المصنف: "النصب من مصدر كقولك خرجتُ خروجاً، وأرسلت رسولاً أو إرسالاً، وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدرٍ، فيقولون: أما صديقاً مصافياً فليس بصديق، وأما عالما فليس بعالم.

قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمرٍ سبيل فأمّا الصَّبرَ عنها فلا صبراً

وجاء سوق النص في تحقيق الدكتور قباوة:

"والنصب من مصدر كقولك، خرجتُ خروجاً، وأرسلت رسولاً أو إرسالاً، قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر -البيت..

إلى أن يقول:

وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدر، فيقولون: أمّا صديقاً مصافيا فليس بصديق، وأمّا عالماً فليس بعالم...".

وفي ص١٣ من المحلى احتج المصنف في وجه، "النصب من الظرف" ببيت الأخطل:

وأنت مكانُك في وائلٍ مكانُ الثريا من است الحَمَلْ

وهذه الرواية انفرد بها المصنف فيما أعلم، أما رواية البيت في الديوان وسائر المصادر التي ورد فيها فهي:

وأنـــت مكانُـــك في وائـــلٍ مكانُ القرُاد من است الجَمل

وقد تصرف الدكتور فائز في الشطر الأخير، بل في كلمة (الحمل) بالحاء المهملة فأوردها (الجمل) بالجيم المعجمة، فجاءت رواية الشطر الأخير في تحقيقه:

مكان الثريا من است الجمل

وما أورده لايأتلف مع كلمة "الثريا" وإنما يأتلف مع "القراد" والذي أوقع الدكتور فائز في هذا الوهم إغفاله المعنى، فالثريا نجم معروف وهي إليةُ الحَمَل بالحاء المهملة، والحمل برج من بروج السماء، أما الجمل، فالحيوان المعروف، وهو يأتلف مع "القراد" الحشرة المعروفة، التي تتعلق باست الجمل[1].

وفي ص٤٠-٤١ الجمل، وص١٠ المحلي، أورد المصنف في وجه النصب من الحال أمثلة وشاهداً على ما ينصب من الحال، ثم أجرى شبه موازنة بين الحال وبين المفعول به وأثر الفعل اللازم في كل منهما، وفيما كان سوق الكلام متوجهاً وقع خطأ في نسخة الأصل أخل بجملة في النص لم ينتبه لها المحققان فأمرَّا النَّصَ وَفْقَ وُرُودِهِ في النسخة، و لم يصلحاه أو ينبها على ما فيه من خلل واضطراب.

---

(١) انظر تهذيب اللغة: ٥/٩٠/٩/٢٦-٢٨، والصحاح "قرد" و"حمل" واللسان.

وفي ما يلي النص كما ورد في نسخة الأصل وفي عمل المحققين:

قال المصنف: "وإنّما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه، تقول: قدمت راكباً، وانطلقت ماشياً، وتكلمت قائماً، وليس بمفعول في قولك لبستُ الثوبَ".

والصواب: وليس بحالٍ في قولك: لبست الثّوبَ، بدليل ما أورده المصنف بعد هذا التعليل عن أثر العامل في الحال، حيث قال: "لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل، والقيام حال وقع فيه الفعل فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل".

والنص أصله في سيبويه، قال في باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال واقع فيه الفعل وليس بمفعول، كالثوب في قولك كسوت زيدا ثوباً، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول.."[1].

وفي ص٤٩ (الجمل) وص٣٠ (المحلى) وقع تحريف في النص أورده المصنف في "النصب من التعجب" لم ينبه عليه المحققان، قال المصنف: "وهو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به، كأنه قال: شيء حَسَّنَ زيداً".

والصواب: وهو في التمثال بمنزلة الفعل والمفعول به، لأن صيغة التعجب فعل، والمنصوب بها بمنزلة المفعول به، بل هو مفعول به.

---

(١) سيبويه: ١/٢٠٠.

و في ص٥٦ (الجمل) وص٢٨ (المحلى) احتج المصنف في "النصب من اسم بمنزلة اسمين" بآية المدَّثْر ﴿عليها تِسْعَةَ عَشَر﴾ ووَجْه إعـراب العـدد المركب والجار والمجرور قبله فقال: "ومحله الرفـع لأنّ خـبر الصفـة" وهنـا سقطٌ أخـلَّ بمعنـى النـص، ولم ينبـه عليـه محققـا الكتـاب ولا أصلحـاه، وصوابه: "ومحله الرّفع لأنَّ خَبَرهُ الصفة"، وهنا يتضح مـراد المصنـف مـن هذه الجملة وعبر بالصفة بدلاً من حرف الجر، وهو إصطلاح الكوفيين.

وفي ص٥٨ (الجمل، وص٣١ (المحلى) استشـهد المصنـف بآيـة الفتـح "٢٣" ﴿سُنَّةَ ا لله التي قَد خَلَت مِن قَبل﴾ على نصب "سُنَّةَ" مصـدراً في موضع الفعل، فأدْرَجَ ناسخُ مخطوطـة أيـا صوفيـا "حـم المؤمـن" قبـل آيـة الفتح فأوهم الدكتور قباوة ذلك الإدراج فاضطرب عمله في مـتن النـص وفي الحاشية، فأمّا المتن فقد حذف الكلمة الأخيرة من آية الفتح وهو "مِنْ قَبل" وأحلّ محلها كلمة من سورة حم المؤمن، فجاء سـوق الآيـة الكريمـة ﴿سُنَّةَ ا للهِ التي قد خلتْ في عباده﴾ آية ٨٥ من سورة غـافر وأشـار في الحاشية (١٤) إلى آية الفتح التي وردت في الأصل.

وكان الأوفق لعمله ألا يغير في نص الآية اندفاعاً مع الكلمة المدرجـة، لأنَّ احتمال الخطأ في هذه الكلمة المدرجة أولى من احتماله في الآية.

ومما يؤكد الخطأ في الكلمة المقحمة مجـيء آيـة الفتـح علـى رسمهـا في المصحف "سنة" بالهاء، أما آية حم المؤمـن فترسـم بالتـاء "سـنت"، وهـي

خامسة أربع آيات رُسِمت في المصحف بالتاء[1].

وفي ص٦٠ (الجمل) وص٣٢ (المحلى) احتج المصنف بقول الراجز:

مَلساً يذود الحمسى ملسا

ملسا به حتّى كأنّ الشمسا

بالأفق الغربي تكسي الورسا

لم يعز هذا الرجز في عمل المحققين، و لم تذكر المصادر التي أوردته، والرجز مختلف في قائله: فنسبه "علي بن حمزة" في التنبيهات ٢٦٩ لشعشع العبسسي، وفي "معجم الشعراء" ٤٩٢ الهفوان العقيلي: أحد لصوص العرب، وورد غير منسوب في "النوادر" ١٦١، و"الحيوان" ٤/٩٤، و"فقه اللغة" ٥٠١، و" الاتباع" ٦٧، و"تهذيب الألفاظ" ٦٣٦.

وفي ص٧٥ (الجمل) أورد المصنف في وجه "النصب من نعت النكرة المقدم على الاسم طائفة من الأمثلة والشواهد خرجها على وفق ما يقتضيه العنوان، وإذا حقق النّاظر فيها وجدها أحوالاً مقدمةً على صاحبها النكرة، وقد أغفل المحققان التنبيه على ما في كلام المصنف، وتوجيه الأمثلة والشواهد من تسامح أو تجوز في البيان خالف به عامة النحاة، إلا أن يكون ذلك اصطلاحاً له، وما أكثر مصطلحاته الغريبة في هذا الكتاب، وحتّى نكون على بينة مما أوهم به المصنف في هذا الوجه

(١) المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار: ٧٨.

من وجه النصب أورد قطعة من كلامه.

قال في توجيه بعض الأمثلة والشواهد:

"والنصب من نعت نكرة مقدم على الاسم: تقول: هذا ظريفاً غُلام، وهذا واقفاً رجل، قال الشاعر:

وتحت العوالي والقنا مستظلة ظباءٌ أعارتها العيون الجاذر

نصب "مستظلة" لأنّه نعت ظباء مقدم".

وقد أورد "سيبويه" هذا الشاهد وشاهدين آخرين في "باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى عليه ما قبله" قال فيه: "وذلك قولك: هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجل، ثم لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقولَ: فيها قائم، فتُضع الصفةُ مَوضعَ الاسمِ، كما قَبحَ: مررت بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً[1]"[2].

وفي ص٨٣ (الجمل) و٥٦ (المحلى) أورد المصنف في (النصب الذي يقع في نداء المفرد) توجيهاً لآية سبأ ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ**﴾ قال فيه: نصب "الطير" لأن حرف النداء يقع عليها.

وفي الكلام سقطٌ لم ينتبه له محققا الكتاب، وقد صَوَّبْتهُ نسخة

---

(١) انظر سيبويه: ٢٧٦/١، والتبصرة ٢٩٨/٥، والإفصاح: ٢١٤، وشفاء العليل: ٥٢٧/٢.

(٢) سيبويه ٢٧٦/١ بولاق.

الموصل، فجـاء النـص فيهـا: "نصـب "الطـير" لأن حـرف النّـداءِ لم يَقَـعْ عليه".

وفي ص٩٧ (الجمل) وص٧١ (المحلى) وقـع سـقط في كـلام المصنـف على "النصب بكم إذا كان استفهاماً" ذهب به كلام المصنـف علـى كـم الاستفهامية.

وقد اختلف منهج المحققـين في تحريـر النّـصِ اختلافـاً بيّنـاً، فـالدكتور قباوة نبه في أول حاشية له على هذا الوجه علـى خـروج كـلام المصنـف عن كم الاستفهامية، أما الدكتور فائز فقد تَورّكَ في معالجة مـا في النـص من اضطراب، فتصرّفَ فيه بالإضافةِ والحذفِ لِيُجْرِيَ النّص وَفْقَ ما يَـدلُّ عليه ظاهر العنوان، وقد أَوهم بتلك الزِّيادة التي حصرها بين معكوفين ثم عزاها إلى نسخة "قولة" فلما رُوجعتْ الزّيادةُ في مظانهـا مـن النسـخة لم يعثر لها على أثر فتبيّن للبحث أنّها إضافـة مـن الدكتـور فـائز استحسـنها ليستقيم له سوق النص وفق عنوان النص، ولو أنه أضاف ذلك التصـرف إلى نفسه لكان له وجه في هذا التصرف، وحتى لا يجمل القول هنـا أورد النص كما ورد في نسخة الأصل، وهي نسخة "أيا صوفيا" مقابلاً بنظـيره في نسخة "قولة" ثم أتبع ذلك بالنص في تحقيق الدكتور فائز.

قال المصنف: "والنصب بكـم إذا كـان اسـتفهاماً قولهـم: كـم رجـلٍ عندك، أراد: رب رجلٍ عندك، فـإذا فصلـت نصبـت قلـت: كـم عنـدك

رجلاً، قال الشاعر:

تَـؤُمُّ سِنانــاً وَكَــمْ دُونَــــهُ مِنَ الأرضِ مُحْـدَوْدِباً غارُهـا

أراد: كم محدودبٍ من الأرض غارها، فلما فصل نصب...". نسخة أيا صوفيا ق٢٣/ب.

وجاء سوق النص في نسخة "قولة" "والنصب بكم إذا كان استفهاماً قولهم: كم رجلاً عندك؟ إذا كان استفهاماً، فإذا فصلت قلت: كم عندك رجلاً، قال الشاعر:

تـؤم سنـانا وكـم دونه -البيت

أراد: وكم محدودب من الأرض غارها دونها فلما فَصَل نصب...".

وجاء سوق النص في تحقيق الدكتور فائز وفق ما يلي:

"والنصب بكم إذا كان استفهاماً قولهم: كم رجلاً عندك؟ "ولو قال: كم رجل عندك" لأراد: رب رجل عندك، فـإذا فصلـت نصبـت، قلـت: كم عندك رجلاً، قال زهير:

تـؤم سنـاناً وكـم دونــــه -البيت..

وهنا يظهر لنا تصـرف الدكتـور فـائز في النـص بـالحذف والإضافـة، والذي أضافه ليس في نسخة قولـة كمـا تُوهـم إحالتـه في الحاشـية ذات الرقم (٢) ولا في نسخة من النسخ، وإنّما هي مما استحسنه الدكتور فائز ليتوجه له سوق الكلام وفق عنوان الوجه كما أسلفت قبلا، وأما الجملـة

التي حذفها من نسخة أيا صوفيا فقول المصنف: "كم رجل عندك، أراد: رب رجل عندك" وقد عقب على هذا بقوله: وهو خلاف المقصود.

لأن المقصود في مفهومه كم الاستفهامية والكلام هنا خارج عن هذا الأصل.

والحق أنَّ الجزء المتعلق بكم الاستفهامية سقط جميعه، كما يدل عليه سوق النص في نسخة أيا صوفيا، أما الجملة التي وردت في نسخة قولة فيشوبها الاضطراب ويلفها الغموض فلا يعتمد عليها في تَحرير النّص.

وفي ص١٦٧ من (الجمل) وص١٣٩ من (المحلى) "الرفع بهل وأخواتها" هذا العنوان وما تلاه من كلام المصنف في هذا الوجه من وجوه الرفع يُوهِمُ القارىء أن هل وأخواتها من أسماء الاستفهام ترفع ما بعدها، وقد أغفل محققا الكتاب التنبيه على ما في العنوان هنا وكلام المصنف من إيهام وتجوز في التعبير، والحق أن المرفوع بعد هل مبتدأ والعامل فيه الابتداء كما هو معروف، ولا عمل لحرف الاستفهام هل فيه، والمرفوع بعد أين مبتدأ، وكذا المرفوع بعد كيف.

وفي ص١٧٠ من الجمل وص١٤٤ من (المحلى) ... احتج المصنف بقول الشاعر:

أَتُوعِدُني بقومِكَ يابنَ حَجْلٍ   أَشَابَاتٍ يُخالُون العبادا
بما جمّعْت مِن حَضنٍ وعمروٍ   وما حضنٍ وعمروٍ والجيادا

على نصب ما بعد واو المعية، والبيتان أوردهما المصنف استطراداً، وقد تحرفت رواية البيت في نسخة "أيا صوفيا" تحريفاً أخل بوزن البيت ومعناه، وقد حافظ الدكتور قباوة على رواية "أيا صوفيا"، فجاءت رواية البيت في تحقيقه:

ونعماً جَمَعتَ حصنٍ وعمروٍ   وما حَصُنٍ وعَمْروٍ وَالجَيادا

وهذا منهج لبعضهم: لكنه لم ينبه على ما في هذه الرواية من خلل واضطراب ولا حقق في قائل البيتين.

أما الدكتور فائز فقد تفطن لهذه الرواية وما حاق بها من عبث النساخ لذلك نراه يصلح ما فيها من خلل ظاهرٍ واضطراب، لكنه لم يعز البيتين إلى قائلهما، وهذا قصور في المنهج الذي رَسَمَه لِنَفسِهِ في مقدمة التحقيق.

والبيتان لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي، ذكر ذلك ابن السيرافي(١) والأسود الغندجاني(٢).

وفي ص١٧٠ (الجمل) وص١٤٤ (المحلى) .. أورد المصنف استطراداً آية الأحقاف: ﴿قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ آية (٢٤) ثم وجهها بقوله: "عارض" نكرةٌ، و "مُمْطِرنا" معرفة، ولا يُنعتُ معرفةٌ بنكِرةٍ، ولا نَكِرةٌ بِمَعْرِفةٍ.

---

(١) انظر شرح أبيات سيبويه: ١/١٩٦-١٩٧.

(٢) فرحة الأديب: ٤٨-٤٩.

لم ينبه محققا الكتاب على هذا التوجيه، وما فيه من التجوز، و لم يحققا في مصدر القول في مظانه من كتب المتقدمين، وما ذكره المصنف مقتبس من "أبي عبيدة" في "مجاز القرآن"، قال بعد أن أورد الآية الكريمة: "يريد: مُمْطِرٌ لنا، وعارض: نكرة، وممطر: معرفة"(١).

والقول بأن عارض "نكرة هو وجه الكلام، أما ممطرنا ففيه إضافة الوصف المشتق المشبه للفعل المضارع إلى معمولة، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وعلى هذا فممطرنا نكرة وليس معرفة، لأن إضافته إلى الضمير بعده، أفادته تخفيفاً بحذف التنوين و لم تفده تعريفاً(٢).

وفي ص١٨٠ من (الجمل) وص١٥٥ من (المحلى).. أورد المصنف طائفة من الأمثلة والشواهد على "الخفض بالبنية" ومن الشواهد قو الشاعر:

يا أمس عائش لن تراعي كل بنيك بطل شجاع

كذا في رواية الأصل، أما محققا الكتاب فقد تصرفا في رواية الشطر

(١) انظر مجاز القرآن: ٢١٣/٢

(٢) هذا إذ كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كما هو ظاهر الآية، وإن كان في المسألة خلاف. فمن النحويين من ذهب إلى أن الإضافة في الوصف المفيد للحال والاستقبال تكون على وجهين: على التعريف، وعلى التخفيف. ينظر الكتاب ٤٢٨/١، والبسيط ١٠٤٠/٢، والكافي ٣٠٦/١، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه ٣٨٧، مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٨٥-١٠٠.

الأول من البيت بالحذف والتعويض والزيـادة، فجـاء في تحقيـق الدكتـور قباوة برواية:

"يـا أم عـائشـة لـن تراعي - البيت".

وأورده الدكتور فائز برواية:

"بالأمـس عـائـشة لم تـرعي -البيت".

و لم ينبه الدكتور قباوة على تصرفه في الشطر الأول من البيت، وإنّمـا اكتفى بإثبات رواية الأصل في الحاشية، أما الدكتور فـائز فقـد تَـوَرّكَ في الحكـم علـى روايـة الأصـل، فوصفهـا بـالاختلال في الـتركيب والـوزن والمعنى، وأثبت بدلاً منها ما استحسنه أو رآه صواباً.

والحق أن رواية الأصل هي الصواب، وأما مـا أحدثـه محققـا الكتـاب فأبعد من الصواب، بل فيه اخلال بوزن البيت ومعناه، ويبدو لي أنهما لم يفهما معنى "أمس" في أول البيت، و لم يعلما وزن البيت وبحره، وبذلـك وقعا في تيه طويل مداه في تحليل معنى البيت وبحـره، وقـد حـدد البحـث معنى "أمس" الواردة في أول البيت، فهي فعـل أَمـسِ مـن قولهـم: "أمـس بخير" و"عائش" مرخم "عائشة" على حذف النداء، أمـا بحـر البيـت فهـو البسيط، وقد دخل عروضه وضربه القطع مع الخـبن، فتحولـت بسـببهما "مستفعلن" إلى "متفعـل" ثـم تحولـت إلى "فعولـن"، فـالبيت مـن مخلـع البسيط[1]، وهو معروف في أوزان الشعر.

---

(١) الاقناع في العروض لابن عباد ص٢١، والوافي في العروض والقوافي: ٦٧.

وفي ص١٥٩ من (المحلى) احتج المصنف بقول الشاعر:

وَمُوَيلك زمع الكلاب يسبني   فسماع أستاه الكلام سماع

كذا رواية الأصل، وهي رواية أبي زيد[1]، والصاغاني[2]، وقد أغفل الدكتور هذه الروياة، وتعلق برواية نسخة "قولة" ثم تصرف فيها بالحذف، فجاءت رواية البيت في تحقيقه:

"أمن يظل مع الكلام يسبني - البيت"

وكان الأوفق لعمله التزام رواية الأصل، وهي نسخة "أيا صوفيا" لسلامة الجزء الأول من البيت من الزحاف المفرد -أعنى: الإضمار الذي حول "متفاعلن" من الكامل إلى "مستفعلن".

هذا ما تسنى لي التنبيه عليه، وا لله أسأل الحفظ من الزِلل، والتوفيق لسد الخلل، والإحسان في القول والعمل.



(١) النوادر: ٤٣٤.

(٢) مابنته العرب على فعال: ٦٥.

فهرس الآيات

فهرس الشعرية

فهرس المصادر

- إشارات التعيين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- الإفصاح للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٠هـ.
- الإقناع في العروض وتخريج القوافي، للصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، المعارف ببغداد، ١٩٦٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، ١٩٦٩م.
- الإنصاف لابن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد. السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ.
- البخلاء للجاحظ، تحقيق أحمد العوامري، وعلي الجارم، الأميرية، ١٩٥٧م.
- البسيط لابن أبي الربيع، تحقيق د/عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- البغية للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي ١٩٦٤م.
- تاريخ العلماء من النحويين، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، د.عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي مصطفى، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٨٥-١٠٠).
- التنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق الميمني، ط. دار الكتب.
- تهذيب الألفاظ لابن السكيت، ط بيروت ١٨٩٥هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه، المؤسسة المصرية للتأليف، ١٣٨٤هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، ١٤٠٣هـ.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د.محمد علي السلطاني، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون، ١٣٩٣هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د.عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الصحاح للجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، الشربتلي، ١٤٠٢هـ.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٣٨٠هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق محمد علي سلطاني، دار الكتاب، دمشق، ١٤٠١هـ.
- الفهرست لابن النديم، رضا تجدد، ط.طهران، ١٣٩١هـ.
- الكافي لابن أبي الربيع، مصورة الخزانة العامة بالمغرب.
- كتاب سيبويه، بولاق، ١٣١٦هـ.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، ط. إستانبول، ١٩٤١م.
- مابنته العرب على فعال للصاغاني، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٣٨٣.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، السعادة بمصر، ١٩٥٩م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار ورفاقه، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون بمصر، ١٣٥٥هـ.
- معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق بشار عواد، والأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، العاني ببغداد، ١٩٧١م.
- المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.عيسى الحلبي، ١٩٦٤م.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر، دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- الوافي بالوفيات للصفدي، نشر المستشرقين الألمان.
- الوافي في العروض والقوافي للتبريزي، تحقيق الأستاذ عمر يحيى، والدكتور قباوة، ط. المطبعة العربية بحلب، ١٣٩٠هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة